



# الكتاب الجامعي

٢٧

الدكتور عبد الله أهواى الفخنلى

# دراسات في الأدب العربي



الطبعة الأولى  
١٤٠٥ - ١٩٨٤

جدة - المملكة العربية السعودية





الدكتور عبد الرحمن الفضلي

دراسات  
في  
الإعراب

الطبعة الأولى  
١٤٠٥ - ١٩٨٤ م  
جدة - المملكة العربية السعودية





الناشر  
**تهمامة**

ص.ب ٥٤٥٥  
جدة ٢١٤٢٢  
مانفعت  
٦٦٦٦٦٦٦  
المملكة العربية السعودية



جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة . غير مصرح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ،  
أو نسخه في أي نظام لخزن المعلومات واسعها ، أو نقله على أي هيئة أو بآية وسيلة ، سواء كانت  
الإلكترونية أو سلسلة متنطلقة ، أو ميكانيكية ، أو إنسانية أو تعبيرية ، أو غيرها ، إلا باذن كتابي من صاحب حقوق النشر  
الطبعة الأولى - ١٤٠٥ - ١٩٨٤ م



شركة مكة للطاعة والنشر  
مكة تليفون : ٥٤٢٨٤٧٢ - جدة تليفون : ٦٤٤٣٢٧٧

دراسات  
في  
الإعراب

---



# مقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فلم يعد خفيّاً أن ظاهرة استخدام الحركات—قصيرة وطويلة—في أواخر الكلم هي من أبرز سمات العربية الفصحى، ومن أهم خصائصها اللغوية، ومن أقدم ظواهرها التركيبية الموروثة. كما أنه لم يعد خفيّاً في أنها من أوضح معالم الاستعمال النطقي في تلاوة القرآن الكريم، وفي إنشاد الشعر، وإلقاء النثر خطابة وقراءة.

ولأن (الإعراب) يمثل الجزء الأكبر من هذه الظاهرة، وبما لها من عراقة أصل وبعد عمق في عالم اللغة العربية، أولاه النحاة العرب العناية الفائقة، وأعطوه من الاهتمام ما تجاوز الغاية، حتى امتدت شؤون بحثه تملأ الساحة النحوية، وتتسع معها في تعدد تشعباتها وترامي أطرافها.

إلا أنه—ومع هذا كله—لم تلّم مسائله داخل إطار، ولم ينتظم قضاياه عقد.

ومن هنا رأيت أن أقوم بهذه الدراسة المتواضعة، لأمهد بها سبيل مواصلة البحث أمام الباحثين المعنيين.

وبخاصة أن الكثير من جوانبه النظرية والتطبيقية تحتاج إلى إعادة نظر، ومعاودة دراسة وبحث.

وقد نظمتها في العناوين التالية:

١. حقيقة الإعراب.
٢. عامل الإعراب.
٣. وظيفة الإعراب.
٤. دلائل الإعراب.
٥. مجالات الإعراب.
٦. مادة الإعراب.

٧ طبيعة الإعراب

٨ تقدير الإعراب.

ثم ختمتها بعنوان (نتائج البحث) ، لخصت فيه ما انتهت إليه فصول الدراسة .

وحاولت منهجياً ألاً يبتعد عن مسار الدرس النحوي القديم ، وأن أفيد من الحديث بما لا يتنافى وطبيعة لغتنا اجتماعياً وثقافياً ، وأن أسلك طريقة الاجتهاد في فهم الرأي ومناقشته متخذًا من مبادئ الاجتهاد ووسائله الطريق الموصل إلى الغاية المنشودة .

فكنت أعرض القول ، والتمس دليله ، واستنبطه في مدى افادته ، ثم اعقبه مناقشاً ومحاكمًا .

وانتهي بعد ذلك إلى ما اختاره من قول ، أو إلى ما أضيفه من رأي ، حسبما يُسلم إليه مؤدي البحث .

فإن أصبت بذلك فضل الله تعالى ، وإن اخطأتك فلي من ملاحظات المعنين بالدراسات النحوية ما يقوم الأود ، ويصحح الخطأ ، والله ولي التوفيق وهو الغاية .

**المؤلف**

# حَقِيقَةُ الْإِعْرَابِ

من تعريف الإعراب الذي يعرب عن حقيقته — شأنه شأن بعض المصطلحات النحوية — بمراحل تطورية اختلف فيها مبناه ومعناه.

وأقدم ما وقفنا عليه مما يوضح حقيقة الإعراب قول سيبويه (ت ١٨٥ هـ) : «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب .. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون»<sup>(١)</sup>.

وسيبويه — هنا — يتبع في بيان معنى الإعراب طريقته البدائية في التعريف بالمفاهيم النحوية ، تلك الطريقة التي يعتمد فيها على أدنى إشارة أو عبارة تبين المعنى المراد إيضاحه ، كما رأينا في تعريف الفعل ، حيث عرّفه بالمثال<sup>(٢)</sup>.

والذى يستخلص من عبارة سيبويه المذكورة أن الإعراب هو: الرفع والجر والنصب والجزم ، وإن لم تأت عبارته صريحة في ذلك بسبب ما أشرت إليه.

ويبدو أن رأي سيبويه في الإعراب في أنه الرفع والجر والنصب والجزم استمر حتى القرون القريبة إلينا ، كما سنتبين ذلك.

ففي القرن الثالث الهجري نجد ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) يختار رأي سيبويه في كتابه الموسوم بـ (الموقعي)<sup>(٣)</sup> ، وينهج طريقته في الإعراب عن معنى الإعراب ، يقول : «والإعراب يلزم أواخر الأسماء والأفعال ، وهو: الرفع والنصب والخفض والجزم»

وفي القرن الرابع الهجري نقرأ تعريف سيبويه في كتاب (الواضح) للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) يقول الزبيدي : «الإعراب يقع في أواخر الأسماء والأفعال المعرفة ، وهو على أربعة أضرب: على الرفع والنصب والخفض والجزم»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١٣/١

(٢) انظر: دراسات في الفعل ٨

(٣) ص ١٠٦

(٤) الواضح ٤

وصاحب الواضح—هو الآخر—يتبنى رأي سيبويه، ويسلك طريقته في بيان معنى الإعراب.

وفي القرن السادس الهجري، نقرأ للحريري (ت ٥١٦ هـ) في (ملحة الإعراب)<sup>(١)</sup> البين التاليين:

للتقتفي في نطقك الصوابا  
وإن ترد أن تعرف الإعرابا  
فإنه بالرفع ثم الجر  
والنصب والجزم جيعاً يجري

وهو بهذا يختار رأي سيبويه أيضاً، ولكنه مختلف عنه في طريقة عرضه، ولعل ذلك الاختلاف آت بسبب النظم.

وفي القرن السابع الهجري نقرأ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللالفظ)<sup>(٢)</sup>، يقول وهو يفصل معنى الإعراب الذي ذهب إليه سيبويه: «الإعراب: ما جلبته العوامل ف آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع نحو (نفعني زيد) ونصب نحو (نفعت زيداً) وجرب نحو (انتفعت بزيد)، وفي آخر الفعل المضارع من رفع نحو (أقوم) ونصب نحو (لن أقوم) وجرم نحو (لم أقم)».

ف(نفعني) عامل جلب رفع (زيد) بالضمة، و(نفعت) عامل جلب نصبه بالفتحة، و(الباء) عامل جلب جره بالكسرة، و(لن) عامل جلب نصب (أقوم) بالفتحة، و(لم) عامل جلب جزمه بالسكون».

فهو— هنا— يذهب مذهب سيبويه في أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم، إلا أنه يربطه باقتضاء العامل له، متأثراً في ذلك بنظرية العامل وما أحدثته من تطورات في عالم النحو.

وهو— كما ترى— شيء خارج عن حريم التعريف، وذلك أن التعريف هنا لبيان حقيقة الإعراب، لا لبيان سبب الإعراب، أو مقتضى وجوده، لأن السبب أو المقتضى أمر خارج عن حقيقة الإعراب فلا يدخل تعريفه.

وفي القرن الثالث عشر الهجري نقرأ معنى الإعراب، كما ارتأاه سيبويه في حاشية الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) على شرح الأشموني، يقول الصبان: وهو يعلق على شرح الأشموني لتعريف ابن مالك للإعراب بأنه ما جاء به لبيان مقتضى العامل: « قوله: ما جاء به: أي شيء نطق به، قوله: لبيان

(١) ملحة الإعراب ٦

(٢) ص ١٠٧

مقتضى العامل: أي مطلوبه، والمقتضى: الفاعلية والمفعولية، والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى: الرفع والنصب والجر»<sup>(١)</sup>.

ومنذ مشارف أو طلائع القرن الرابع الهجري يتغير تعريف الإعراب صياغة ومحنتها، فابن السراج (ت ٣١٦ هـ) — مثلاً — يعرفه في كتابه (الموجز) بقوله: «الإعراب: أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منها فقط، أو حركتان وسكون، باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا التعريف ينتقل معنى الإعراب من كونه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً إلى (التعاقب) أو (التغير) الذي يحدث في آخر الكلمة العربية فيتحرك أو يسكن تبعاً للعامل المعين الذي ترتبط به الكلمة داخل إطار الجملة، وبه يحمل التعريف عنصراً جديداً.

وارتباط التغير الإعرابي بالعامل ارتباط قائم على أساس من مبدأ العلية، أو بتعبير آخر: مبدأ ارتباط المعلول بعلمه التي يدور مدارها وجوداً وعدماً، وهو عنصر ثانٍ من العناصر الجديدة التي تدخل تعريف الإعراب.

وفي القرن الرابع الهجري نفسه، وعلى يد النحوي المنطقي أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) يتركز التعريف الجديد شكلاً ومضموناً، قال في الإيضاح: «الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل»<sup>(٣)</sup>.

ويرسي هذا التعريف قواعده في عالم الدرس النحوية متينة ومكينة، ويستمر موازيأً ومنافساً لرصيفه الذي ولد أيضاً في الحقبة الزمنية نفسها — كما سيأتي — وهو التعريف القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة العربية.

ويستطيع التعريفان المتنافسان المشار إليهما أن يسيطران السيطرة التامة على الجو الدراسي النحوبي حتى القرن الخامس عشر الهجري الذي نعيشه، وينحصر أمامهما تعريف سيبويه رويداً رويداً حتى يختفي بعد أيام من الزمن عن مسرح الدرس النحوبي.

ومن تأثير بهذا التعريف القائل بأن الإعراب هو التغير على مد القرون المتتالية من الرابع الهجري حتى قرتنا الخامس عشر الهجري:

١ - الصيمرى (المتوفى في أخريات القرن الرابع الهجرى أو أوليات القرن الخامس الهجرى)، فقد عرف الإعراب بقوله: «الإعراب: هو تغير آخر الكلمة بعامل»<sup>(٤)</sup>.

(١) ٥٥/١

(٢) ٢٨ ص

(٣) ١١ ص

(٤) ٧٦/١ التبصرة والتذكرة

- ٢- الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، فقد جاء في كتابه (الأنموذج) ما نصه: «الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً» (١).
- ٣- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، عرفه بقوله: «الإعراب: ما اختلف آخره به (العامل) ليدل على المعاني المعتورة به» (٢) وأضاف ذكر الغاية من استخدام الإعراب في الكلمة العربية، وهي الدلالة على المعاني النحوية التي تتعور الكلمة العربية بسبب اختلاف العوامل عليها، وهو أمر خارج عن تعريف الشيء، لأن وظيفة الشيء ليست من حقيقته في شيء فلا معنى لإدراجهها ضمن التعريف.
- ٤- ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ذكر في كتابه (المقرب) (٣): أن «الإعراب—اصطلاحاً—تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذيبني فيه لفظاً وتقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى».
- ٥- ابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ) عرفه بقوله: (الإعراب: هو تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلية عليها لفظاً أو تقديراً) (٤).
- ٦- محمد الرعيني الشهير بالخطاب (ت ٩٥٤ هـ) قال في (متممة الأجرمية): «الإعراب: تغيير أو آخر الكلم لاختلاف (العوامل) الداخلية عليها لفظاً أو تقديراً» (٥).
- ٧- احمد الملوى الأزهري (ت ١١٨١ هـ) عرفه في حاشيته على شرح المكودي على الألفية ، بقوله: «الإعراب .. وهو تغيير أو آخر الكلم» (٦).
- ٨- احمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) قال شرحاً لتعريف ابن آجروم في (الأجرمية): يعني أن الإعراب: هو تغيير أحوال أو آخر الكلم بسبب دخول العوامل المختلفة» (٧).
- ٩- عباس حسن (من نحاة القرن الرابع عشر الهجري)، عرفه بقوله: «الإعراب: هو تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلية عليه وما يقتضيه كل عامل» (٨).
- ١٠- عبد الرحمن محمد أيوب (من المعاصرين) قال: (الإعراب: هو—كما مر بـ— تغيير أو آخر الكلمات بتغيير التراكيب» (٩).

والدكتور أيوب في تعريفه هذا يحدث شيئاً من التغيير في معنى الإعراب بحذفه عبارة (تغيير العوامل) ووضع عبارة (تغيير التراكيب) في موضعها ، ويعني بها تغيير موقع الكلمة في

(١) ص ٨٣

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٨/١

٤٧/١

(٣) الأجرمية (بها مش شرح السيد دحلان عليها) ص ٦

(٤) بها مش الكواكب الدرية ص ١٤

(٥) بها مش الشرح المذكور ٨

(٦) انظر: هامش تعريف ابن آجروم

(٧) النحو الوافي ٧٤/١ ط ٥

(٨) دراسات نقدية في النحو العربي ٤٤

(٩) دراسات نقدية في النحو العربي ٤٤

الجملة ، ولعل ذلك لأنه لا يؤمن بفكرة العامل ، وهو أمر يرتبط ببيان سبب الإعراب ولا علاقة له بتبيان حقيقته كما أشرت قبل هذا.

١١- مهدي المخزومي (من المعاصرين) ، قال في كتابه (في النحو العربي) : قواعد وتطبيق ص ٢٨) : «الإعراب: أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة».

ويعنى بـ(الأغراض النحوية) المعاني النحوية ، كما يفسرها في الصفحة نفسها .  
ويعرفه في الصفحة ٦٦ من الكتاب نفسه بقوله: «الإعراب: بيان ما للكلمة في الجملة ، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسندًا إليه أو مضافاً إليه ، أو كونها مفعولاً أو حالاً أو قيضاً أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنيا الجمل وتدليها الجمل في ثنايا الكلام».

والمخزومي بهذا التعريف يأخذ برأي القائلين بأن الإعراب هو تغيير آخر الكلمة ، ولكنه يسبب ذلك التغيير بتعاقب المعنى النحوي أو الوظيفة النحوية على الكلمة المعربة ، وذلك لأنه لا يؤمن بفكرة العامل ، فليس السبب في التغيير عنده هو العامل لأنه لا يؤمن بفكرة ، كما يصرح بذلك في مقدمة كتابه المذكور.

وفي الصفحة ٦٦ نفسها يعتبر الإعراب هو الرفع والخض والنصب ، ويعتبر الحركات الثلاث رمزاً تشير إلى أنواع الإعراب المذكورة .

١٢- محمد خير الحلواني (من المعاصرين) قال: «يطلق النحاة مصطلح (أعراب) على التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات من رفع ونصب وجر وجزم»<sup>(١)</sup>.

والحلواني - هنا - يفسر (التغيير) في مقالة النحاة بالرفع والنصب والجر والتترم ، فيلتقي بهذا ورأي سيبويه .. وسيأتي التعليق عليه .

١٣- مبارك مبارك (من المعاصرين) جاء في كتابه (قواعد اللغة العربية)<sup>(٢)</sup>: «الإعراب: هو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها» .

١٤- احمد أبو سعد وحسين شارة (من المعاصرين) قالا: «الإعراب هو تغيير يلحق أواخر بعض الكلمات بسبب اختلاف تراكيب الكلام»<sup>(٣)</sup>

وهما بتعريفهما هذا يأخذان بتعريف الدكتور عبد الرحمن أيوب والتغيير الذي أطراه على التعريف المشهور.

(١) الواضح في النحو ٢١

(٢) ص ٨٠

(٣) دليل الإعراب والإملاء ٩

وفي القرن الرابع الهجري يولد التعريف الآخر الذي أشرت إلى شهرته ومنافسته للتعريف المتقدم ، وهو التعريف الذي يحد الإعراب بالأثر الظاهر أو المقدر الذي يجعله العامل في آخر الكلمة المعرفة .

ويعني النحاة القائلون بهذا التعريف بـ(الأثر) : (العلامات الإعرابية) التي هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون ، وما ينوب عنها<sup>(١)</sup> .. وقد يعبر بعضهم عن الإعراب بالحركات .

ومن قال بهذا التحديد للإعراب :

١ - الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، فقد جاء في (الإيضاح) : «قد قلنا : إن الإعراب دال على المعاني ، وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قوله (هذا جعفر) والفتحة من قوله : (رأيت جعفراً) والكسرة من قوله : (مررت بجعفر) ..»<sup>(٢)</sup> .

٢ - ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، قال : الإعراب .. وهو عند المحققين من النحوين عبارة عن المجموع آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها»<sup>(٣)</sup> .

٣ - ابن مالك أيضاً ، فقد عرّفه في (التسهيل) بقوله : «الإعراب : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»<sup>(٤)</sup> .

٤ - ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) قال : «الاعراب : أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر المعرف»<sup>(٥)</sup> .

وهو من أقدم من استعمل لفظ (المعرف) بدلاً من لفظ (الكلمة) أو (الكلام) . ولفظ (أثر) عانياً به الحركة والسكون وما ينوب عنهما تأثراً بمبدأ العلية الفلسفية كما سأشير إليه فيما بعد .

٥ - ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) عرّفه في كتابه (أوضح المسالك)<sup>(٦)</sup> و(الجامع الصغير)<sup>(٧)</sup> و(شرح قطر الندى)<sup>(٨)</sup> بقوله : «الإعراب : أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر الكلمة» .

وعرّفه في كتابه (شذور الذهب) بقوله : «الإعراب : أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر الاسم المتمكن وال فعل المضارع» .

(١) انظر: حاشية ياسين على شرح الفاكهي ٣٦-٣٧ / ١ ففيها يقول : « قوله أثر : أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف » .

(٢) ص ٧٢

(٣) شرح التسهيل ٣٤/١

(٤) ص ٧

(٥) شرح ألفية ابن مالك ١٠

(٦) ٦٠ - ٥٩/١

(٧) ص ١١

(٨) بهامش حاشية السجاعي ٢٦

٦ - البهائي (ت ١٠٣٠ هـ) عرّفه بقوله: «الإعراب: أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً»<sup>(١)</sup>.

٧ - مصطفى الغلايني (ت ١٣٦٤ هـ) عرّفه بقوله: «فالإعراب: أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو معروماً حسب ما يتضمنه ذلك العامل»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الشيخ الغلايني فهم من عبارة (يجلبه) في تعريف أكثرهم (يحدثه) فعتبرها بدلاً منها.

والذي ينص عليه ياسين العليمي (ت ١٠٦١ هـ) بأن (يجلبه) معناها (يطلبه و يتضمنه لا يحدثه) قال: «قوله: يجلبه العامل: أي يطلبه و يتضمنه لا يحدثه بعد أن لم يكن، فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمعنى وجمع المذكر والسالم رفعاً، واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون إعراباً لأن العامل لم يجلبها»<sup>(٣)</sup>.

٨ - زين الدين المخدوم (من علماء الهند، والظاهر أنه من المعاصرين) عرّفه بقوله: «الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العوامل في آخر الكلمة»<sup>(٤)</sup>.

٩ - محمد عيد (من المعاصرين) قال: يحدد معنى الإعراب عبارة واحدة هي: (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة) أ.هـ قطر الندى.

أولاً: إن الإعراب يقصد به شكل أواخر الكلمات فقط»<sup>(٥)</sup>.

١٠ - محمد عبد الجود احمد(من المعاصرين) يحدده بقوله: «ما هو الإعراب؟ هو: حركات يتلزم بها المتكلم للإبانة عن أغراضه من كل كلمة لتمكن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب و تراكيب كلامه طبقاً لما يقصده منها»<sup>(٦)</sup>.

وهذان التعريفان المشهوران عرف أولهما (أعني تعريف التغير) بالتعريف المعنوي ، لأن التغير أمر معنوي ملحوظ وغير ملفوظ ،.. وعرف ثانيهما (أعني تعريف الآخر) بالتعريف اللفظي لأن العلامات الإعرابية باستثناء السكون والمحذف أصوات يتلفظ بها فروعية لأنها الغالبة .

(١) الصمدية—مع شرح الصمدية للحسيني ٢٥

(٢) جامع الدروس العربية ١٦/١

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهين ٣٦/١-٣٧

(٤) شرح الخلاصة الالغية ٩

(٥) التحول المصنفي ١٩

(٦) قواعد النحو البدائية في اللغة العربية ٣٣

ولشهرة هذين التعريفين وسيطرتهما على جو الدرس النحوى اشار إليهما جيئاً أكثر من واحد، ومنذ أمد يرجع إلى بدايات القرن السابع المجري وربما سبق ذلك، ومن أشار إليهما:

١ - ابوالبقاء العكברי (ت ٦٦٦هـ) جاء في كتابه (مسائل خلافية): «الاختلاف في حقيقة الإعراب: ذهب أكثر النحوين إلى أن الإعراب معنى يدل عليه اللفظ .. وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً وهذا هو المختار عندي»<sup>(١)</sup>.

٢ - ابن ام قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) أشار إليهما بقوله: فالإعراب في اللغة .. وأما في الاصطلاح فيه مذهبان:

احدهما: انه لفظي، وهو اختيار المصنف، ونسبة إلى المحققين، وحده في (التسهيل) بقوله: الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.  
والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم، وكثير من المتأخرین، وحذوه بقولهم: الإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.  
والمذهب الأول أقرب إلى الصواب»<sup>(٢)</sup>.

٣ - ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) قال: «يطلق الإعراب في اللغة .. وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة العربية من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، كما ذكر المصنف، وزعم انه مذهب المحققين.

وذهب متأخر و المغاربة إلى أنه عبارة عن التغير الذي في أواخر الكلم، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم»<sup>(٣)</sup>.

٤ - خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) قال: الإعراب .. تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، على القول بأنه معنوي.  
وعلى القول بأنه لفظي: أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له في آخر الكلمة»<sup>(٤)</sup>

٥ - السيوطي (ت ٩١١هـ) قال: «اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين:  
فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبيين وابن مالك ونسبة للمحققين،  
وابن الحاجب وسائر المتأخرین، وحده على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل  
الإعراب وهو الآخر.

(١) ص ١٠٢

(٢) شرح الفية ابن ملك ٤٨/١

(٣) المساعد ١٩/١

(٤) التصريح ٥٩/١ - ٦٠

.... وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان، وعلى هذا فحده: التغير لعامل لفظاً أو تقديرأً<sup>(١)</sup>.

٦ - الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) قال: «فالإعراب .. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما لفظي، واختاره الناظم، ونسبة إلى المحققين، وعرفه في (التسهيل) بقوله: ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني انه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدالة عليها لفظاً أو تقديرأً.

ومذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك»<sup>(٢)</sup>.

٧ - الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) قال: «فالإعراب .. واصطلاحاً على القول بأنه لفظي : اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته ، وعليه المصنف في (الأوضاع) و(الشذور) .

وعلى القول بأنه معنوي : تغير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الدالة عليها لفظاً أو تقديرأً ، وعليه كثير من المتأخرین»<sup>(٣)</sup>.

٨ - محمد محیی الدین عبدالحمید (من نهاية القرن الرابع عشر الهجري) قال: «الإعراب : على القول بأنه لفظي هو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

وعلى القول بأنه معنوي هو: تغير آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الحالى من النونين لفظاً أو تقديرأً بعامل ملفوظ به أو مقدر»<sup>(٤)</sup>.

٩ - أمین علي السيد (من المعاصرین) قال: «الإعراب في الاصطلاح: للنحوين في تعريف الإعراب اتجاهان:

أحدهما: تعريفه على أنه معنوي.

والثاني: تعريفه على أنه لفظي.

فعلى أنه معنوي: هو تغير أواخر الكلم تبعاً لاختلاف العوامل الدالة عليها. وهذا التغير قد يكون لفظاً أو تقديرأً، والحركات الثلاث والسكون ، وما ينوب عنها دليل عليه.

(١) مع الموضع ١٤/١

(٢) شرح الأشموني على الأنفية ١٩/١

(٣) شرح الفاكهي على شرح قطر الندى ١/٣٧-٣٨

(٤) تنقح الأزهرية ٢٩ ط ١١

وعلى أنه لفظي : هونفس الحركات الثلاث والسكنون وما ناب عنها ظاهرة أو مقدرة ، مما يأتي به العامل في آخر الكلمة العربية ، فهو أثر الظاهر أو المقدر الذي يجعله العامل «<sup>(١)</sup> ». ١٠ - عبد الرحمن السيد (من المعاصرين) قال : « الإعراب في اللغة .. وفي الاصطلاح فيه مذهبان : أحدهما لفظي ، وهو أنه أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر الكلمة ، والمراد بـ(الأثر) حركات الإعراب والسكنون وما ناب عنها .. أو أنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .. والإعراب الذي يبين هذا المقتضى : الرفع والنصب والجر .

والثاني معنوي ، وهو أنه تغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأً . والحركات وما ينوب عنها دالة على هذا التغيير»<sup>(٢)</sup> .

وفي (التوطئة)<sup>(٣)</sup> لأبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٥) نقف على التعريف التالي : «الإعراب : حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل» .

استعمل الشلوبيني في هذا التعريف كلمة (حكم) في موضع عبارة سيبويه (الرفع والنصب والجر والجزم ) ، وفي موضع عبارة (تغيير آخر الكلمة) وعبارة (أثر ظاهر أو مقدر) في التعريفين المشهورين .

ولعله أراد أن يتخلص مما قد يشكل به على التعبير المذكورة ، أو أنه أراد أن يأتي بلفظ ينطبق على معنى كل واحد من التعريفات الثلاثة المذكورة ، إذ أن كلمة (حكم) تصدق على (الرفع والنصب والجر والجزم) وهو معنى تعريف سيبويه ، وتصدق أيضاً على (العلامات الإعرابية) كما تصدق على (تغيير آخر الكلمة) وهما معنیا التعريفين المشهورين .

رأينا في العرض التاريخي المتقدم أن سيبويه ذهب إلى أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم .

ورأينا أن من اختار رأي سيبويه وذهب مذهبه ابن كيسان والزبيدي والحريري وابن مالك إلا أنه أضاف إلى التعريف ربط الإعراب بالعامل الذي يقتضي وجوده في آخر المعرف ، ويعود هذا - كما ألمحت - إلى ما أحدثته نظرية العامل في عالم النحو من تطورات وما وصلت إليه من سيطرة على جو الدرس النحوي ، والا فمقتضى وجود الشيء ليس من حقيقة الشيء في شيء ، فلا ينبغي التعرض له في التعريف ، وإنما يذكر في موضعه المخصص له منهجياً ، ومثل ابن مالك في فطنته وتضلعه علمياً لا يغيب عنه مثل هذا ، ولكنها نظرية العامل وما أدت إليه من هيمنة في دنيا النحو :

(١) في علم النحو ٣٧-٣٨

(٢) الكفاية ١/٢٥

(٣) ص ١١٦

وآخر من رأينا في قائمة تعاريفنا المتقدمة من ارتأى رأي سيبويه ونهج مذهبة في تعريف الإعراب بأنه الرفع والنصب والجر والجزم، الشيخ الأشموني إلا أنه لم يذكر (الجزم) في تعريفه، وكان عليه أن يذكره لأنه في رأيه نوع من أنواع الإعراب.

ورأينا في العرض التاريخي أيضاً أن التعريف الثاني للإعراب وهو القائل بأن الإعراب معنى يقتضيه العامل في الكلمة المعربة، مرأضاً براحل أنهه بعد ذلك إلى ما استقر عليه في النتيجة التي سنف عليها عن قريب.

وقد عبروا عن هذا المعنى مرة بتعاقب الحركات على آخر الكلمة، كما في تعريف ابن السراج، وثانية باختلاف أواخر الكلم، كما في تعريف الفارسي، وثالثة بتغيير أو تغير آخر الكلمة، كما في تعريفي الصيمرى وابن عصفر.

وربطوا وجود هذا التعاقب أو الاختلاف أو التغير باختلاف العوامل.

والسبب الذي أدى إلى هذا التطور في تعريف الإعراب هو نظرية العامل ومدى تغللها في الفكر النحوي وسيطرتها الفعالة على أجواء دروسه وأبحاثه.

تلك النظرية التي بنيت أساساً على مبدأ العلية الفلسفية الذي يقوم على أساس من التأثير والتأثر بين شيئين وانبعاث الأثر بينهما كنتيجة للتأثير والتأثر.

فالنحاة هنا لاحظوا أن اختلاف ارتباط الكلمة بأخرى في التراكيب النحوية يؤدي إلى الاختلاف في أشكال أواخر الكلم المعربة.

فمثلاً لو أخذنا كلمة (زيد) ووضعنها في أكثر من تركيب نحوبي مختلف فيها ارتباطها بالكلمات المختلفة فسنجد أن شكل (الدال) من كلمة (زيد) يتغير من فمط إلى آخر.. فعندما نقول (قام زيد) يضم آخر كلمة (زيد)، وعندما نقول (رأيت زيداً) يفتح آخر كلمة (زيد)، وعندما نقول (مررت بزيد) يكسر آخر كلمة (زيد).. وهكذا.

فرأوا أن التغير الذي حدث لآخر كلمة (زيد) في امثالتنا من ضمة إلى فتحة إلى كسرة يقترن حدوثه بتغير ارتباط كلمة (زيد) بكلمة أخرى في التركيب، ويدور مداره وجوداً وعدماً، وهذا هو معنى العلية.

فقرروا أن هناك تأثيراً وتأثيراً يقوم كل واحد منهما في كلمة من كلمات التراكيب النحوية، ففي أمثلتنا: كلمة (زيد) هي المتأثرة، والكلمات (قام) و(رأى) و(الباء) هي المؤثرة، وشكل الدال في كلمة (زيد) يعني الضمة والفتحة والكسرة – هي الآثار المنبثقة بينهما.

فاعتبروا على هذا، وفي ضوء استقراءاتهم لكلام العرب: (ال فعل) عاملاً، و(حرف الجر) عاملاً أيضاً، و(الاسم) معهما عمولاً.. وهكذا.

فهذا التغير الذي يحدث في المعنى بسبب تغير العامل و يدور مداره وجوداً و عدماً هو الإعراب .

وفي صوئه لابد لنا من معرفة ماذا يريدون بـ(التغير) — الذي هو الإعراب—، هل يعنيون به: الرفع والنصب والجر والجذم ، فيلتقي حينئذ مع رأي سيبويه ، أو يعنيون به : العلامات الإعرابية كما قال الآخرون ، أو يريدون به معنى آخر لا تلك ولا هذه .

فسر ابن عصفور (التغير) بالانتقال من هيئة إلى أخرى ، ويعتبر أوضح : الإعراب في رأيه هو كون الكلمة على هيئة معينة بسبب وجود عامل معين اقترب بها .

ويكمنا أن نفس الهيئة — هنا — بـ(الحالة الإعرابية) لأنها أقرب إلى معناها ، فيصبح المراد باهيئة عند ابن عصفور: الرفع والنصب والجر والجذم .

وفسر الجرجاني معنى (الاختلاف) شارحاً لتعريف أبي علي الفارسي المتقدم بقوله : « وبعد فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ ، ولهذا قال : الإعراب : أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل .. قوله (أن تختلف) بمعنى الاختلاف ، وليس الاختلاف بل لفظ ، وإنما هو معنى ، كما أن الإسوداد ليس بعين ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، فال مختلف هو اللفظ ، كما أن المسود هو العين التي تتعلق برأفة البصر ، فإذا قلت : ( جاءني زيداً ) و (رأيت زيداً ) فإن اختلاف الحركة ، وكونها مرة ضمة ، وأخرى فتحة ، وثالثة كسرة — ليدل هذا الاختلاف على معانٍ مختلفة — اعراب ، وليس نفس الحركة بإعراب ، إلا ترى أنها إذا وجدت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معرفة ، وذلك (مثل) : أين وكيف ، إلا ترى أنهما متحركان ، ولا يقول أحد أنهما معرفان لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهما ، فإذا قيل لك في قولك ( جاءني زيد ) ما الإعراب ؟ .. فقل : اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك (رأيت زيداً ) ، وكذا الفتاحة تزول في قولك (مررت بزيد ) ، فكل واحدة منها قد خصت لدلالة على معنى ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتتأتي صاحبتها الموضعية للمعنى الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث .. فالحركة إذاً آلة الإعراب لأن الاختلاف يحصل بها » (١) .

ويريد بالمعنى الذي تدل عليه الحركة (الحالة الإعرابية) من رفع ونصب وجر .

وفسره الرضي قائلاً : « والحق أن معنى قولنا (يختلف الآخر) أي يتصرف بصفة لم يكن عليها قبل ، فإن (زيد) — مثلاً — في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضمت (الدال) بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف ، أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلف في الآخر ، وانتقال الآخر إلى الفتاحة غير انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة ، فها هنا ثلاثة اختلافات ، معاير بعضها بعض بحسب تغيير

(١) المقتصد ١/٩٨-٩٩

الحالات المنقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف.. فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا هو الانتقالات المذكورة.. الخ»<sup>(١)</sup>.

وكان ابن دحلان صريحاً – كما رأينا – في اعتباره (التغير) منصباً على أحوال أواخر الكلم، وأحوال هي الرفع والنصب والجر والجزم كما هو معلوم.

أما عباس حسن فيري أن (التغير) للعلامة الإعرابية، وليس للهيئة أو الحالة.

ويأتي محمد خير الحلواني صريحاً في تفسيره (التغير) الذي يطرأ على أواخر الكلمات بالرفع والنصب والجر والجزم.

ونحن هنا إذا استثنينا تفسير عباس حسن فسنجد أن هذا التعريف هو تعريف سيبويه نفسه، إلا أنه تغير من أن يعبر عن الإعراب فيه بالرفع والنصب والجر والجزم إلى أن يعبر عنه بالاختلاف أو التغير، لأن هذا التعبير أقرب إلى لغة الفلسفة التي تأثروا بها وألصق.

وأيضاً أضيف إليه عنصر ربط الإعراب بعلته وهو (العامل النحوي) لأن الصياغة اللغوية الفلسفية لتعريف الإعراب تستدعي ذلك وبخاصة في إطار ما أشرت إليه من ملاحظاتهم ومريئاتهم للمسألة.

ويؤيد هذا التفسير استظهار ابن عقيل القول بأن الإعراب عبارة عن التغير في أواخر الكلم من قول سيبويه، كما مر في تعريفه للإعراب.

بقى أن أشير هنا إلى بعض الملاحظات على ما ذكرته من صيغ التعريف المذكور:

قصر ابن السراج التغير على الحركة والسكن و لم يذكر ما ناب عنهما.

بينما أطلقه أبو علي ليشمل الحركات والسكنات والحرروف والمحذف، ولعله ادرك ما في تعريف ابن السراج وأمثاله من قصور فاستدرك الأمر.

ومع هذا يبقى تعريفه – على رأيه من ضرورة ادخال العامل في التعريف الذي لا أرى وجهاً له كما أشرت – بحاجة إلى ادخال العامل المقدر.

وهو ما أدركه الزمخشري فاستدركه.

أما إضافة ابن الحاجب بيان وظيفة الإعراب فقد ذكرت أني لا أرى لها مجالاً في تعريف الإعراب، لأن التعريف منطقياً – كما قلت – بيان حقيقة الشيء، ووظيفة الشيء ليست من حقيقة الشيء في شيء.

(١) شرح الكافية ١٩/١

ورأينا في العرض التاريخي كذلك أن التعريف الثالث، وهو القائل بأن الإعراب لفظ، وأنه العلامة الإعرابية، قد عبروا عنه أيضاً بأكثر من تعبير.

فالزجاجي عَبَرَ عَنِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرْكَةِ.

وفيه من القصور ما يجعله غير شامل لبقية العلامات الإعرابية التي هي سوى الحركة.

ولعله من هنا نسب ابن مالك إلى المحققين في (شرح التسهيل) شمول الإعراب في تعريفهم لجميع العلامات الإعرابية من حركة وغيرها، وعرفه في (التسهيل) بما اقتضاه العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ليستدرك بهذا ما فات تعريف الزجاجي وأمثاله.

وأعراب ابن مالك عن أن الإعراب (هو ما اقتضاه العامل) هو قمة ما انتهى إليه تأثير النحو بنظرية العامل.

ولا ننسى أن نشير هنا إلى أن (الاقتضاء) هو الآخر من ألفاظ الفلسفة ومصطلحاتها.

ثم يأتي من بعد ابن مالك ابنه بدر الدين المعروف بـ(ابن المصنف) وبـ(ابن الناظم) فيصوغ تعريف الإعراب صياغة تعتمد اللغة الفلسفية عندما يعبر عنه بأنه (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرف)، فاختيار الكلمة (أثر) هنا لأمرتين:

أو هما: للأخذ بلغة الفلسفة التي تقيم مبدأ العلية على أساس من التأثير والتأثير وانشاق الأثر بينهما.

وثانياً: ليشمل بهذه الكلمة جميع العلامات الإعرابية لأنها كلها آثار نتجت بسبب التأثير والتأثير القائمين في العامل والمعمول.

ويعني بعبارة (يجلبه) – كما تقدم – يطلبه ويقتضيه لا يحدده، ومن هنا ندرك مدى دقة التعبير، وأخذ ابن الناظم بالحقيقة التامة في استخدامه هذا التعبير العلمي الدقيق لثلاث يفهم أن العامل هنا علة تكوينية أو فاعلية كالعلل الفلسفية، وذلك لأن العامل – في واقعه وحقيقة – علة اعتبارية اكتسبت فاعليتها وتأثيرها من اعتبار النحوين.

أما ابن هشام فيقتفي أثر سابقيه، إلا أنه في تعريفه الإعراب في (شنور الذهب) كان أدق تعبيراً، إذ لم يقل فيه (يجلبه العامل في آخر الكلمة) كما فعل في كتبه الأخرى المشار إليها، وإنما فضل، فقال (في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع).

ومع هذا قد يؤخذ عليه أنه لم يقييد الفعل المضارع بـ(المعرف).

ومن تعليقنا على تعريف ابن الناظم ندرك ما قد يلاحظ على ما في تعريف الغلاييني من قوله (أثر يحدده العامل في آخر الكلمة) من أن العامل النحوي عامل اعتباري لا حقيقي أو تكويني كما قد يتواهم .. فاستعمال عبارة (يحدده) في موضع (يجلبه) لا موضع لها هنا.

وما يلفت النظر هنا أن الغلاييني كما خالف القائلين بهذا التعريف باستعمال كلمة (يحدثه) في محل (يجلبه) ، خالفهم في تفسير (الأثر) بالرفع والنصب والجر والجزم لا بالعلامات الإعرابية ، وبهذا يلتقي تعريفه بتعريف سيبويه ، مع فارق ربطه الأثر أو الإعراب بالعامل .

ونخلص من جميع ما تقدم إلى التالي :

- ١ - الإعراب : هو الرفع والنصب والجر والجزم .
- ٢ - الإعراب : هو تغير أو اختلاف أواخر الكلمة المعرفة .
- ٣ - الإعراب : هو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعرفة .

وقد نخلص أيضاً إلى أن التعريفين الأخيرين يعطيان معنى التعريف الأول فيصبح تعريف الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم ، وذلك لأن (التغير) في رأي مشهور القائلين به فسر بالرفع والنصب والجر والجزم ، وفي رأي القليل منهم فسر بالعلامات الإعرابية ، ولأن (الأثر) في رأي مشهور القائلين به فسر بالعلامات الإعرابية ، وفي رأي بعضهم فسر بالرفع والنصب والجر والجزم .. وأنه قد يشكل على التعريف الثاني على رأي من فسر التغير بالعلامات الإعرابية بعدم شمول التعريف للإعراب التقديرية لأنهم لم يقيدوا التعريف بالتغير المقدر أو التغير التقديرية ، كما فعل القائلون بالتعريف الثالث حيث قيدوا الأثر بالظاهر والمقدر.. كما يشكل عليه أيضاً بعدم شموله للإعراب المحلي لأنه لا تغير فيه ظاهراً ولا تقديرأً ، وكلا الإعرابيين التقديرية والمحلية قال بهما المشار إليهم من القائلين بهذا التعريف .. وأنه قد يشكل على التعريف الثالث على رأي من فسر الأثر بالعلامة الإعرابية الظاهرة والمقدرة بعدم شمول التعريف للإعراب المحلي لأنه لا علامة إعرابية فيه ظاهراً ولا تقديرأً ، مع أن القائلين بهذا التفسير قائلون بالإعراب المحلي ، إلا أنهم لم يقيدوا تعريفه بما يشمله .

ومن هنا يأتي تفسير التغير والأثر بالرفع والنصب والجر والجزم دافعاً للإشكال المذكور لأن الرفع وآخواته تشمل الإعراب بأقسامه الثلاثة الظاهر والتقديرية والمحلية ، فيلتقي ومذهبهم من القول بهذه الأقسام الثلاثة للإعراب .

وعليه إذا أخذنا بتفسير المشهور للتغير بأنه الرفع والنصب والجر والجزم ، ورفضنا تفسيره بالعلامات الإعرابية تخلصاً من الإشكال المتقدم على مذهبهم من اعتبارهم الإعراب المحلي والإعراب التقديرية وعدم شمول تعريفهم لهما ، وأن التغير أمر معنوي لا ينطبق على العلامات الإعرابية .. وأخذنا أيضاً بتفسير بعضهم للأثر بأنه الرفع والنصب والجر والجزم ، لأن الأثر كما يصدق على العلامات الإعرابية يصدق أيضاً على الرفع وآخواته ، وأن العلامة الإعرابية لا يمكن أن تتحقق - حسب الفرض - على آخر المعرف ما لم يكن المعرف سلفاً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو

مجزوماً، يعني أنه يشغل قبل دخول العلامة عليه من موقع الكلم في الجملة وظيفة المرفوع أو المنصوب أو المجرور أو المجزوم، وليسن التعريف على رأيهم من الإشكال المتقدم أيضاً.. ولأن اعتبار العلامات الإعرابية دلائل على الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر والجزم أقرب إلى طبيعتها وأسلم من الواقع في محدود اعتبار الرفع والنصب والجر والجزم أنواعاً للإعراب الذي هو العلامات الإعرابية – كما هو المفروض في رأيهم – لأن الدليل على الشيء لا يكون ذلك الشيء نوعاً له، ولأن الشيء لا يضاف إلى نفسه إضافة حقيقة، ونحن نقول (حركات الإعراب)، وقد تنبه لهذا قدماً الجرجاني، قال: « ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن لا يقال: حركات الإعراب، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه، ألا ترى إنك لو قلت: حركات الإعراب، أو حركات الضمة والفتحة والكسرة كان محالاً»

لذلك كله، وفي ضوء ننتهي إلى أن الإعراب هو كما قال سيبويه:

الرفع والنصب والجر والجزم

وبهذا نستطيع التخلص مما قد يلاحظ على التعاريف الأخرى من استعمال الطرق المنطقية واللغة الفلسفية التي قد تبعد بنا عن حقيقة الإعراب إلى السرب في عدة احتمالات نحن في غنى عنها.

كما نستطيع التخلص من ربطه بالعامل، لأن سبب اقتضاء الوجود أو سبب المحدث خارج عن حقيقة الشيء، ويبحث عنه في موضعه المناسب أو المخصص له منهجاً.

وأيضاً نتخلص مما يرد عليها من عدم شمولها للإعراب بجميع أقسامه.

وتقع هذه النتيجة على مذهبهم من تحقق الإعراب في الاسم المتمكن والفعل المضارع العرب على رأي الجميع، وباضافة فعل الأمر إليهما على رأي الكوفيين خاصة.

أما على أساس ما انتهيت إليه في دراستي عن الفعل من أن الأمر ليس بفعل، وأن الفعلين الماضي والمضارع بجميع أقسامهما مبنيان ولا يلاحظ لهما في الإعراب<sup>(١)</sup>، وأن الإعراب مقتصر على الأسماء فقط وبجميع أقسامها، يأتي تعريفه بأنه: الرفع والنصب والجر.

# عَامِلُ الْإِعْرَابِ

قد يقال : نحن في غنى عن أمثال هذا البحث لأننا نعيش في عصر سيطر فيه العلم على الجو الفكري ، ولسنا في عهود هيمنة الفلسفة التي من اختصاصها البحث في علل الأشياء وأسبابها ، أيًّا كانت طبيعة تلکم الأشياء كونية أو غير كونية .

ومن طبيعة العلم تعرف أو دراسة واقع الأشياء أو القضايا داخل إطار صورها المعاشرة وما يدور في ذلكم الداخل من تفاعلات بعيداً عن محاولة التماس العلل للأشياء أو القضايا ، وبخاصة العلة الفاعلية منها ، لأنَّه لا يؤمن إلا بالمفاهيم التالية ، وهي العلل الفلسفية الثلاث ما عدا العلة الفاعلية :

- ١ - دراسة مواد الموجودات ، والعناصر التي تتألف منها تلکم المواد وهو ما يعرف بالفلسفة بالعلة المادية .
- ٢ - دراسة صور وأشكال المواد التي تتقوّب فيها وظاهر مؤطّرة بها . وهو ما يصطلح عليه في الفلسفة بالعلة الصورية .
- ٣ - دراسة الوظائف للموجودات والعلاقة القائمة بين تلکم الوظائف . وهو ما يسمى في الفلسفة بالعلة الغائية .

أما العلة الفاعلية لوجود المواد أو الموجودات ، والتي تقوم طبيعياً خارج إطار ما توجده ، فلا يؤمن بها العلم ، أو على أقل تقدير لا يبحث فيها ، ولا يدرجها في موضوعات دراسته .

ولكن لأنَّ مسألة (عامل الإعراب) حقيقة قائمة في علم النحو ، عاشت فيه منذ عهوده المبكرة ، وباعتبارها أهم نظرية فيه ، ولا تزال كذلك ، لامناص من بحثها عند دراسة الإعراب ، ومحاولة تعرُّف ظواهره اللغوية ، سواء كانت ظواهر اجتماعية أو ظواهر علمية .

ومنهجياً تتطلب خطوات البحث أن أبدأ بعرض الآراء في المسألة مراعياً تسلسلها التاريخي ، وهي كالتالي :

- ١ - رأي الكتاب (كتاب سيبويه)
- ٢ - رأي قطرب .

- ٣— سيطرة رأي الكتاب واستمراره.
- ٤— رأي ابن مضاء.
- ٥— رأي ابراهيم مصطفى.
- ٦— عودة إلى رأي قطرب من قبل ابراهيم أنيس.
- ٧— امتداد لرأي ابراهيم مصطفى من قبل تلميذه مهدي المخزومي.
- ٨— رأي تمام حسان.
- ٩— رأي محمد الكسار.

### رأي الكتاب:

عرف رأي الكتاب في مصطلح الدرس النحووي بـ(نظرية العامل).

والحديث عن العامل تناثر في كتاب سيبويه هنا وهناك ، على صعيد أكثر من باب ، فقد ذكر في أكثر من موضع حسب مقتضى المناسبة.

فلم يجمع سيبويه شتاته في باب ، ولم يفرده ببحث يعطي عنه الفكرة العامة على الأقل .

ولعل هذا راجع إلى أن العامل مستوعب لكل مسائل النحو وقضاياها ، فيعود من الوضوح بالمكان الذي لا يفتقر معه لتعريفه أو الحديث عنه مستقلاً .

ومن الموضع التي ذكر فيها تطبيق نظرية العامل من قبل الخليل استاذ سيبويه :

- الكتاب ٤٨/١ : « ومثله (قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم) انا هو (كفى الله) ، ولكنك لما أدخلت (الباء) عملت والموضع موضع نصب ، والمعنى معنى النصب ، وهذا قول الخليل رحمه الله ».
- الكتاب ٢٨٣/١ : « وقال الخليل (انا) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل ».
- الكتاب ٢٨٠/١ : « وزعم الخليل أنها (يعني إن وآخواتها) عملت عملين الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب ».

والذي يظهر جلياً من هذه النصوص وأمثالها أن نظرية العامل لم تدخل كتاب سيبويه إلا بعد أن أشرعت بحثاً وتدریساً من قبل استاذة الخليل ، وبعد أن نضجت على يديه وفي حلقة درسه ، لأننا نلمس هذا من هذه النصوص ، وما يأتي ذكره بعد قليل من نصوص أخرى لسيبوه ، ومن الوفرة من أمثالها ، مما كثر وجوده واتسعت رقعة انتشاره في كتاب سيبويه .

ويؤيد هذا ما عرفناه عن الخليل من سلوكه المنهج الازدواجي (وأعني به الجمع بين النقل والعقل) في معالجاته للقضايا العلمية، أمثال معالجته لقضية دوائر العروض، قضية الهيكل التخططي لكتاب العين، فلا يستبعد هنا أن يكون الخليل هو الذي وضع التصميم الفني المنظم لنظرية العامل.

فالذهنية الإحصائية التي تستوعب إدراكاً وفهمًا كل محتملات الصيغ اللغوية المعجمية، وكل محتملات صور النظم الشعري، وهي محتملات عقلية أنهاها إليها المنهج الاستنتاجي (العلقي)، ثم تطبق عليها ما وعنته ما وصلت إليه ووصل إليها من استعمال لغوي اجتماعي أسلمها إليها المنهج الاستقرائي (النطلي) هي ذهنية عقلية نقلية—ان صح التعبير—تملك من القدرة القدرة الفائق في الجمع بين العقول والمنقول.

هكذا ذهنية هي أقدر من سواها على الاهتداء إلى وضع نظرية العامل. ومن هنا قلت: لا يستبعد أن يكون الخليل هو المصمم لها علمياً، والرائد في تطبيقها صناعياً، وإن كنا لا نملك الدليل التاريخي على ذلك.

أقول بهذا لأن من هم قبل الخليل من نحاة لم يبلغوا المستوى الذي وصل إليه الخليل من الاقتدار على الجمع بين العقل والنقل منهجاً وبحثاً، وفي مجال التفكير والتطبيق.

ومن الموضع التي ورد فيها ذكر العامل من قبل سيبويه ما يلي :

— الكتاب ٢/٣: قال سيبويه تحت عنوان (هذا باب مجازي أوآخر الكلم من العربية): «وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

واما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدهُ ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحرروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون».

— الكتاب ٤/٥ قال سيبويه في باب الإشتغال: «فمن زعم أنه إذا قال (أزيداً مررت به) إنما ينصبه بهذا الفعل، فهو ينبغي له أن يجره لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة، وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: (وبليد) تريد (ورب

بلدٍ)، وتقول (زيداً) تريده (عليك زيداً) وتقول (الهلالُ) تريده (هذا الهلالُ)، فكل عمل  
عمله مظهراً».

الكتاب ١/٤٠٨ قال سيبويه معنوناً الباب: «هذا باب ما ي العمل في الأفعال فيجزمها». —  
الكتاب ١/٤٠٩ قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال  
المضارعة للأسماء): أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ، أو في  
موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها  
مرتفعة، وكينونتها في هذه الموضع ألمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، وعلته: أن ما  
عمل في الأسماء لم ي العمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما ي العمل في  
الأفعال فيجزمها وينصبها لا ي العمل في الأسماء».

وفحوى هذه النظرية: أن الترابط القائم بين الكلم في الجملة ترابط عمل يتنبى على أساس أن  
بعض الكلم عامل، وبعضاً معمول، والعامل بدوره يؤثر الإعراب في المعمول.

فمثلاً عندما يقال: ( جاء زيد ) نلحظ بين كلمتي ( جاء ) و( زيد ) علاقة قد ربطت بينهما،  
وهذه العلاقة التي ربطت بين جزئي الجملة ( جاء ) و( زيد ) علاقة عمل، تتمثل في كلمة ( جاء )  
التي تقوم بوظيفة ( العامل ) وكلمة ( زيد ) التي تقوم بوظيفة ( المعمول )، وعلى أساس من مبدأ  
العلية، فكان العامل العلة لوجود الإعراب في المعمول.

وعليه: فالعامل مؤثِّر—بكسر الثاء— والمعمول متأثر، والإعراب هو الأثر الذي اتبَقَ نتيجة  
التأثير والتأثر.

فالجملة في مفهاد نظرية العامل تتألف من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما،  
والإعراب كأثر لتفاعل القائم بينهما.

والنظرية هذه لم يؤرخ لنشوئها لنتين في هدي تاريخها سبب نشأتها وكيفية قيامها في التحول.  
والذي أخاله قوياً أن النحاة لما شاهدوا—وهم يستقرءون الجمل العربية—الترابط في اندوخت  
بين العلامات الإعرابية وأنواع الكلم منظماً في مساره ومطرداً في أمثلته كحرروف الجر—مثلًا—  
فإنها كلما دخلت على اسم متمكن كان مجروراً، وكالوصف المبين لهيئة الفاعل أو المفعول كلما  
احتوته جملة كان منصوباً.. وهكذا في سائر الأمثلة المستعملة.. وكانت آفاقه الذهنية مشبعة  
بفكرة التسبيب الفلسفية أو مبدأ العلية، ذهباً تحت تأثير الجو الثقافي المتخم بالتفكير العملي كلامياً  
وفلسفياً، يلتمسون السبب لوجود هذا الترابط المشار إليه، فلم يجدوا أمامهم في هذه نجوة تحدُّف  
المشحون بالمفاهيم الكلامية والفلسفية إلا تفسير وجود هذا الترابط بالعلية، فكان أن اتبَقَ من هذا  
مصطلح العامل، ومصطلح المعمول، ومصطلح العمل، وما يرجع إلى ذلك مما أسهم في تكوين هذه  
النظرية.

ويرجع كل هذا إلى أن النظرية ولدت في البصرة مع نشأة النحو، والنحو— كما هو معروف— بصري النشوء، ونحو (الكتاب) هو الآخر بصري المنشأ، والبصرة آنذاك كانت أهم مراكز الثقافة العقلية، فقد كانت رحاب مسجدها الكبير تضم حلقات الفكر الاعتزالي، وتوج ارجاؤها بمناقشات المعتزلة الكلامية والفلسفية، فقد توفي رئيس الاعتزال واصل بن عطاء في العام ١٣١ هـ، وتوفي عمرو بن عبيد في العام ١٤٥ هـ وهو من كبار شيوخ المعتزلة.

والخليل المتوفى في السنة (١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه الذي توفي في العام (١٨٠ هـ) عاشا فكريًا في أوساط هذه البيئة العقلانية الثقافية، وفي أوج نضج مبادئها ومفاهيمها.

ولا غرابة في هذا، لأن التأثر بالأجواء الثقافية العامة أمر طبيعي واعتياطي.. وتأتي الغرابة— عادة— في عدم التنبه لذلك، وفي الإصرار على الاعتقاد بأصالته واعتبار ما يدخل الفكر بتأثير الجو الثقافي العام من جوهر ذلك الفكر.

ولأدلل على هذا، وأوضحه أكثر، أستطيع أن أقول: إنه لو لم يفسر الترابط المذكور في ضوء نظرية العامل من قبل النحاة القدامى، وأردنا أن نفسره الآن، لقلنا متأثرين بواقع الجو الثقافي العام المعاصر المهيمن عليه من قبل ما يعرف الآن بـ(العلوم الاجتماعية)؛ إن هذا الترابط هو نوع من تداعي المعانى تجذر في الذهنية العربية فتحول مع المديات الطويلة إلى هذا النظام اللغوى الاجتماعى.. وربما فسرناه بغير هذا من النظريات العلمية الحديثة.

ونلمس تأثر سيبويه بالفكر البصري العقلى الذى عاشه آنذاك وتفاعل معه، ليس في انعكاسه عليه فيما أبدعه من تصميم علمي في عرض نظرية العامل فقط، بل في مواضع أخرى من كتابه، منها— على سبيل المثال— ما جاء في الكتاب ٢٧٤/١ تحت عنوان (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) من قوله: «وذلك قولك (هذا راقودٌ خلاً) و(عليه نحى سمناً) وإن شئت قلت (راقودٌ خلٍ) و(راقودٌ من خلٍ) وإنما فترت إلى النصب في هذا الباب، كما فترت إلى الرفع في قولك (بصحيفةٍ طينٍ خاتمتها) لأنَّ (الطين) اسم وليس مما يوصف به، ولكنه (جوهر) يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه».

فسيبويه— هنا— يستعمل كلمة (جوهر)، ويطبقها على (الطين) لأنَّه (مادة) أو (جسم)، وهذه الكلمة من المصطلحات الفلسفية كما هو معلوم.

وتطبيقاتها هو الآخر دليل آخر على معرفة سيبويه بالثقافة العقلية المعاصرة له، وتأثره بها، .. ولكنها من باب تأثر العالم الباحث بالفكر العام المسيطر على الجو الثقافي الذى يعيش فى ظلاله.

ويبدو أن التأثر بالفلسفة وتطبيقاتها في كتاب سيبويه كان الخطوة التي مهدت السبيل لمن بعده في سلوك طريقته والتأثر بنهاية.

فابن النديم يقول عن الفراء النحوي الكوفي المتوفى (٢٠٧هـ) : «وكان الفراء ي الفلسف في تأليفاته ومصنفاته ، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلسفة»<sup>(١)</sup>.

ويريد بذلك أن الفراء كان يستخدم لغة الفلسفة في كتاباته ، وتسميتها مؤلفاً من مؤلفاته بـ(الحدود) —والكلمة من مصطلحات المنطق— يؤيد ما ذكره ابن النديم.

ونقرأ في المقتضب<sup>(٢)</sup> النص التالي: «كان حدها (يعني الأفعال) ألا يعرب منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمالك أن يجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها ، إلى مالا نهاية» .

فالمبرد (ت ٢٨٥هـ) يطبق هنا مبدأ التسلسل ، وهو من مباديء الفلسفة المعروفة والمشهورة ، ويخلص في هدي استحالته التسلسل إلى إبطال أن يعرب من الأفعال شيء .

ولا أراني بحاجة إلى الإكثار من الشواهد هنا لأن الأمر واضح .

ولأن تطبيق مبدأ العلية الفلسفية على العامل النحوي كان —فيما قدرت— نتيجة تأثر النحو بالفلسفة لغة ومنهجاً لم تكن علية العامل في رأي النحاة علية حقيقة ، وليس العامل هو العلة التكوينية الفاعلة للإعراب .. وإنما علية العامل في نظرهم علية اعتبارية ، فرض اعتبارها التضام أو مضامنة اللفظ للفظ ، كما يقول ابن جنبي ، أو ما عبرت عنه بالترابط .

وقد أكد هذا غير واحد من النحاة .. ومن الأعلام الذين أشاروا إلى هذا: ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) والرضي (ت ٦٨٦هـ) .

ففي المخصائق<sup>(٣)</sup> ما نصه: «ألا ترك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرًا) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بـ(الضاد والراء والباء) على صورة ( فعل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد) وـ(ليت عمراً قائم) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا هو ظاهر الأمر ، وعليه صفة القول ، فأماماً في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

(١) الفهرست ٩٩

(٢) ٤٠٨/٤

(٣) ١١٠—١٠٩/١

وإنما قالوا: لفظي ومعنى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضامة اللفظ لللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح» .

وفي الخصائص أيضاً<sup>(١)</sup> جاء ما نصه: «باب في تخصيص العلل: إن علم أن مخصوص مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولوتكلف متتكلف نقضها لكان ذلك ممكناً – وإن كان على غير قياس – ومستقلأً، إلا تراك لوتكلفت تصحيح فاء (ميزان) و(ميعاد) لقدرت على ذلك، فقلت: (وزان) و(موعد)، وكذلك لوأثرت تصحيح فاء (موسر) و(موقن) لقدرت على ذلك، فقلت: (ميسر) و(ميقن)، وكذلك لونصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنك مقتدرأ على النطق بذلك، وإن نفي القياس تلك الحال، وليس كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها، إلا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره، وكذلك ما كان من هذا القبيل، فقد ثبت بذلك تأخر علل النحوين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المتلقين» .

والنقطة البارزة في نصي ابن جتى المتقدمين هي:

١ – إن اللفظ غير عامل حقيقي لأنه لا يقوى أن يحدث غير الصوت، واحداثه للصوت جاء على أساس أنه العلة المادية للصوت لا العلة الفاعلية، لأن العلة الفاعلية هو المتكلم.  
ولأن اللفظ لا يقوى أن يحدث غير صوته، والصوت لعدم توافره على مقومات العلة الفاعلية – هنا – لا يمكن نسبة حدوث الإعراب إليه.

ويفهم هذا من قوله: «الآتراك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرأ) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بـ(الضاد والراء والباء) على صورة ( فعل )، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل». وهو بهذا ينفي أن يكون اللفظ أو العامل النحوي علة حقيقة، وبنفيه هذا – وهو من القائلين بنظرية العامل – يثبت اعتبارية علية العامل النحوي.

٢ – إن نسبة النحوين العمل للعامل النحوي جاءت من مشاهدتهم الترابط القائم بين الألفاظ أو التضام بينها الذي عبر عنه بضامة اللفظ لللفظ.

ويفهم هذا من قوله: «إنما قال النحوين: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمراً قائم)، وبعضه

يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هو ظاهر الأمر، وعليه صفة القول، فأمّا في الحقيقة ومصطلح الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا شيء غيره.

وإذا قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بضامة اللفظ لللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».

وبه يريد أن يقول أيضاً إن نسبة العلية للعامل من قبل النحوين أمر اعتباري جاء من ملاحظتهم ما يقوم بين الألفاظ من تضامن أو ترابط.

وهو بهذا يلقي الضوء على ما أشرت إليه في حديثي عن تاريخ نشوء نظرية العامل.

٣— ثم يقوم ابن جنّي بعقد موازنة بين علل النحوين وعلم الفقهين، وبين علل النحوة وعلم المتكلّمة.

والذي يهمنا هنا— موازنته بين علل النحوين وعلم المتكلّمين، لأن علل المتكلّمين علل حقيقة، والموازنة بها أو معها تكشف لنا عن واقع علل النحوين، وهي اعتبارية أم حقيقة.

أما الموازنة بعلم الفقهين فلا أظنها تأتي بمحصل مهم، لأن علل الفقه هي الأخرى، أكثرها مستنبطة، وليس منصوصة لعد عللاً حقيقة.

وموازنته تقوم على الآتي:

أ— إن علل النحوين — كرأيهم في أن العامل علة الإعراب — يمكن نقضها وإبطالها، وذلك بتغيير الأثر الإعرابي المألوف وجوده، والنافي عن الترابط القائم بين الألفاظ إلى آخر، كما في الفاعل المرفوع فمن الممكن النطق به منصوباً في حالة كونه فاعلاً، فمثلاً استطاع أن أنطق بجملة ( جاء زيد ) — برفع زيد — هكذا: ( جاء زيداً ) — بنصب زيد —.

وهذا وإن كان مخالفًا للقياس أو القاعدة النحوية، إلا أنه يثبت لنا أن العامل النحوي ليس علة حقيقة للإعراب، وذلك لأن العلة الحقيقة إذا وجدت وجد معلومها، ولا يعقل تخلفه عنها البطلة، ونحن هنا رأينا بالوجдан تخلف رفع الفاعل مع الفعل الذي هو عامله وعلته، وهكذا فيما مثل به ابن جنّي من أمثلة أخرى.

ونتيجة هذا: هي التأكيد على أن العامل النحوي علة اعتبارية وليس علة حقيقة. ويفهم هذا من قوله: « ولو تكفل متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياس ومستقلّاً، لا تراك لو تكفلت تصحيح فاء ( ميزان ) و( ميعاد ) لقدرت على ذلك فقلت: ( موزان ) و( موعد )، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء ( موسر ) و( مومن ) لقدرت على

ذلك فقلت: (ميسر) و(ميقن)، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار والتواصب والجوازم لكنك مقدراً على النطق بذلك، وإن نفي القياس تلك الحال».

بــ إن علل المتكلمةــ كرأيهم في الضدين مثل السواد والبياض، فقد قالوا باستحالة اجتماعهما في محل واحد، وأمكان افتراقهما عنه، وكرأيهم في النقيضين كالحركة والسكن، وما قالوا فيما من استحالة اجتماعهما في محل واحد واستحالة ارتفاعهما معاً عنهــ هي علل حقيقة لعدم القدرة على نقضها وابطالها.

ويفهم هذا من قوله: «وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها، إلا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستقره، وكون الجسم متراكماً ساكناً في حال واحدة فاسد».

ونخلص من هذا كله إلى أن ابن جنيــ وهو يفسر لنا نوعية علية العامل النحويــ يؤكّد على أنها علة اعتبارية لا حقيقة.

وفي (اسرار العربية)<sup>(١)</sup> ما نصه: «فإن قيل: فلم جعلتم التعرّي عاملًا وهو عبارة عن عدم العوامل؟ .. قيل: لأن العوامل اللغوية ليست مؤثرة في المعنى حقيقة، وإنما هي امارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الاجماع إنما هي امارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء .. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللغوية عاملًا»

وابو البركات الأنباري يتحدث في هذا النص عن العامل المعنوي، ويثبت سلامته القول به عن طريق إثبات أن العوامل في رأي النحاة ليست عللاً حقيقة حتى لا يتعقل وجود العلامة الإعرابية على آخر الكلمة العربية العارية عن العوامل اللغوية، وإنما هي علة اعتبارية (فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء) لأن الاعتبار قائم في الحالين حال وجود العامل اللغوي وحال عدمه.

فهو هنا يقيم دليلاً في إثبات العامل المعنوي على اتفاق النحاة على أن العوامل علل اعتبارية.

وفي شرح الكافية<sup>(٢)</sup> يأتي النص التالي: «ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملًا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام».

(١) ص ٦٨-٦٩

(٢) ٢١/١

ويقول الرضي في موضع آخر<sup>(١)</sup>: «وهم (يعني النحاة) يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة».

والرضي في نصه الأول صريح في القول بأن العلة الحقيقة للإعراب وجود علاماته في آخر الكلمة المعرفة هو المتكلم، وأن نسبة العلية إلى العامل التحوي هي من نوع نسبة العلية إلى ما يعرف بالفلسفة بـ(المعد) — بصيغة اسم الفاعل — الذي عن طريقه يجري فيض الوجود على الشيء كالأب في مجال وجود ابنه، فالخالق الحقيقي هو الله تعالى، والأب ليس إلا مجرى لفيض الوجود على الابن، فكان (المعد) لذلك فقط، وكلماء الذي يصبه الإنسان على السطح فيجري به الميزاب إلى الأرض، فالفاعل للصب حقيقة هو الإنسان، والميزاب قام بوظيفة (المعد)، ولكن مع هذا قد نسمع من ينسب صب الماء إلى الميزاب مجازاً فيقول: (صب الميزاب الماء على الأرض) بلاحظة أن الميزاب كان (معداً) في وصول الماء إلى الأرض.

وهذا هو ما عناه الرضي في قوله «نسمى عاماً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم»، أي أن وجود ما سمي بالعامل في الجملة كان (المعد) لا يصل الإعراب وعلاماته إلى ما سمي بالمعمول، من قبل المتكلم، فتأتي تسميته بالعامل تسمية مجازية بمحاجة أنه (المعد) في إصال الإعراب وعلامته للاسم أو الكلمة المعرفة.

ومعنى هذا أن العلية المنسوبة للعامل في تفصيل الرضي المذكور عليه اعتبارية لأنها مجازية وليس بحقيقة.

ونستطيع أن نتبين ما قلته في توضيح نصه من قوله الآخر في المصدر نفسه<sup>(٢)</sup>: «لأنه (يعني العامل) الشيء الذي يختلف آخر المعرف به لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالفاطع والسكن، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان (العامل) علامة لعلة، وهذا سمه عاماً، ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم — أعني أن العامل كالعلة الموجدة — بأن يقال: باء الاستعانة دخوها في الآلة أكثر منه في الموجد».

وهو في نصه الثاني أيضاً صريح في أن عوامل النحو ليست مؤثرات حقيقة، وإنما عمليت عند النحاة كالمؤثرات الحقيقة لشهرة الاستعمال المجازي الذي ذكر قبل قليل على ألسنتهم وفي لغتهم العلمية، حتى تحول لشهرته إلى ما يشبه الحقيقة.

ولا أظن — بعد ما ذكر — أن هناك مجالاً لاتهام النحاة بأنهم يذهبون إلى أن العامل التحوي علة حقيقة للإعراب ولعلاماته فيبني عليهم ذلك وينقدون به.

---

(١) ٨٠/١

(٢) ١٨/١

## رأي قطرب:

وكان محمد بن المستير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) تلميذ سيبويه يخالف استاذه في قضية العامل وتأثيره الإعراب في آخر الكلمة المعرفة، فقد روى عنه أنه يذهب إلى أن العرب «انما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلوجعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراجه، فلما وصلوا أمكنتهم التحرير، جعلوا التحرير معاقباً للإسكان ليعدل الكلام، لأن ابراهيم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحرر كين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت ولو بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»<sup>(١)</sup>.

وقطرب يتبنى برأيه هذا، المحكي عنه، رأي الخليل بن احمد استاذ سيبويه الذي ورد ذكره في كتاب سيبويه، وإن لم يشر قطرب إليه فيما نقلوه عنه من قول، فقد جاء في الكتاب<sup>(٢)</sup> ما نصه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو السakan الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك».

والخليل يرى – كما يظهر من هذا النص – أن حركات زيدت على الكلم المبنية، والحقت بها كوسيلة يعتمد عليها في النطق بالحروف في وصل الكلام وأثناء الدرج في التكلم، وذلك ليتخلص من البطء في النطق الذي يأتي عادة من تسكين الحرف خلال الوصل.. ولكن قطرباً يسحبه من البناء إلى الإعراب فيذهب إلى أن الإعراب هو الآخر ظاهرة صوتية، لأن العرب لم تستخدمه إلا وسيلة للإسراع بالكلام عند التكلم أثناء الوصل، وليس عليهم على الإدراجه دفعاً ابطاء في النطق، وذلك أن السكون من طبيعته صوتياً الوقف، والوقف في وصل الكلام يسبب البطء في النطق.

ويضيف قطرب أن استخدام العرب الإعراب لهذه الوظيفة الصوتية المشار إليها قائم على أساس من مبدأ صوتي التزموا به في طريقة نطقهم، ذلكم هو مبدأ الحركة والسكن، فهم ينتقلون من السكون إلى الحركة، وليس من السكون إلى السكون، وذكر من ظواهر ذلك عدم جمعهم بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت ولا بين أربعة أحرف متحركة.

ومعنى هذا أن العرب يعاقبون بين الحركة والسكن، وتعاقبهم هذا الأجل أن يسرعوا في النطق، وبخاصة في الوصل ودرج الكلام.

بقى هنا أن نشير إلى أن رأي الخليل في سبب استعمال العرب للحركات المذكور هنا كان في

(١) الإيضاح للزجاجي ٧٠—٧١ والأشباه والنظائر للسيوطى ٧٩/١

(٢) ٣١٥/٢

البناء والمبنيات لا في الإعراب والمعربات — كما المحت — فهو لا يتنافى ورأيه في نظرية العامل، وذلك لأن نظرية العامل — كما أوضحت — هي من صنع النحاة، وليس من وضع العرب، لأن العرب كانت تطبق نظام الإعراب في لغتها تلقائياً لأنه ظاهرة لغوية اجتماعية، ومن المعلوم أن من أهم وأبرز سمات الظاهرة الاجتماعية هي التلقائية.

فالعرب استخدمت الحركات البنائية لا الإعرابية للغرض الصوتي الذي أشار إليه الخليل، واستخدمت الحركات الإعرابية كظاهرة لغوية اجتماعية، وعندما أراد النحاة — وعلى رأسهم الخليل — أن يفسروا هذا النظام اللغوي الاجتماعي، فسروه بنظرية العامل ليعطوا كل حركة وظيفتها في الجملة وفق ما توصلوا إليه من إدراك لوظائف الحركات في الجملة حسب نظام الجملة العربية الذي استقر عليه العرب اجتماعياً.

وهناك من النحوين من أشار إلى مثل هذا أو قريب منه عند الرد على قطرب<sup>(١)</sup> الذي تناول رأس الخيط في ما حكاه استاذ سيبويه عن استاذة الخليل وركر عليه دون أن يتتبه إلى ما ذكر.

### سيطرة رأي الكتاب واستمراره:

وأمام ضخامة القيمة العلمية والتقدير المعنوي أو التقديس لكتاب سيبويه ينسى رأي قطرب، ولم يقو على الصمود أمام تيار الكتاب الجارف الذي ذهب — وبكل جدارة واستحقاق — بغضي الساحة النحوية بمفاهيمه ونظرياته، وبخاصة في مجال اشاعة وتعيم نظرية العامل وجعلها الأرض الصلبة التي وقف ويقف عليها النحو.

وبهذا سيطرت النظرية على عالم النحو، واستمرت تتبلور معنىًّا ومبنيًّا على أيدي علمائه تلامذة كتاب سيبويه، حتى عاد النحو العربي نحو العامل والإعراب، وحتى عدنا لا نجد كتاباً نحوياً في المكتبة النحوية المطبوعة التي تجاوزت أرقامها العديدة الألف مطبوعاً في (فهرست الكتب النحوية المطبوعة) الذي لم أزل عاكفاً على إعداده تهيئة لنشره، وقد لا نرى فيه ذكراً للعامل النحوبي، وبخاصة في مجال التطبيق الإعرابي أو الدراسة الإعرابية.

ولأهمية العامل النحو علمياً نقرأ في تعداد مؤلفات أبي علي الفارسي (ت ٤٣٧ هـ) فيلسوف النحو كتاباً بعنوان (العوامل في النحو)

ويصبح كتاب أبي علي الفارسي المشار إليه فاتحة خير للتأليف في العوامل، مثباً وشرحاً وإعراباً.. فكان من هذا:

- ١ - التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل، مكي بن أبي طالب القيسبي (ت ٤٣٧ هـ).
- ٢ - العوامل المثلة، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ).

(١) انظر: ايضاح الزجاجي ٧٠ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/٧٩ وما بعدها.

- ٣- الجمل في عوامل الإعراب، الجرجاني أيضاً.
- ٤- العوامل في النحو، علي بن فضال المجاشعي القير沃اني (ت ٤٧٩ هـ).
- ٥- جواهر النحو، أبو علي الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ).
- ٦- العوامل في النحو، ملا محسن (ت ١٢٠ هـ).
- ٧- العوامل الجديدة، محمد بن بير علي المعروف بيركلي أو برکوي (ت ٩٨١ هـ).

ومن شروح عوامل الجرجاني:

- ١- شرح العوامل المئة، ناصر الدين المطري (ت ٦١٠ هـ).
- ٢- شرح العوامل المئة، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).
- ٣- مئة كاملة في شرح مئة عامل، حاجي بابا، ابراهيم بن عبد الكريم (ت ٩٠٠ هـ).
- ٤- شرح العوامل المئة، حسين التوقاتي (ت ٩٢٦ هـ).
- ٥- شرح العوامل المئة، طاشكيري زاده (ت ٩٦٨ هـ).
- ٦- تعليلات على حاشية عبدالغفور اللاري على شرح عوامل الجرجاني، عبدالحكيم بن محمد السيالكوتي (ت ١٠٩٦ هـ).
- ٧- شرح العوامل المئة، ابراهيم بن حسن الكوراني (ت ١١٠١ هـ).
- ٨- شرح العوامل المئة، اسماعيل الحسيني المعروف بالأمير (ت ١١٤٦ هـ).
- ٩- شرح العوامل المئة، حسن بن موسى الزرديني (ت ١١٤٨ هـ).
- ١٠- شرح العوامل المئة، علي بن محمد الشاهرودي.

ومن إعرابها:

- ١- إعراب العوامل المئة، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).
- ٢- إعراب العوامل المئة، إشقي قاسم الازنيقي (ت ٩٤٥ هـ).

ومن ترجماتها:

- ١- ترجمتها إلى اللغة التركية لكمال الدين المدرس.
- ٢- نظمها باللغة التركية لمحمد بن احمد الداعي المعروف بصوفي زاده الادرنوي (ت ١٠٢٤ هـ).

ومن شروح جمل الجرجاني:

- ١- التلخيص ، للمؤلف نفسه .
- ٢- شرح ابن السيد البطليموسى (ت ٥٣١ هـ).
- ٣- شرح الباقيلى الضرير (كان حياً سنة ٥٣٩ هـ) سماه (الجواهر في شرح جمل عبد القاهر).
- ٤- شرح ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) واسمه (المرتجل في شرح الجمل) .
- ٥- شرح علي بن ابراهيم الانصارى اللبناني (ت ٥٧١ هـ) واسمه (الحلل) .
- ٦- شرح محمد بن جعفر الانصارى اللبناني (ت ٥٨٤ هـ).
- ٧- شرح ابن خروف الحضرمي (ت ٦٠٩ هـ).
- ٨- شرح عمر الرندي (ت ٦١٦ هـ).
- ٩- شرح الشريسي الأندلسى (ت ٦١٩ هـ) .
- ١٠- شرح محمد البغى الحنبلي (ت ٧٠٩ هـ) ، سماه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) (١) .

ومن شروح عوامل البركوى:

- ١- شرح يحيى بن بخش .
- ٢- شرح محمد رشيد قريها المعروف بابن سنان .
- ٣- تعليق الفواضل على إعراب العوامل ، حسين بن احمد زيني زاده .
- ٤- حاشية على شرح العوامل الجديدة ، حامد عمر.

والجرجاني في مقدمة عوامله ينهى عن عدد العوامل التحوية إلى مئة عامل ، ولعل اسم الكتاب أخذ من هذه العبارة .. ويقول في مقدمة (الجمل) : «هذه جمل رتبتها ترتيباً قريب المتناول وضمنتها جميع العوامل ، وجعلتها خمسة فصول :

- الفصل الأول : في المقدمات .  
والفصل الثاني : في عوامل الأفعال .  
والفصل الثالث : في عوامل الحروف .  
والفصل الرابع : في عوامل الأسماء .  
والفصل الخامس : في أشياء منفردة .

(١) انظر: الجمل للجرجاني: مقدمة المحقق: و.ز.

وملا محسن يقسم الكلم من حيث العمل واللا عمل في مقدمته إلى أربعة أقسام يقول في المقدمة: «أما بعد (ف) النحو علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة إعراباً وبناء. والكلمة: اسم و فعل وحرف. وهي:

- ١- إما (أن) تَعْمَل وَتُعْمَل.
- ٢- أو تَعْمَل وَلَا تُعْمَل.
- ٣- أو تُعْمَل وَلَا تَعْمَل.
- ٤- أو لَا تَعْمَل وَلَا تُعْمَل.

وهو - كما تراه - حصر عقلي للأقسام دائرة بين الإثبات والنفي.  
**آثار نظرية العامل في النحو:**

تمثل تغلغل نظرية العامل في النحو بما ولدته فيه من آثار علمية برزت على صعيده واضحة المعالم ومميزة السمات ، ومن هذه الآثار ما يلي :  
**أولاً: في التبويب:**

إن أغلب كتب النحو العامة - وهي التي لم تقتصر على موضوع خاص - بحثت وفق واحد من التبويبات التالية :

١- العامل . المعمول . العمل : الإعراب .  
كما في تبويب كتاب (إظهار الأسرار) لزين الدين محمد بن بير على البركوي (ت ٩٨١هـ) .. وقد نص على ذلك مؤلفه في مقدمته بقوله: «وبعد فهذه رسالة فيها يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج ، وهو ثلاثة أشياء: العامل والمعمول والعمل أي الإعراب ، فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب» .

و يعقد أبواب كتابه كالتالي :  
الباب الأول : في العامل .  
الباب الثاني : في المعمول .  
الباب الثالث : في الإعراب .

وكما في كتاب (العوامل) المطبوع ببولاق في السنة (١٢٤٧ هـ) والمنشور ضمن (مجموع أمهات المتون)<sup>(١)</sup> ، والمنسوب لعبدالقاهر الجرجاني .. فقد جاء في مقدمته : « وبعد فاعلم أنه لابد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مئة شيء : ستون منها تسمى عاملًا .

وثلاثون منها تسمى معمولاً .

وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً .

فأبين لك — بإذن الله تعالى — هذه الثلاثة على طريق الإيجاز في ثلاثة أبواب :  
الباب الأول : في العامل .  
الباب الثاني : في المعمول .  
الباب الثالث : في « (الإعراب) » .

## ٢- المرفوعات. المنصوبات. المجرورات. التوابع.

وعليه غالب كتب النحو، ومنها — على سبيل المثال — :

— كتاب (اللمع) لابن جنبي .

— كتاب (الموجز) لابن السراج .

— ألفية ابن مالك .

— كتاب (الأجرامية) لابن آجروم الصنهاجي .

## ٣- الأسماء. الأفعال. الحروف. المشترك من أحواها .

وعليه تبويب الزمخشري لكتابه (المفصل) ، قال في مقدمته : ( فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) مقسمةً أربعة أقسام :

القسم الأول : في الأسماء .

القسم الثاني : في الأفعال .

القسم الثالث : في الحروف .

القسم الرابع : في المشترك من أحواها .

وكما ترى : التبويب الأولان متاثران تأثراً واضحًا بنظرية العامل ، وعليهما بربت غالبية كتب النحو، وبخاصة التبويب الثاني منهمما .

أما تبويب الزمخشري فقد روعي فيه تقسيم الكلمة وأقسامها ، إلا أنه لم يشتهر ، ووقف ثابتًا داخل إطار المفصل — في حدود ما رأيته من كتب نحوية بعد المفصل .

## ثانياً: في التقسيم:

رأينا قليل: كيف قام الملا محسن في (عوامله) باعمال القسمة العقلية لحصر أنواع الألفاظ من حيث العمل واللاعمل، فكانت النتيجة أن الألفاظ تنقسم إلى التالي:

- ١ - لفظ يصلح لأن يكون عاملاً وأن يكون معمولاً.
- ٢ - لفظ يصلح لأن يكون عاملاً ولا يصلح لأن يكون معمولاً.
- ٣ - لفظ يصلح لأن يكون معمولاً ولا يصلح لأن يكون عاملاً.
- ٤ - لفظ لا يصلح لأن يكون عاملاً ولا معمولاً<sup>(١)</sup>.

ورأينا كيف أن عبدالقاهر الجرجاني انتهى بعدد العوامل إلى مئة عامل.

وهو يقسم العامل إلى: لفظي ومعنوي.

ويقسم العامل اللفظي إلى: سماعي وقياسي.

ويوزع أعدادها المئية على الأقسام المذكورة، قال في مقدمة عوامله<sup>(٢)</sup>: «أما بعد فإن العوامل في التحومئة عامل:

وهي لفظية ومعنىـة.

فاللفظية: سماعـية وقياسـية.

فالسماعـية: أحد وتسـعون عـاماـلاـ.

والقياسـية: سـبـعة عـوـاـمـلـ.

والمـعـنـويـة: عـدـدانـ».

ثم نوع السـماـعـيـة إلى ثـلـاثـة عـشـر نـوعـاـ هي:

- ١ - حـروفـ الـجـرـ.. وـذـكـرـمـنـهـ سـبـعة عـشـر حـرـفـاـ.
- ٢ - إـنـ وـأـخـوـاتـهـ .. وـهـيـ سـتـة أـحـرـفـ.
- ٣ - مـاـ وـلـاـ المـشـبـهـتـانـ بـلـيـسـ .. وـهـاـ حـرـفـانـ.
- ٤ - حـرـوفـ النـداءـ .. وـهـيـ سـبـعة أـحـرـفـ.
- ٥ - نـواـصـبـ الـفـعـلـ المـضـارـعـ .. وـهـيـ أـرـبـعـة أـحـرـفـ.
- ٦ - الـحـرـوفـ الـجـواـزـمـ لـلـفـعـلـ المـضـارـعـ .. وـهـيـ خـمـسـة أـحـرـفـ.

(١) انظر: جامـعـ المـقـدـمـاتـ ١٣٦

(٢) مـ.ـنـ

- ٧— الأسماء الجواز للفعل المضارع .. وهي تسعه أسماء.
- ٨— كنایات العدد الناصبة للتمييز .. وهي أربعة أسماء.
- ٩— أسماء الأفعال .. ذكر منها تسعه أسماء.
- ١٠— الأفعال الناقصة .. وهي ثلاثة عشر فعلًا.
- ١١— أفعال المقاربة .. وهي أربعة أفعال.
- ١٢— أفعال المدح والذم .. وهي أربعة أفعال.
- ١٣— أفعال الشك .. وهي سبعة أفعال.

وأنواع العوامل القياسية هي :

- ١— الفعل (على الإطلاق).
- ٢— اسم الفاعل.
- ٣— اسم المفعول.
- ٤— الصفة المشبهة باسم الفاعل.
- ٥— المصدر.
- ٦— الاسم المضاف.
- ٧— الاسم المبهم.

والعاملان المعنويان هما :

- ١— عامل رفع المبتدأ.
- ٢— عامل رفع الخبر.

أما ملا محسن فقد قسم العوامل إلى : سماوية وقياسية .  
ونوع السماوية إلى ثلاثة عشر نوعاً .  
ونوع القياسية إلى سبعة أنواع ، وهي :  
السماوية :

- ١— حروف الجر—٧
- ٢— الحروف المشبهة بالفعل—٦
- ٣— ما ولا المشبها بليس—٢

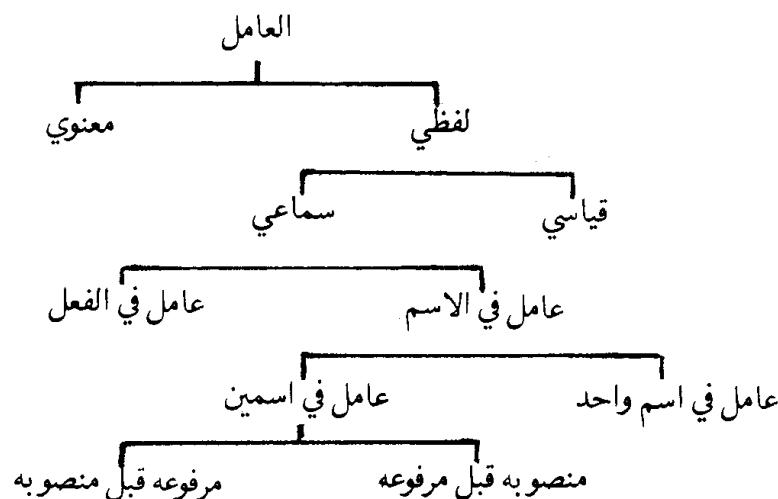
- ٤ - حروف النداء—٧
- ٥ - نواصي المضارع—٤
- ٦ - حروف جزم المضارع—٥
- ٧ - الأفعال الناقصة—١٣
- ٨ - أفعال المقاربة—١١
- ٩ - أفعال المدح والذم—٤
- ١٠ - أفعال القلوب—٧
- ١١ - اسماء الأفعال (لم يحصرها في عدد).
- ١٢ - اسماء جزم المضارع—١٠
- ١٣ - كنایات العدد—٤

ومجموعها — باستثناء — اسماء الأفعال لأنّه لم يحصرها بعدد — ثمانون عاملًا سمعيًّا.

والقياسية:

- ١ - الفعل.
- ٢ - المصدر
- ٣ - اسم الفاعل
- ٤ - اسم المفعول
- ٥ - الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ٦ - المضاف
- ٧ - الاسم المبهم

وفي كتاب (إظهار الأسرار) للبركوي قسم العامل كما في الجدول الآتي:



وفي كتابي (مختصر النحو) : موضوع (العامل) ، قسمت العامل إلى لفظي ومعنوي :  
وأدرجت تحت عنوان اللفظي العوامل التالية :

الحروف :

- ١ - حروف الجر.
- ٢ - الحروف المشبهة بالفعل.
- ٣ - الحروف المشبهات بليس.
- ٤ - حروف الاستثناء.
- ٥ - حروف النداء.
- ٦ - لا النافية للجنس.
- ٧ - حروف نصب الفعل المضارع.
- ٨ - حروف جزم الفعل المضارع.
- ٩ - إن الشرطية.

الأفعال :

- ١ - الأفعال الناقصة.
- ٢ - أفعال المقاربة.
- ٣ - أفعال القلوب.
- ٤ - أفعال التحويل.
- ٥ - أفعال المدح والذم.
- ٦ - فعل التعجب.
- ٧ - فعل الاختصاص.
- ٨ - فعل الإغراء.
- ٩ - فعل التحذير.
- ١٠ - أفعال الإستثناء.

مع العلم بأن الفعل مطلقاً وبجميع أقسامه عامل.

الأسماء :

- ١ - أسماء الشرط.
- ٢ - أسماء الأفعال.
- ٣ - أسماء الفاعلين
- ٤ - أسماء المفعولين.
- ٥ - الصفات المشبهة.
- ٦ - اسم التفضيل.

- ٧- المصادر.
- ٨- أسماء المصادر.
- ٩- الاسم المضاف.
- ١٠- المبتدأ ولخبره على رأي.—
- ١١- الاسم المبهم التام.
- ١٢- الظرف المستقر.
- ١٣- الاسم المنسوب.
- ١٤- الاسم المستعار.

وتقسم العامل اللفظي إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١- الأصلي.
- ٢- الزائد.
- ٣- شبه الزائد

وأدرجت تحت عنوان العامل المعنوي ما يلي :

- ١- الابتداء—عامل رفع المبتدأ—في رأي البصريين—.
- ٢- التجدد من الناصب والجاذم—عامل رفع الفعل المضارع.
- ٣- الخلاف—عامل نصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ، ونصب المفعول معه —في رأي الكوفيين—.
- ٤- التبعية—عامل إعراب التوابع عند الأخفش.

ورأينا في التبويب الثاني كيف قسمت المعمولات وفق اعرابها إلى مرفوعات ومنصوبات و مجرورات وتوابع.

وتأثير هذه الأنماط من التقسيمات من الوضوح بمكان.

**ثالثاً: في التأصيل:**

ونلمس أثر نظرية العامل في التأصيل في مثل اعتبار النحوين الفعل أصلًا في العمل ، والاسم محمولاً عليه في ذلك .. يقول ابن مالك في (إعمال المصدر) :

**بفعله المصدر أحق في العمل      مضافاً أو مجروراً أو مع أن**

ويقول الصبان معلقاً على قول ابن مالك (بفعله المصدر أحق في العمل) : «اعتراض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل ، وليس كذلك ، بل لأنه أصل الفعل — كما سيصرح بذلك

الشارح –، وقد يدفع بمن الاقتضاء المذكور، وإنما التعبير بالإلحاد لكون الأصل في العمل لل فعل، فهو من إلحاد الفرع في العمل بالأصل فيه، لا من إلحاد المشبه بالمشبه به»<sup>(١)</sup>.

وكما فرعوا على الأصل كالذي رأيناه من تفريعهم عمل المصدر على أصلية الفعل في العمل، فرعوا على الفرع، كالذي ذهبوإليه في تفريع عمل الصفة المشبهة على عمل اسم الفاعل، وعمل اسم الفاعل هو فرع على عمل الفعل،.. قال الأزهري معللاً قول ابن هشام: (الرابع: ان منصوبها (يعني الصفة المشبهة) لا يتقدم عليها) قال: «لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز: زيد وجهه حسن»<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: في القوة والضعف:

وعلى أساس من استقرارهم وملحوظاتهم لكيفية عمل العامل متقدماً ومتاخراً، ظاهراً ومضمراً، بواسطة وبدون واسطة، نوعوا العوامل إلى: قوية وضعيفة، ووضعوا قواعد وأحكاماً لذلك.

ومن هذا: منهم عمل فعل التعجب متاخراً عن منصوبه، جاء في شرح المفصل لابن يعيش<sup>(٣)</sup>: قال الشارح: صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم (المفعول) فيه على (ما) ولا على (الفعل)، فلا يجوز (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن)، كما يجوز غير ذلك في غير التعجب من نحو (زيداً عبد الله أكرم)، وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه بجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه من نحو: ما اميلعه، وما أقومه».

وجاء فيه أيضاً<sup>(٤)</sup>: «واحتجوا بأن فعل التعجب وان كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة (إن) في الحروف، وانت تحبب الفعل في (إن) بالظرف من نحو: (إن في الدار زيداً) (وليت لي مثلك صديقاً)، وإذا جاز ذلك في الحرف كان في الفعل أجوز وإن ضعف لأنه لا يتقارن عن الحروف».

ومنه أيضاً: منهم عمل فعل التعجب في الحال إذا قدمت عليه، قال ابن مالك: «ولا تتقدم (يعني الحال) على عاملها إن كان من نوع التصرف كله كفعل التعجب أو صفة تشبيهه كافعل من كذا».

فلا يقال في (ما أحسن زيداً مقبلاً): (ما مقبلاً أحسن زيداً)، ولا في (هو أحسن من عمرو مقبلاً): (هو مقبلاً أحسن من عمرو) لأن (أحسن من عمرو) شبيه بـ(ما أحسنه) لفظاً ومعنى وجوداً، فإنه يقع بلفظ واحد على المذكر والمؤنث والمفرد والمشى والمجموع، فكان كفعل التعجب

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٢) شرح التصرير ٨٢/٢

(٣) ١٤٩/٧

(٤) ١٥٠/٧

الواقع بلفظ واحد على الماضي والحاضر والمستقبل، فتوافقا في الضعف عن العمل في حال متقدمة»<sup>(١)</sup>.

ومنه: ما ذكروه في موضوع إعمال وإلغاء (ظنّ) إذا توسطت بين الجزأين، ففي المصدر السابق<sup>(٢)</sup> يقول ابن مالك: «والموضوع الذي يستوي فيه الإلغاء والإعمال، لأن لل فعل قوة بقدمه على أحد الجزأين، يقتضي ترجيح الإعمال، وضعفاً بتأخره يقتضي ترجيح الإلغاء، فحكم بتساويها».

ومن مبادئهم العامة التي وضعوها على أساس من تقسيمهم العامل إلى قوى وضعيف «الا يؤدي حذف ما يراد حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي».

وللأمر الأول من البصريون حذف المفعول الثاني من نحو (ضربني وضربه زيد) لثلا يتسلط على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول.

ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو (زيد ضربته) لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكّن من إعمال الفعل»<sup>(٣)</sup>.

ومنه تطبيقاً ما جاء في كتاب (معاني القرآن) للفراء في إعراب قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابرون والنصارى): «فإن رفع (الصابرين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابرين)».

ولا استحب أن أقول (إن عبدالله وزيداً قائمان) لتبيّن الإعراب في (عبدالله) وقد كان الكسائي يحيّزه لضعف إن»<sup>(٤)</sup>.

#### خامساً: في التعدد:

ومن الأحكام التي شرعها النحاة هنا في هدي نظرية العامل، وهدي قياس العامل على العلة الحقيقة أو الفلسفية: عدم تحويزهم أن يعمل عاملان في معمول واحد، وذلك لأن الفلسفة تقول باستحالة اجتماع علتين على معلم واحد، لأن العلتين إن كانت كل واحدة منهما علة تامة تؤثر

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٣٢

(٢) ص ٢٤٩

(٣) معنى الليبب ٧٩٥

(٤) ٣١٠/١ - ٣١١

بنفسها دونها حاجة إلى شيء آخر يصبح المعلول عند وجودها موجوداً، فيأتي وجود العلة الثانية متاخراً أي بعد وجود المعلول، ويكون إيجاده بتأثير العلة الثانية من باب تحصيل الحاصل لأنه موجود، وذلك شيء لغوي محال.. وإن كانت كل واحدة منها جزء العلة فتتكاملان لتأليف العلة التامة المؤثرة، فلا معنى لاعتبارهما على حين مستقلتين.

وهكذا ذهب النحاة في مسألة اجتماع العاملين على معمول واحد، فقالوا بعدم الجواز ووجوب إعمال أحد العاملين في المعمول وإهمال الآخر بالنسبة للمعمول وتعريضه بالتقدير.

وأوضح مثال يذكر هنا موضوع (التنازع) الذي يقول فيه ابن مالك:

قبل فللوحد منهمما العمل	إن عاملان اقتضيا في اسم عمل
واختار عكساً غيرُهم ذا أسره	والثاني أولى عند أهل البصرة
تنازعاه والتزم ما التزم	وأعمل المهل في ضمير ما
وقد بغى واعتدى عبداكا	كيحسنان وسيء ابنيا

وقال الرضي في موضوع (التنازع): «ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسألة – أي إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية – وقال (يعني ابن الحاجب) انه (يعني الفراء) يجب اعمال الأول في مثل هذا.

والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا: أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو (ضرب واكرم زيد) جاز أن تعلم العاملين في التنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرتين التامين على أثر واحد مدلوه على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة»<sup>(١)</sup>.

وعلم الأصول الذي يشير إليه الرضي – سواء كان علم أصول العقيدة أو علم أصول الفقه – مستورد أو مستعير للمسألة من الفكر الفلسفية.

والرضي – هنا – يعني ما أوضحته قبل قليل من قياس النحوين لمسائلتهم التنازعية على العلة الفلسفية وأحكامها عند الفلاسفة.

ومن هذا أيضاً اعتبارهم (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها) و(ظن وأخواتها) وما ماثلها نواسنح للابتداء.

لأن قولهم بالنسخ هنا قائمة على أساس من عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد.

وتفصيله: إن تأثير العامل الأول إذا كان علة تامة – كما هو الفرض هنا – يأتي تأثير العامل

(١) شرح الكافية /١ - ٧٩.

الثاني من باب تحصيل الحال، فلا بد إذن من القول بأن هذه الأفعال والمحروف عندما تدخل على المبدأ والخبر تنسخ حكمهما الناشيء من تأثير العامل فيهما السابق عليها، وتأتي بالحكم الجديد محله وهو الناشيء من تأثيرها.

#### سادساً: في التقدير:

وأعني به تقدير العامل صناعياً وغير صناعي، فقد نشأ تأثير نظرية العامل في ذلك نشوأ ملحوظاً، بحيث لا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إليه.

ومنه على سبيل المثال: التقدير في (النعت) المقطوع إلى النصب، حيث يقدر عامله الفعل (اعني) أو ما يماثله.

ومنه: تقدير عامل الحال الواقعة بعد حرف الجواب، كما في قوله تعالى: (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بل قادرین) والتقدير (نجمعها قادرین).

ويقول ابن مالك في أفتفيته:

ويرفع الفاعل فعل اضمرا      كمثل (زيد) في جواب (من قرأ)

ويقول ابن عقيل في شرحه: «إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (من قرأ) فتقول: (زيد)، التقدير (قرأ زيد).»

وقد يحذف الفعل وجوباً، كما في قوله تعالى: ( وإن أحد من المشركين استجراك ) فـ(أحد) فاعل بفعل معنوف وجوباً، والتقدير: ( وإن استجراك )، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل معنوف وجوباً، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: (إذا السماء انشتقت) وهذا مذهب جمهور النحوين<sup>(١)</sup>.

وسيأتي الحديث عن (التقدير) بصورة مفصلة تحت عنوان (تقدير الإعراب).

وبعد، فهذه هي نظرية العامل التي طبع النحو العربي بطابعها العريض الشامل، وهذه هي نظرية العامل التي زوت رأي قطرب في خباباً تاريخ الفكر النحوي.. فيما ترى ما هو الشأن في موقفها من الآراء الأخرى، هذا ما سنراه فيما يأتي.

#### رأي ابن مضاء:

وصل إلينا رأي احمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي المشهور بابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في نظرية العامل عن طريق كتابه الموسوم بـ(الرد على النحاة)، فقد عقد فيه فصلاً بعنوان (فصل عن الغاء

(١) شرح ابن عقيل ٦٥

العوامل)<sup>(١)</sup> ، قال فيه: «قصدني في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وابه على ما أجمعوا على الخطأ فيه:

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا (ضرب زيد عمرًا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدهما (ضرب)، ألا ترى أن سببويه — رحمة الله — قال في صدر كتابه: «ولما ذكرت ثمانية مجاز، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدده فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شيء أحدهما يزول عنه»<sup>(٢)</sup> .. فظاهر هذا: أن العامل أحدهما الإعراب ، وذلك بين الفساد.

وقد صرخ بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنبي وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه — بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية —: «ولما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره»<sup>(٣)</sup> ، فأكيد (المتكلم) بـ(نفسه) ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا لشيء غيره) ، وهذا قول المعتزلة ، ولما مذهب أهل الحق ، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

ولما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعياً ، لا يقول به أحد من العقلاة ، لمعان يطول بذكرها ما المقصود إيجازه .

منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، و(هنا) لا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا: (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن) .

فإن قيل: بم يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟  
قيل: الفاعل عند القائلين به ، إنما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، ولما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويرد الماء .

ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائل الحيوان فعل الله تعالى ، وكذلك الماء والنار وسائل ما يفعل . وقد تبين هذا في موضعه .

ولما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبيع .

(١) من ص ٦٩ إلى ص ٧١

(٢) تقدم النص كاملاً قبل قليل

(٣) تقدم النص كاملاً قبل قليل

فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقرير، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها.

قيل: لولم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحظه من رتبة البلاغة إلى هجننة العي وإدعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها لسوخوا في ذلك.

وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك: ».

وبعد نقل هذا الجزء الذي يختص بنظرية العامل من الفصل المشار إليه لنر ما هي المآخذ على نظرية العامل التي أقام عليها ابن مضاء رأيه في إلغاء العوامل مستخلصة من النص المذكور:

١— يرى ابن مضاء أن عبائر النحوين توهم بأن العوامل النحوية علل حقيقة لوجود الإعراب في أواخر الكلم المعرفة، واستدل لهذا بقول سيبويه (ما يحدثه فيه العامل) قوله: (لغير شيء أحدث ذلك فيه)، لأن كلمة (أحدث) تعني في لغة الفلسفة: (أوجد)، وكلمة (يحدث) تعني (يوجد)، ومنه قوله: (العالم حادث) أي موجود ومحلوق، ويعادله في العرف الفلسفى اللغوى كلمة (قديم) أي غير مخلوق.

فعندهما يقول سيبويه (يحدث العامل) توهم هذه العبارة أنه يريد ما يفهم من كلمة (يحدث) فلسفياً، يعني (يوجده العامل) وعلى نحو العلة الحقيقة.

٢— ثم يشير ابن مضاء إلى الخلاف في المسألة، ويدرك رأي ابن جنني في أن العوامل النحوية ليست هي العلل الحقيقة لإحداث الإعراب في أواخر الكلمات المعرفات، وإنما العامل الحقيقى أو العلة الحقيقة لذلك هو المتكلّم.

ويفهم ابن مضاء من ظاهر كلام ابن جنني أن أبا الفتح يسند الفعل إلى المتكلّم على نحو التفويف كما هو رأي المعتزلة، وهو خلاف مذهب أهل الحق الذين يذهبون إلى أنه لا جبر ولا تقويف ولكن أمر بين الأمرين.

٣— وبعد هذا يستدل لإبطال نسبة العلية الحقيقة للعامل النحوى بفقدان أهم شرط من شروط العلة الفاعلية من العامل النحوى، وهو أن العلة الفاعلية لا تؤثر أثرها في إحداث المعلول وإيجاده إلا إذا كانت موجودة بدءاً واستمراراً.

وهذا غير متوفّر في العامل النحوى، فمثلاً (إن) الناصبة لاسمها، وبتعبير أدق: الموجدة للفتحة في آخر اسمها بصفتها العلة الحقيقة لإحداث الفتحة في آخر الاسم، توجد (أعني إن) حالة التلفظ بها، ثم تفنى وتنتهي من التلفظ بها لأنها صوت، والفتحة بصفتها صوتاً أيضاً لا توجد إلا بعد انتهاء صوت (إن) التي هي علة وجودها حسب الفرض.

ثم يشكل على نفسه بما حاصله: قد يقال: إن العامل النحوي ليس هو اللفظ حتى يقال فيه إنه لا يصلح للعلية لأنّه يفتح قبل وجود المعلوم ، وإنما هو المعنى الذي دل عليه اللفظ ، .. والمعنى — كما هو معلوم — قائم في عالمه ذهناً أو خارجاً ، فهو موجود بدءاً واستمراً ، وهو ما نتطلبه شرطاً في العلة الفاعلية .

ويؤدي على الإشكال بما خلاصته: أن الفاعل في عرف الفلسفة والمتكلمة ينقسم إلى نوعين:

## أ— فاعل بالارادة كالحيوان

بــ فاعل بالطبع كالنار في فعلها الإحراف وكالماء في فعله التبريد.

وعلى أساس من حصره قسمة الفاعل في النوعين المذكورين يلغى العلية الحقيقة عن العوامل النحوية الفاظاً ومعانٍ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

— وأخيراً، يرى ابن مضاء — على تقدير التسليم بأن العوامل النحوية ليست عوامل حقيقة وإنما هي شبيهة بها وقريبة منها ، وضعها النحاة لما شاهدوا (أن هذه الألفاظ ) التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب ) — يرى ضرورة إلغائها من النحو لأنها بدخولتها عليه تؤدي إلى (تغيير كلام العرب وحطه من رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعانى عن المقصود بها) .

هذه هي مأخذ ابن مضاء على القول بنظرية العامل مستخلصة من نصه المذكور في أعلاه .. فلتر: ما مدى سلامتها بصفتها نقداً علمياً؟! وهل أدت وظيفتها في إلغاء العوامل، فحققت هدفها؟!

إن نقد ابن مضاء لقول النحاة بنظرية العامل جاء على كلا تقديرى:

أـ أن العوامل النحوية عالم حقيقة.

فعلى التقدير الأول: رأى أن عليه منهجياً أن يثبت أولاً أن العوامل النحوية علل حقيقة، ثم يوجه إليها نقاذه لإبطال القول بعلتها الحقيقة.

والذى انتهى إليه هنا شيئاً هما:

أ— أن عبارات النحاة توهם اعتقادهم بالعلية الحقيقة للعوامل النحوية كما في نص سيبويه الذي استشهد به.

والذى يلاحظ عليه فى هذا:

١- إن التوهم لا يتخذ منه أساساً للإثبات أو النقد العلمي ، وهو أمر واضح منهجيأً .

٢— إن التوهم لا يعد رأياً فيقال على أساس منه: إن المسألة خلافية. فمن البدء لم تقم محاولة ابن مضاء لإلغاء العوامل على أساس علمي، مضافاً إلى ذلك أنني قد أوضحت أن العوامل النحوية هي في رأي النحاة علل اعتبارية، وقول ابن جتى وأمثاله جاء مفسراً لذلك ومؤكدأً، ولكن ابن مضاء لم يتبنه لهذا، لأنه قد افترض مسبقاً قبل أن يبحث المسألة أن النحاة يذهبون إلى أن العوامل النحوية علل حقيقة وترسب هذا الافتراض في لا شعوره حتى تحول إلى حقيقة قائمة فيما يرى.

٣— وانطلاقاً مما تخرم في لا شعوره ناقش القول الذي افترضه في المسألة بما ذكره من أن أهم شرط مقوم لعلية العلة الفاعلة أو الفاعلية هو وجودها بدءاً واستمراً، وهو غير متوافر في العامل النحوي:

ويلاحظ عليه في هذا: أن النحاة مدركون لذلك، ولذا قالوا باعتبارية العلية في العوامل، كما بينت هذا فيما مضى، فلا يؤخذ عليهم هذا المأخذ.

٤— إن رجوعه إلى القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما ارادى أو طبى ، وانحرافه الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين، لا يعدو أن يكون نوعاً من المغالطة ، لأن النحاة — كما أسلفت — لم يعتقدوا أو يفترضوا في العوامل أنها علل فواعل حتى يؤخذ عليهم هذا المأخذ، ولكنها اندفاعه منه بسبب ما ترسب في أعماق اللاشعور.

وعلى التقدير الثاني: أطلق ابن مضاء فتواه بما خلفته نظرية العامل من آثار سلبية في كلام العرب ، وهي فتوى لا أرى لها وجهاً أو مبرراً لأنها لم تقم على دليل ، وذلك لأن الحذف والتقدير التي قال بها النحاة صناعية كانت أو غير صناعية لم تمس الجانب البلاغي أو الجمالي في النص العربي ، لأن النص قائم بذاته خارج حريم البحث النحوي .

وأخيراً لا أستطيع أن أعبر عن موقف ابن مضاء من نظرية العامل ، بأنه ثورة ، كما عبر عنه بعضهم ، لأن من طبيعة الثورة الهدم والبناء ، وابن مضاء هنا لم يقوّتى على الهدم ، فضلاً عن أنه لم يأت بالبناء البديل .. وكل ما يمكن أن يقال عن موقفه: إنه محاولة جريئة غير موفقة .

### رأي ابراهيم مصطفى:

وبعد حوالي ثمانية قرون من محاولة ابن مضاء القرطبي لإلغاء العوامل النحوية يقوم ابراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢ هـ) العالم النحوي المصري بنشر كتابه (إحياء النحو) داعياً فيه – أيضاً – إلى إلغاء العوامل .

وقد سجل دعوته لالغاء العوامل ضمن العنوانين التاليتين:

١— (فلسفة العامل):

ذكر فيه شروط وأحكام العامل التي ذكرها النحويون معرفاً بها أصول نظرية العامل، تلخص الأصول التي تمثل عند النحوين فلسفة النحو، ومسلسلاً إليها تحت خمسة عشر رقمًا من الصفحة ٢٣ إلى الصفحة ٢٨.

٢— (نقد مذهب النحاة في العامل):

أدراجه في النقاط التالية:

التقدير الصناعي.

تعدد وجوه الإعراب.

كثرة الخلاف في العامل.

العامل المعنوي.

واستغرق به الصفحتين من ٣٤ إلى ٤٢.

٣— (معاني الإعراب):

ذهب فيه إلى أن للإعراب معانٍ، والحركات دوال عليها.

ولعل من المستحسن والمفيد أن أنقل محتوى كل عنوان من العنوانين الثلاثة، وبشيء من الاختصار والتصرف ما أمكنني ذلك، لتكون صورة المحاولة أمام القارئ وبخاصة أن كتاب (إحياء النحو) لم يعد من الكتب الواقعة في متناول أيدي الجميع لندرته.

\* قال في فلسفة العامل:

«ودقّنوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية، سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلة لهم وحججهم ما يشرح لك أصول نظرياتهم في العامل .. قالوا:

١— كل علامة إعراب هي أثر لعامل، وعند عدم ذكره في الجملة يجب تقديره، وقد يكون واجب الحذف مع لزوم تقديره، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في (إياك والأسد) و(سقياً لك).

٢— لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإن وجد ما ظاهره ذلك جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ ولآخر التأثير في الموضع، كما في (بحسبك هذا) و(رب رجل لا يحمل قلب رجل) فـ (رب) و(اباء) العمل في اللفظ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلّاً للابتداء.

٣— الأصل في العمل للأفعال.

٤— الفعل المتمكن في الفعلية عامل قوي يعمل متقدماً ومتاخراً، والفعل الجامد عامل ضعيف لا يعمل في متقدم، أولاً يعمل إلا بشروط، كما في فعل التعجب ونعم وبئس، أو يكون محدود العمل، كالفعل الناقص الذي لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر، وقد يزداد على محدوديته في العمل اشتراط سبقه بنفي أو نهي.

٥— الاسم العامل هو فرع في عمله على الفعل، ويقوى بقوه شبهه بالفعل ويضعف بضعف شبهه به.

## ٦— للحرف طرائقان في العمل:

الأولى: أن يكون أصلاً فيه غير محمل على الفعل.

الثانية: أن يعمل حلاً على الفعل.

والأول يعمل في الاسم والفعل.

والثاني يقوى بقوه شبهه بالفعل ويضعف بضعف شبهه بالفعل.

٧— الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً بما يعمل فيه.

٨— يعمل بعض الحروف في موضع عملاً، وفي غيره عملاً آخر، مثل (لا) تحمل على (ليس) فتعمل عملها، وعلى (إن) فتكون مثلها.

٩— مرتبة العامل التقدم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتاخراً، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً.

١٠— الأصل لا يفصل العامل من معهوله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حلاً عليه، أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معهوله.

١١— العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء.

١٢— يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعهولة معاً، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معهولة لها.

١٣— جزء الكلمة لا يكون عاماً فيها.

١٤— بعض العوامل ثلاث حالات: الإعمال والتعليق والإلغاء.

١٥— كل مجموعة من العوامل تتشابه في العمل تكون أسرة واحدة، مثل: كان وأخواتها، وإن وأخواتها.

## \* وقال في نقد مذهب النحاة في العامل:

١— اضطروا لطرد قواعدهم إلى (التقدير)، واكثروا منه، ومن أمثلته:

أ— (زيداً رأيته) تقديره: (رأيت زيداً رأيته)

ب— ( وإن أحد من المشركين استجارك ) تقديره : ( وإن استجارت أحد من المشركين استجارك ) .

ج— ( لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربكم ) تقديره : ( لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربكم ) .

د— ( وأما ثمود فهديناهم ) تقديره : ( وأما ثمود فهدينا هداناهم ) .

ه— ( ايها والأسد ) تقديره : ( احذرك وأحذر الأسد ) .

و— وقطع النعت في مثل : ( الحمد لله رب العالمين ) فتنصب كلمة ( رب ) ، وترفع ، فيقدرون : ( هوربُ ) أو ( أمدح ربَّ ) .

والقدر في الكلام نوعان :

أ— ما يفهم من الكلام ويدل عليه السياق ، وكان حذفه للايجاز ، هو أمر سائغ في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر ليelaها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم .

ب— نظير ما تقدم من الأمثلة ، كلمات تجتطلب لتصحح الإعراب ولتكامل نظرية العامل ، ويسمى النحوة لهذا النوع من التقدير ( التقدير الصناعي ) ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب ، وهذا هو الذي نعييه .

٢— بهذا التقدير الصناعي والتتوسيع فيه أضعاع النحوة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرون ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم .

٣— إن النحوة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضعاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم في باب المفعول معه : إن مثل ( كيف أنت وأخوك ) يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف ، ثم يرون الوجه الثاني أول ، ويضعفون الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل ، يكون عاملاً في المفعول معه .

والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يعني عنه الآخر ، تقول ( كيف أنت وأخوك ) أي ( كيف أنت وكيف أخيك ) ، فإذا قلت : ( كيف أنت وأخاك ) فإنما تسأل عن صلة بينهما .

فالعباراتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحوة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

٤— كثرة الخلاف في العامل كالذي جاء في عامل المفعول به :

فرأى جهور البصريين هو الفعل أو شبهه .

ورأى هشام الكوفي هو الفاعل وحده .

ورأى الفراء هو الفعل والفاعل .

ورأى خلف هو معنى المفعولية .

٥— قولهم بالعامل المعنوي ، فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، والكوفيون يرون الرافع هو الخلاف .

ثم يعقب الاستاذ مصطفى مآخذه المذكورة بقوله : « على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريةهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته » .

\* وقال في معانى الإعراب :

« وإنّ وجّب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ ، وأن نبحث في ثانياً الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فآخرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم وهو ما نراه .

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة لنحسن تصوريه معاً ، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً .

فأمّا الضمة فإنها علّمُ الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .  
وأمّا الكسرة فإنها علّمُ الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في (كتابُ محمدٍ) وكتابُ لمحمدٍ .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الاتّباع .

أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلّم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .  
فهذا جوهر الرأي عندنا ، وخلاصة ما نسعى بعده في تفصيله وتأييده ونستعين الله .

ومن قبل أن نفصله رنسوّق أداته نقدم إليك عبارات الأئمة النحاة المتقدمين تشير إلى هذا المعنى ، وتوثّق به ، وتبيّن أنا نهتدي في أكثر ما قررناه بأئمة النحاة ، وخاصة المتقدمين منهم .

كان الإمام محمد بن المستيري المعروف بقطّر تلميذ سيبويه ، المتوفى سنة ٢٠٦ ، يقول : إنما أعرّت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمها السكون ، فجعلوه في الوصل مجرّكاً حتى لا يبطّئوا في الإدراج ، وعاقبوا بين الحركة والسكون ، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ، ولم يلتزموا

حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحضور الحركات إلا حركة واحدة. أهـ.

وهو رأي يشرح ما بين الحركة والسكون، ولكنه يفضي إلى إبطال الإعراب، وإلى التوسيع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء في كل موضع، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة، وما أظن قطراً كان وفيأ لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه.

وكان أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (توفي سنة ٣١١ هـ) يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه.

وكان تلميذه ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (توفي سنة ٣٣٩ هـ) يقول: إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة. أهـ.

وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه، وقد بيته الزجاجي في كتاب له يسمى (إيضاح علل الاعراب)، لم يقع لنا منه إلا ما نقلناه هنا، وأخذناه من كتاب (الأشباه والنظائر) للإمام السيوطي.

وهذه النصوص تربينا بأن ابراهيم مصطفى امتاز عن ابن مضاء بأنه درس نظرية العامل دراسة متأنية ومستوعبة، جعلته يخرج منها بنتائج في فهم نظرية العامل ونقدها مقبولة إلى حد بعيد ومع هذا لا يتعدى موقفه —فيما أرى— حدود المحاولة، كما أن محاولته هذه لا تخلو من مأخذ عليها،.. ويمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: ذكر أنه اهتدى في أكثر ما قرره بأئمة النحاة، وخاصة المتقدمين منهم، فذكر رأي قطرب، وهو مذهب يجعل وظيفة الحركات وظيفة صوتية، وقد تنبه هو لذلك وأشار إليه بقوله: «وهو رأي يشرح ما بين الحركة والسكون»، وهو—أعني ابراهيم مصطفى—يرأى أن وظيفة الحركات وظيفة نحوية،.. ومعنى هذا أن رأي قطرب لا يلتقي ورأيه بأي وجه، فكان ينبغي عليه منهجاً أن لا يذكره في عداد آراء أئمة النحاة التي تأثر بها واهتدى على ضوئها في أكثر ما قرره.

ثانياً: وذكر من أئمة النحاة الذين تأثربهم: ابراهيم بن السري الزجاج وتلميذه عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، ويبدو أنه استفاد من ظاهر عبارة الزجاج أن العامل هو إرادة المتكلم، وهو رأي —وان لم يكن فيه أي عموم— يساعد في ما بدا له في إلغاء العامل النحوي لفظياً كان أو معنوياً.

وبق أن أوضحت أن النحوين مدركون أن العامل الحقيقي هو المتكلم ، ويرون أن العامل النحوي عامل اعتباري .

والزجاج – هنا – لأنه لم يقتضي علمياً بما ذكروه من تفسير للعامل المعنوي المؤثر في لفظ المبتدأ ذهب هذا المذهب في تفسيره .

وانت خير بأن كل تفسيرات العامل المعنوي استنتاجية لم تقم على أساس يلتقي وطبيعة اللغة ، وأن القول به جاء لتطرد قاعدة العامل في كل الأمثلة ، وسيأتي له مزيد بيان .

وعليه فرأى الزجاج هذا لا يساعد على إلغاء العامل كما استظهر ابراهيم مصطفى .  
كما يظهر أنه استفاد من صريح عبارة الزجاجي أن الحركات الإعرابية دالة على المعاني النحوية التي تعتور الأسماء العربية .

وهو مذهب جميع النحوين القدامى ما خلا قطراً ، فلا وجه لاعتباره قوله للزجاجي وحده .

ثالثاً: الواقع هو أن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد تأثر في رأيه بدلالة الحركات على المعاني النحوية في ضوء التفصيل الذي ذكره ، وهو دلالة الضمة على الإسناد ودلالة الكسرة على الإضافة ، برأي الزمخشري المذكور في كتابه (المفصل) .

وذلك لأن كتاب (المفصل) وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الاستاذ مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ، (انظر: هوماشن الصفحات: ١، ٦، ١٠٤ من إحياء النحو) ، ولكنه لم يشر إلى ذلك ، ولا ادري لماذا؟ ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عدد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل – فيما أظن – على قول الزمخشري فخرج به عن حدود التبني والاختيار إلى اعتباره قوله خاصاً به .

ومن المفيد أن أنقل هنا قول الزمخشري ، ثم أقوم بعقد موازنة بينهما لنرى مدى تأثر ابراهيم مصطفى بالزمخشري .

جاء في شرح المفصل لابن يعيش<sup>(١)</sup> تحت عنوان (القول في وجوه اعراب الاسم) ما نصه:  
«قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري): هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها عَلَمْ على معين، فالرفع عَلَمْ الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وآخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب .

وكذلك النصب عَلَمْ المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول .

(١) ٧١/١ وانظر: المفصل

## والجر عَلَمُ الاضافة

واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة».

فالزمخري في نصه هذا يذهب إلى الآتي:

- ١— الإعراب: هو الرفع والنصب والجر.
- ٢— الرفع عَلَمُ الفاعلية.

ويندرج تحت عنوان الفاعلية كل المرفوعات باعتبارها ملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقرير.

- ٣— النصب عَلَمُ المفعولية.

ويندرج تحت عنوان المفعولية جميع المنصوبات باعتبارها ملحقات بالمفعول، وعلى سبيل التشبيه والتقرير، كما فعل في عنوان الفاعلية حيث عمه إلى جميع المرفوعات أصلًاً والحاقة.

## ٤— الجر عَلَمُ الاضافة

والاضافة اصطلاحاً تشمل الجر بالحرف والجر بالمضاف.

٥— التتابع تتبع متبوعاتها في الحكم، وعامل المتبوع هو عامل التابع.  
والزمخري بهذا التفصيل يستوعب جميع قضايا النحو وموضوعاته في تبويب منهجي سليم.

والذى يفاد من نص (إحياء النحو) المماثل لنص الزمخري والذي تقدم ذكره هو الآتي:

- ١— الإعراب: هو الضمة والكسرة.
- ٢— الضمة عَلَمُ الإسناد.

ويفسر الإسناد بـ(المسند إليه) أي: الضمة عَلَمُ المسند إليه.  
٣— الكسرة عَلَمُ الاضافة.

ويفسر الإضافة بما يشمل الإضافة بالحرف وبالمضاف.

٤— الفتحة ليست علامه إعراب ولا دلالة فيها على شيء، ووظيفتها في الكلام وظيفة صوتية فقط.

والموازنة بين هذين الرأيين للزمخري وابراهيم مصطفى تسلمنا — وبوضوح — إلى النتيجة التالية:

وهي ان ابراهيم مصطفى متأثر في رأيه المذكور في أعلاه—وبدون شك—برأي الزمخشري ، إلا أنه غير فيه بما يلي :

أ— اعتبار الإعراب الحركة الإعرابية لا الحالة الإعرابية .  
ب— إلغاء اعتبار النصب اعراباً.

ج— استعمال (الإسناد) : (المسند إليه) موضع (الفاعلية) ، ولعله لأن الإسناد أو المسند إليه تدرج تحت عنوانه المرفوعات التي ذكرها الزمخشري إصالة فلا اضطرار لاحقها إلحاقاً كما فعل الزمخشري .

رابعاً: الملاحظ أن الاستاذ مصطفى يذكر الحكم النحوي أو القضية النحوية وها رأي عالم نحوی أو لمدرسة نحوية ويعطيه صفة التعميم ويحاكم النحوين جميعاً عليه .

ومفترض منهجياً أن ينسب الرأي أو القول لصاحبه أو لأصحابه وقارن بينه وبين الأقوال الأخرى في المسألة وختار ما يرجحه الدليل .

ومنه ما يلي :

أ— مسألة تبادل الكلمتين العمل ، فتكون كل منهما عاملة في الأخرى ومعهولة لها ، فقد عم فيها حكم عدم الجواز وهو رأي البصريين ولم يشر إلى رأي الكوفيين القائلين بالجواز ، قال ابن الناظم ، وهو يشرح قول أبيه ابن مالك :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ

«والمبتدأ والخبر مرفعان ، ولا خلاف عند البصريين أن المبتدأ مرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فال صحيح أنه مرتفع بالمبتدأ ، قال سيبويه : فأما الذي يبني عليه شيء فهو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك كقولك (عبد الله منطلق) . وقيل : رافع الجرأتين هو الابتداء لأنه اقتضاها فعمل فيها ، وهو ضعيف لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك ، وعند المبرد : إن الابتداء رافع للمبتدأ ، وما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر متراجعان ، ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل كما في

نحو (زيد قائم أبوه) فلا يصلح لرفع المبتدأ لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك»<sup>(١)</sup>.

بـ- مسألة وقوع الاسم بعد أداة مختصة بالدخول على الفعل كما في قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ إِسْتَجَارَكَ) فقد عُمِّمَ فيها تقدير الفعل قبل الاسم ولم يُشار إلى الخلاف فيها ، وهي مسألة خلافية ، فقد ذُهِبَ فيها الأخفش والkovfion إلى أن ما بعد الأداة يُعرَب مبتدأ والجملة الفعلية خبره ، وأجاز الكوفيون وجهاً آخر وهو أن يُعرَب الاسم فاعلاً للفعل الذي بعده على التقديم والتأخير<sup>(٢)</sup> .

خامساً: نعيه على النحوين كثرة خلافهم دون أن يفرق بين الخلاف الجاري في مسائل وقضايا النحو النظري، والخلاف الواقع في النحو التطبيقي، ذلك أن الخلاف في النحو النظري لا ضير فيه ولا ضرر، مثله في ذلك مثل أي علم آخر من العلوم النظرية التي تتعدد فيها النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الواحدة.

والخلاف العلمي هو الوسيلة لانبعاث الحقيقة التي تكون الأساس لتعقييد القاعدة.

نعم . يضير الخلاف في النحو التطبيقي ، .. وجوده في القواعد النحوية الموضعة للتطبيق بغية صون اللسان عن الخطأ في المقال — كما يعبرون — على نوعين : إما نادر لا يعتد به ، أو ميسر للمتكلم في مجال الاختيار .

سادساً: وملحوظته على النحاة كثرة اختلافهم في العامل غير واردة لأن مثل هذا الاختلاف اختلاف علمي لا يمس واقع النحو التطبيقي .. فالمبتدأ - مثلاً - مرفوع تطبيقاً أيًّا كان عامله، وكذلك المستثنى المنسوب هو منصوب تطبيقاً أيًّا كان عامله، أداة الاستثناء أو الفعل، وما في معناه أو غير ذلك.

والمتكلّم أثناء التطبيق لا علاقه له بالقضايا العلمية في تطبيقه بأية حال من الأحوال.

وقد رأينا قبل قليل أن الزمخشري ذكر – وبوضوح – أن للإعراب معاني، وأن علاماته دلالة على تلکم المعاني.

ورأى جميع النحوين ما عدا قطرباً أن الضمة علامة الرفع والفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر والسكون علامة الجزم، ولا أراني بحاجة إلى ذكر مصادر لذلك لأنه من المسلمات والبديهيات في النحو:

وَعِنْدَمَا يَقُولُ النَّحَاةُ: الْفِصْمَةُ عَلَمَةُ الرُّفْعِ يَعْنُونَ بِالرُّفْعِ الْحَالَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى

(١) شرح ألفية ابن مالك ٤٢ - ٤١

(٢) اللَّبِيبُ مَفْنِيٌّ اَنْظُرْ : ٧٥٧

الموقع الإعرابي أو النحوي الذي يحدد للكلمة وظيفتها التحوية في الجملة، كالفاعلية والمبتدئة والخبرية.  
وهكذا الأمر في بقية العلامات.

ثامناً: يلاحظ على قوله (الضمة علم الإسناد) أن الضمة لا تطرد علماً للإسناد أو المسند إليه في جميع أمثلة المرووعات، فلا يندرج تحت هذا العنوان أمثال:

— خبر المبتدأ غير الوصف.

— خبر كان وآخواتها.

— خبر إن وآخواتها.

— المبتدأ الوصف نحو (أقام زيد) فإن المسند إليه هنا هو الفاعل الذي سد مسد الخبر وليس المبتدأ.

— نائب الفاعل، فإن المسند إليه حقيقة هو الفاعل المحذوف، والإسناد إلى نائبه من باب المجاز، وأنه حكم لفظي خالص.

— الفاعل المسند إليه الفعل مجازاً، مثل (جرى الميزاب) فإن (الميزاب) ليس فاعلاً حقيقة، فاعتباره مسندأً إليه ولو من باب الحكم اللغوي أو المجاز لا يلتقي وما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من لزوم مراعاة المعنى نحوياً وعدم الاقتصار على ملاحظة اللفظ فقط.

تاسعاً: يؤخذ عليه أن إلغاء دلالة الفتحة على المعنى النحوي يقع في محدود إلغاء وظيفة المنصوبات في الجمل التي وظفها فيها نظام الجملة العربية.

عاشرًا: يشكل عليه في اعتباره الكسرة علم الإضافة بكسرة جمع المؤنث السالم المنصوب، فإن كسرته ليست كسرة إضافة.

وأخيراً: لم تتعذر محاولة الاستاذ مصطفى حدود النقد العلمي وذلك لأنه هو الآخر لم يأت بالبدليل لنظرية العامل.. فمحاولاته كانت من جانب محاولة موقفة في نقد نظرية العامل إلى حد كبير، ومن جانب آخر ناقصة لأنها لم توفق إلى وضع النظرية البديل.

### عودة إلى رأي قطربي:

وبعد فترة طويلة امتدت حوالي اثنى عشر قرناً على رأي قطربي يعود الدكتور إبراهيم أنيس (من لغوي القرن الرابع عشر الهجري) إلى رأي قطربي محاولاً إحياءه بغية إلغاء نظام الإعراب وإبطال نظرية العامل.

وذلك في كتابه (من أسرار اللغة) فقد عقد فيه فصلاً لهذا بعنوان (قصة الإعراب) وفضل اختياره لرأي قطربي تحت عنوان (ليس للحركة الإعرابية مدلول) من الفصل المذكور، قال فيه:

«لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها البعض<sup>(١)</sup>.

وقد قرر بعض المقدمين من ثقات العلماء<sup>(٢)</sup> أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصول الكلمات بعضها البعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض الموضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية، فيقول سيبويه<sup>(٣)</sup>: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به».

ومع هذا تمسك معظم العلماء بالحركات الإعرابية، بل أن منهم من اعتبرها دلائل على المعنى، فالمبرد وأمثاله من أبوباء شديداً حذف هذه الحركات الإعرابية، غير أن أبي علي الفارسي كان يحبذ حذف هذه الحركات الإعرابية في بعض الموضع، ولا يرى في هذا مساساً بالمعنى إذ يقول: «وتحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو (ضرب) يدل على معنى وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب»<sup>(٤)</sup>.

ثم يشير إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء بتسكن أواخر الكلمات في عدة من الآيات القرآنية، وإلى الخلاف فيها نحوياً، ورأي القراء فيها الذي يلخصه قول أبي عمرو الداني: (والاسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختار وأخذ به)<sup>(٥)</sup>.

وبعد ذلك يذكر بعض الأمثلة لقراءة الإسكان عند أبي عمرو<sup>(٦)</sup>، وهي:

- إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة. البقرة: ٦٧
- فمن ذا الذي ينصركم من بعده. آل عمران: ١٦٠
- ويعلمهم الكتاب والحكمة. البقرة: ١٢٩
- والهدي والقلائد ذلك لتعلموا. المائدة: ٩٧
- خزانٌ رحمةٌ ربِّي. الإسراء: ١٠٠

ويردفها بعض الأمثلة التي لا يرى فيها أي قرينة للإعراب أو دلالة على معنى – كما يعتقد –، يقول<sup>(٧)</sup>: «ويكفي أن نذكر أن اسم (إن وأخواتها) لا يختلف في معناه عن أي مسند

(١) ويعلق هنا بذكر المصطلح الانجليزي (Anaptyctic Vowels) وهو يعني: الصائفات المفعمة التي تضاف بين صامتين في كلمة ما أو جملة ما، لتسهيل التلفظ بها أو تحسين الجرس (انظر: معجم علم اللغة النظري ١٥)

(٢) يعني به محمد بن المستير المعروف بـ(قطرب) المتوفى في العام ٢٠٦ هـ والذي مر عرض رأيه وتعريفه ونقده.

(٣) الكتاب ٣١٥/١

(٤) الحجة: ورقة ١٨٤

(٥) النشر ١٢٣/١

(٦) من أسرار اللغة ٢٣٩

(٧) من أسرار اللغة ٢٣٩ – ٢٤٠

إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما، وأن المسند إليه الحقيقى في عبارتى التعجب:

ما أحسنَ مُحَمَّداً.

أحسنَ بِمُحَمَّدٍ.

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات.

وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل:

قمْتُ بهذا ابْتِغَاءَ وَجْهَ اللَّهِ.

قمْتُ بِهذا الْابْتِغَاءِ وَجْهَ اللَّهِ.

فلم كانت كلمة (ابتغاء) في الأولى منصوبة، وفي الثانية مجرورة؟!.. ومثل:

جائني من باع السمك.

جائني بائع السمك.

لم كانت كلمة (السمك) في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟!.. ومثل:

سهرتُ الليلة الماضية.

سهرتُ في الليلة الماضية.

حدث كل هذا الأسبوع الأول من ولادته.

حدث كل هذا في الأسبوع الأول من ولادته.

لم كانت كلمة (الليلة) منصوبة في الأولى، مجرورة في الثانية، ولم كانت كلمة (الاسبوع) منصوبة في الأولى، مجرورة في الثانية؟!.

إلى غير ذلك مما تبرهن عليه نصوص اللغة وأساليبها كما يرويها النحاة، بل يكفي أن نذكر أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات ولا يشوه من الصيغ».

ويقول في الصفحتين ٢٤٢ - ٢٤٧: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معانى الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بال نحو أي نوع من الاتصال ، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهمما تعهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره .. الخ.

فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات وليس دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا ، أو رغم هذا ، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً.

أما الذي يحدد معانى الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران:

أوهما: نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات كتلك التي بحثناها في الفصل الأول<sup>(١)</sup>.

فالباحث في نحو لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها البعض، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول منها، ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية، فإذا اهتدى لكل هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة.

### موقف الفاعل من المفعول في الجملة العربية:

نكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة، وموضع المفعول منها، كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ولا المفعول بنصب آخره، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة وما روي منها من آثار أدبية قدية، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سهولة ويسر، دون لبس أو إبهام، لأن الجملة حينئذ تشتمل على ما يرمز إليه ويدل عليه، وذلك لأن التركيب مع هذا الإنحراف قد تتغير معالله، أو لأن ظروف الكلام توحى به وترشدنا إليه.

فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول، ولا يتأخر الفاعل إلا في أحوال:

١— منها: أسلوب الحصر أو القصر، نحو: (وما يعلم تأوه إله إلا الله).

٢— ومنها: طول الكلام مع الفاعل وتواقه، مما قد يغمر المفعول به، ولا نكاد نتبينه حين يتأخر، مثل قوله تعالى: (إِذَا حَضَرَ الْقُسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ)، ومثل (سيصيب الذين أجرموا صغاراً عند الله وعداً شديداً). ومثل (لن ينال الله لحومها ولا دماءها) ومثل (إما يبلغن عندهك الكبير أحددهما أو كلامها).

٣— وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، مثل (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)، ومثل (لا ينفع نفسها إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً)، ومثل (إذ ابتلى إبراهيم ربُّه).

في هذا، وفي مثيله من أساليب اللغة يجدر بنا أن نلتمس الأحوال التي ينحرف فيها الفاعل عن مكانه، وما يبيح تأخر الفاعل هو ما يبيح تقدم المفعول.

ولسنا بعد هذا في حاجة إلى الكشف عن الفاعل أو المفعول حين يكون أحددهما ضميراً، فقد عينت اللغة ضمائر الفاعلية وضمائر المفعولية بما لا يدع مجالاً للبس.

(١) الفعل الأول المشار إليه معقود لدراسة طائق نمو اللغة

كذلك لسنا في حاجة بعد هذا إلى الوقوف طويلاً بذلك المثال التقليدي الذي يسوقه النحاة جمِيعاً للبرهنة على امكان التباس الفاعل بالمفعول حين يقولون (ضرب موسى عيسى) ...».

ثم يذكر أمثلة من آي القرآن الكريم لما ذكر من صور لجملة الفاعل والمفعول .. وقبل أن ينهي حديثه في هذا البحث يستدل بـ(الوقف) على ما ذهب إليه من أن استعمال الحركات الإعرابية لأسباب صوتية، فيقول : «إن شيوع الوقف بما يسمى السكون، أو بعبارة أدق: سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف ، لأنَّه دليل على أنَّ الأصل في الكلمات الآتية تكون حركة الآخر، وأنَّ ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل»<sup>(١)</sup>.

هذه هي خلاصة استدلال الدكتور أنيس لدعم رأي قطرب .. ومما يليه نصوصه المذكورة في أعلاه صريحة في اختياره وتبنيه، لرأي قطرب ، وكما أشار هو أيضاً لذلك.

ومن هنا كانت محاولته تتركز في عرض الأدلة المثبتة لهذا الرأي ، والتي يمكن أن نلخصها استخلاصاً من ثواباً نصوصه المذكورة ، وبالتالي:

- ١ - رأي الخليل في الحركات الزوائد.
- ٢ - قول أبي علي الفارسي بجواز إسكان الإعراب.
- ٣ - قراءة أبي عمرو بن العلاء بإسكان الإعراب.
- ٤ - أمثلة من الجمل التي اختلف فيها الإعراب ولم يختلف فيها المعنى تبعاً له ، كجملة التعجب (ما أفعله) و(أفعل به) ، وجملتي المفعول له منصوباً و مجروراً ، وما ضربه من مثالي (من باع) و(بائع).
- ٥ - لغة الصحافة.
- ٦ - شيوع الوقف.

أما ما هو مدِي نهوض هذه الأدلة باثبات رأيه؟ .. فهو ما سنتبينه من خلال المناقشة التالية:

١ - إن النص المنطوي على رأي الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه هو: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو السakan الذي لا زиادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو»<sup>(٢)</sup>. وهو - كما تراه - نص علمي ، والنص العلمي غير المستقل في أدائه لمضمونه لابد فيه

(١) من أسرار اللغة ٢٤٨

(٢) الكتاب ٣١٥/٢

—منهجياً— من الرجوع إلى سياقه الذي ورد فيه وملابساته التي أحاطت به ، لفهم مدلوله وفسيره في ضوئها .

ولكن الدكتور أنيس نقله مبتوراً ، فلم يربطه في فهم معناه بسياقه وملابساته .  
ذلك أن النص ورد في كتاب سيويه في قسم (علم حروف الزوائد) من باب (حروف البدل في غير أن تدغم حرفًا في حرف وتترفع لسانك من موضع واحد ) ، وبعد أن استوفى سيويه بحثه في بيان الإيدال وحروفه وموضعه ختم الباب بذكررأي الخليل في أن الأصل في البناء السكون وفي المبني الإسكان ، الذي عبر عنه بقوله « والبناء هو السakan الذي لا زيادة فيه » ، وفي أن الفتحة والكسرة والضمة في المبنيات زوائد أيضاً ، كما تزاد الألف والياء والواو ، لأن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو ، « وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به » تخلصاً من إنتقاء الساكين كما في (أين) و (كيف) و (أنت) و (هؤلاء) و (الذين) .. والخ ، وإذا لم يكن هذا هو المطرد فإنه الغالب .

فحديث الخليل عن حركات البناء لا حركات الإعراب .

٢— وكما فعل الدكتور أنيس بنص سيويه عن الخليل فنقله مبتوراً ، كذلك فعل بنص أبي علي الفارسي المذكور في كتابه (الحجۃ) فنقله مبتوراً أيضاً ، وكان عليه منهgiaً أن يذكره بتمامه ويشير إلى سياقه ، أو يذكر خلاصة ما تضمنه على الأقل .

وهو (أعني النص) جاء عند كلام أبي علي الفارسي على قراءة أبي عمرو بن العلاء اسکان همزة (بارئكم) . وأمثاله مما أسکن حرف الإعراب فيه ، وبعد أن ذكر الروايات القرائية في الحرف القرائي .

والنص بتمامه هو:<sup>(١)</sup> « قال أبو علي : حروف المعجم على ضربين : ساکن ومتحرك .

والساکن على ضربين :

أحدهما : ما أصله في الاستعمال السکون ، مثل راء (رَءْدٌ) وكاف (كَفْرُ).

والآخر : ما أصله الحركة في الاستعمال فيسكن عنها .

وما كان أصله الحركة يسكن على ضربين :

أحدهما : أن تكون (حركته) حركة بناء .

والآخر : أن تكون حركة إعراب .

وحركة البناء التي تسکن على ضربين :

أحدهما : أن يكون الحرف المسكن من الكلمة مفردة ، نحو (فخذ) و (سبع) و (إبل) و (ضرب)

و (علم) ، يقول من يخفف : (سبع) و (فخذ) و (علم) و (ضرب) .

(١) الحجة: ورقة ١٨١

والآخر أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل ، كما جاء في مواضع من كلامهم ، نحو (الإِمَالَة) و (الإِدَغَام) ، وذلك نحو قولهم : (أَرَاكَ مُنْفَخًا) و (يَخْشَى اللَّهُ وَيَتَقَهُ ) ، ومن ذلك قول العجاج :

فباث مُنْفَخًاً وَمَا تَكْرِذَسَا

أَلَا ترى أَنَّ (نَفَخًا) مِنْ (مُنْفَخٍ) مُثْلٌ (كَفٍ) ، وَكَذَلِكَ (تَقَهٌ) مِنْ (يَتَقَهُ ) ، وَكَذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُوزَيْدُ مِنْ قَوْلِهِ :

قالت سليمى اشترا لانا سويقا (وهات بر البحس أو دقيقا)

ف(تَرَلَ) مُثْلٌ (كَفٍ) .

فأما حركة البناء فلا خوف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب وال نحوين .  
وأما حركة الإعراب ف مختلف في تجويز إسكانها ، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب .

وسيبو يه يجوز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين ، في الشعر ، وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس .

وما أنشده في ذلك :

(رَحْتَ وَفِي رَجْلِيْكَ مَا فِيهِمَا) (رَحْتَ وَفِي رَجْلِيْكَ مَا فِيهِمَا)

وقوله

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ (إِثْمًاً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلَ)

وقال :

إِذَا اعْوَجْجَنَ قَلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ (بِالدُّوْ أَمْثَالِ السَّفَنِ الْعُوْمَ)

وما جاء في هذا النحو قول جرير :

سَيِّرُوا بَنِيَ الْعَمِ فَالْأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ (وَنَهْرُ تِيرِي وَلَا تَعْرِفُكُمُ الْعَربُ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ وَضَاحِ الْيَمِنِ :

إِنَّا شَعْرَيَ شَهْدٌ (قَدْ خَلَطَ بِالْجَلْجَلَانِ

فأسكن الفتحة من مثال الماضي ، وهذه الفتحة تشبيه النسبة ، كما أن الضمة في (صاحب قوم) تشبيه الرفعة .

وجاز إسكان حركة الإعراب كما جاز تحرير إسكان البناء فشبّه ما يدخل على المرب من الحركات بما يدخل على المبني، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، ومن ثم ادغم نحو (رَدْ) و(وَبِرْ) و(عَضْ) ونحو ذلك، كما ادغموا نحو (يَرِدْ) و(يَشَدْ)، وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تتعاقب على المبني كما تعاقب حركة الإعراب على المرب أدمغوه كما ادغموا المرب. والحركات المترافقية على ذلك نحو حركة المهز إذا سكن ما قبلها نحو (أَضْرَبَ أَخَاهُ)، ونحو حركة التقاء الساكنين، وحركة التونين الحقيقة والشديدة.

وكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب حتى أدمغ من أدمغ نحو (رَدْ) و(استعد) كما يدمغ نحو (يَرِدْ) و(يستعد)، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذكرنا فاسكنا.

فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تمحذف لأشياء، إلا ترى أنها تمحذف في الوقف، وتحذف في الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه الموضع، فإذا جاز حذفها في هذه الموضع لعارض تعرض جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه وهو الشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدان وأنهما قد تسقطان في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة و يستدل عليه بالمعنى !

قيل: وكذلك إذا سكن نحو (هَنِئْ) استدل عليه بالمعنى، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شبهت لها بـ (سبع) ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل.

وما يدل على أن هذه الحركة إذا اسكتت كانت مراده — كما أن حركة الإعراب مراده — قوله: (رضي ولغو الرجل) فاسكنا ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل حيث كانت مراده. كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مراده، وإن حذفت لم يمتنع حذفها، وكان حذفها مبنزاً إثباتها في الجواز، كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه.

قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى، وقد حذفت، إلا ترى تحرير العين بالكسر في نحو (ضرب) يدل على معنى، وقد جاز اسكنها، فذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في نحو (حَذَرْ) والضم في نحو (حُذَرْ) ...).

وما أشار إليه أبو علي الفارسي مما جاء في كتاب سيبويه هو: «هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي:

فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وباء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قوله: (يضر بها) و(من مأمنك).

وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قوله: (يضر بها) و(من مأمنك) يسرعون اللفظ.

ومن ثم قال أبو عمرو: (إلى بارئكم)، ويدل ذلك على أنها متحركة قويم: (من مأمنك) فيبيتون النون، فلو كانت ساكنة لم تتحقق النون، ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة كما ثبتت في الهمزة حيث صارت بينَ بينَ وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة (فَخْد) حيث حذفوا فقالوا: (فُخْذ) وبضمها (عَضْد) حيث حذفوا قالوا (عَضْد) لأن الرفعة ضمة، والجرة كسرة، قال الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما      وقد بدا هَنْكِ من المثْزِير

ومما يسكن في الشعر وهو منزلة الجرة، إلا أن من قال (فَخْد) لم يسكن ذلك، قال الراجز:  
إذا اعوججن قلت صاحب قوم      بالدو أمثال السفين العُوْم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريده (صاحبها).

وقد يسكن بعضهم في الشعر ويُشم، وذلك قول الشاعر (أمرىء القيس):

فالليوم أشرب غير مستحقٍ      إثما من الله ولا واغل

وجعلت النقطة علامة الإشمام.

ولم يجيء هذا في النصب، لأن الذين يقولون (كبند) وفُخْذ لا يقولون في (بَجْمَل): (بَجْمَل)..<sup>(۱)</sup>.

وفي الخصائص<sup>(۲)</sup> قال ابن جني - وهو يتكلّم في الاستثناء والاستخفاف وطريقة العرب فيهما: «فإن قلت: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعنيت بأحواله وتتبعه،

(۱) الكتاب ۲/۲۹۷

(۲) الخصائص ۱/۷۲-۷۵

حتى تحامت هذه الموضع التحامي الذي نسبته إليها ، وزعمته مراداً لها ، وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً وأيبس طيناً ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذي لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلاّ بعد أن توضح له أنحاوئه ، بل أن تشرح له أعضاؤه ؟؟

قيل لك : هيئات ، ما أبعدك عن تصور أحواهم ، وبُعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقو أنفسهم ، وخفقوا عن أسلتهم ، بأن اختلسا الحركات اختلاساً ، وأخفوها فلم يكتنوا في أماكن كثيرة ولم يشعوها ، إلا ترى إلى قراءة أبي عمرو : (مالك لا تأمننا على يوسف) مختلساً لا محققاً ، وكذلك قوله عز وجل : (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) مخفياً لا مستوفياً ، وكذلك قوله عز وجل : (فتربوا إلى بارئكم) مختلساً غير ممكناً كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لاحذفها البة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رواه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية .

وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه من قول الراجز :

متى أيام لا يؤرقني الكري      ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

بإشمام القاف من (يؤرقني) .

ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليس هناك حركة البة ، ولو كانت حركة لكسرت الوزن ، إلا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل .

فإذا قنعوا من الحركة بأن يومثوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئاً من الحركة ، مشبعة ولا مختلسة ، أعني إعماهم الشفتين للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر ، إلا ترى إلى مصارفthem أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها ، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة ، وأخرى مشمة للعين لا للأذن ، وما أسكنوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله :

رحت وفي رجليك ما فيهما      وقد بدا هنك من المئزر  
بسكون (النون) البة من (هنك) .. وأنشدا أبو علي — رحمة الله — جريراً:  
سيروا ببني العم فالأهواز منزل لكم      ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

بسكون فاء (تعرفكم) ، أنشأنا هذا بالموصى سنة إحدى وأربعين (بعد الثلاثمائة) وقد سئل عن قول الشاعر:

فللما تبيّن غبت أمري وأمره      وولست بأعجاز الأمور صدور

وقال الراعي:

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً

وعلى هذا حملوا بيت لبيد:

تراك أمكانة إذا لم أرضها

وبيت الكتاب:

فالليوم أشرب غير مستحقب

وعليه ما أنسده من قوله:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم (بالدو أمثال السفين العَوْمَ)

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه، وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو (رُسْل) و(عُجُز) و(عَضْد) و(ظُرْف) و(كَرَم) و(عِلْم) و(كَيْف) و(كَبِد) و(عَصْر).

واستمرار ذلك في المضموم والمسكور، دون المفتح، أدل دليل—بفصلكم بين الفتحة واختيها— على ذوقهم الحركات، واستتقاهم بعضها، واستخفافهم الآخر.

فهل هذا ونحوه إلا لأنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحترم من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوأم، بل الكلمة من جملة الكلام».

ونستطيع أن نلخص نص أبي علي الفارسي بعد نقله بتمامه في أنه يتضمن الآتي:

١— الأقوال في مسألة إسكان حركة الإعراب.

ويحصرها في ثلاثة هي:

أ— عدم الجواز، وعبر عنه بالإنكار.

ب— الجواز في الشعر خاصة، وعزاه إلى سيبويه.

ج— الجواز مطلقاً في الشعر والنشر، وهو قوله (أعني أبا علي)، ويعنى به عدم الإنكار،

أي يقبل المسموع منه شرعاً ونثراً، ويعتد من الفصيح، إلا أنه لا يقاس عليه.

٢— الاستشهاد لرأيه بالشعر.

٣— التعليل لرأيه بتشبيه حركة الإعراب بحركة البناء.

وكان هدف أبي علي من بحثه في هذه المسألة— كما هو واضح— الاحتجاج لصحة قراءة أبي عمرو بن العلاء بإسكان حركة الإعراب.

فهو إذن لا ي يريد أن يقرر جواز إلغاء الإعراب، وإنما يريد أن يشير إلى أن قراءة أبي عمرو قد جاءت وفق لهجة عربية فصيحة فلا ترد، لأن الرواية معها «إذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس».

وينبغي أن نشير هنا إلى أن التسكين لم يكن عاماً في اللهجة المشار إليها، وإنما في بعض الكلمات، ويعني هذا أن أبناء هذه اللهجة أيضاً يأخذون بنظام الإعراب كسائر العرب.

فمجيء التسكين بشكل استثنائي في مجال لا يخضع لتعقيد من قبل هؤلاء، وبيانه من قبل أبي علي لا يساعدنا منهجاً على إلغاء الإعراب.

أما نص سيبويه فهو صريح في أن ما فهمه الرواة لقراءة أبي عمرو بإنه إسكان، هو ليس بإسكان، وإنما هو اختلاس، وهكذا يرويه هو عن أبي عمرو.  
والإسكان جاء في الشعر خاصة، كما استشهد له.

وما كان هكذا، فإن كان شائعاً حل على الضرورة الشعرية، وإن كان غير شائع حمل على الشذوذ الذي لا يقاس عليه.

ومن هنا رأينا ابن جنبي في نصه المذكور في أعلىه يذهب إلى القول باختلاس قراءة أبي عمرو لا إسكانها تبعاً لسيبوه، ويوهم من ادعى أن أبي عمرو وقرأ بالإسكان، لأن رواية الاختلاس جاءت عن سيبويه «وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أثوا من ضعف دراية».

وسألني الحديث في القراءة المذكورة فيما يليه.

٣— وقراءة أبي عمرو المشار إليها لأمثال الحروف القرائية التي نظر بها الدكتور أنيس قد خلط فيها بين المتواترة والشاذة، والمتواترة منها هي التي كانت في مثل (بارئكم) و(يأمركم)، وقد رویت متواترة بالإسكان وبالاختلاس، قال الداني: (قرأ) أبو عمرو (بارئكم) في الحرفين و(يأمركم) و(يأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم) باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرقين وغيرهم بالإسكان.

وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره، وبذلك فرأته على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر، والباقيون يسبعون الحركة»<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي في منظومته المعروفة بـ (الشاطبية):

أو إسكان بارئكم و يأمركم له  
ويأمرهم أيضاً وتأمرهم فلا  
جليل عن الدوري مختلساً جلا  
وينصركم أيضاً و يشعركم وكم

وقال شعلة في شرحة: «أي أسكن أبو عمرو على لغةبنيأسد وقيم الهمزة من (بارئكم) في قوله تعالى: فتوبوا إلى بارئكم ذلكم خير لكم .. عند بارئكم»، والراء من (يأمرهم) و(يأمركم) و(تأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم) حيث وقعت، كلها تخفيفاً، ولتوالي الضممات في الأربعة المتوسطة، ثم قال: وكم من مشايخ القراء الجلة جلا عن مذهبها حالة الاختلاس، وهو اختيار سيبويه، لأن هذه الحركة حركة إعراب فلا يجوز إذهابها»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجزري في توجيهه قراءة الإسكان من الناحية النحوية: «ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف واجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو (إبل) و(عهد) و(عنق).

على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفع من (يعلمه) ونحوه، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازه، وأنشد عليه:

فالليوم أشرب غير مستحقب      (إثماً من الله ولا واغل)  
ولكنه قال: القياس غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا»<sup>(٣)</sup>.

وفي البحر المحيط<sup>(٤)</sup>: «وذكر أبو عمرو وأن لغة تميم تسكين المرفع من (يعلمه) ونحوه».

وسوى ما ذكره ابن الجزري من حروف قراءة أبي عمرو وما ذكره الشاطبي وشعلة هي من الشواد.

ورأيي أننا لا نحتاج إلى التدليل على فصاحتها، ولا إلى توجيهها نحوياً، لأنها قراءة صحيحة السندي، وكل قراءة صحيحة السندي تعد مصدراً من مصادر الفكر النحوي، فالقياس ينبع لها، ولا تخضع هي للقياس.

وقد أوضحت هذا في دراستي لـ (قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية) عندما بحثت موضوع (العلاقة بين القراءات والدراسات النحوية).

وهو: ينبغي علينا في الدرس النحوي أن نسلك المنهج التالي:

١ - اعتماد القراءات التي جاءت وفق اللغة الاجتماعية المشتركة أو اللهجات الشائعة شيئاًً واسعاًً - سواء كانت متواترة أو شاذة - أساساً في التعريف النحوي.

(١) كنز المعاني ٢٦٢

(٢) تقدم نص قول سيبويه فيما قبله

(٣) ٢١٣/٢ الشر

(٤) ٢٠٦/١

٢- اعتماد القراءات التي جاءت وفق لهجة غير شائعة — سواء كانت متواترة أو شاذة — دليل شواد القواعد ليستفاد منها في دراسة النصوص اللهجية الخاصة ، وفي معرفة تاريخ وفقة اللغة العربية وما مرت به من أطوار وأدوار، وما إلى ذلك.

وأقول هذا لأن القرآن الكريم هو الوثيقة العربية الوحيدة التي تعكس لنا واقع اللغة العربية الاجتماعي في ثنايا القراءات القرآنية متواترة وشاذة.

ومن هنا كان ينبغي — منهجياً — الاعتماد على القرآن أكثر بكثير من الاعتماد على الشعر أو النثر من كلام العرب.

ولأن القراءة المذكورة هنا جاءت وفق اللهجة الخاصة لتميم وأسد ، تدخل في مجال بحث اللهجات الخاصة.

ووجود ظاهرة لغوية خاصة لا يلغى منهجياً الظاهرة اللغوية العامة. ومعنى هذا أن وجود الإسكان في قراءة أبي عمرو لا يأتي مسوغاً لنا لإلغاء الإعراب ، أو اعتبار الإعراب ظاهرة صوتية فقط.

وبخاصة إذا كان ذلك في نطاق ما أشرت إليه من أن أصحاب اللهجة (قبيلتي قيم وأسد) لم يسكنوا إلا في كلمات معينة لم تخضع لنظام ، ولم يصل إلينا إلا ما كان منه في الشعر خاصة.

على أن النحوين لم يقصدوا بالإعراب الحركات فقط ، وإنما يعنون به الموقع الذي هو الرفع والنصب والجر، وقد تأتي الحركات دلائل على الموقع ، وقد لا تكون كذلك ، ويعتمد في بيان الموقع أو الوظيفة الإعرابية على الدلائل أو القرائن الأخرى.

٤- وصيغتا التعجب أسلوب خاص ذو تركيبة خاصة .. ولأنه كذلك يكون الأسلوب هو القريئة الدالة على معنى التعجب المفهوم منه ، وليس الحركة الإعرابية.

على أنه لا يسوغ أن يقال : إن اختلاف الحركة الإعرابية هنا لا أثر له .. لأن النهاة لم يقصدوا بالمعنى النحوي للجملة هو المعنى الدلالي المفهوم من الأسلوب الذي هو التعجب هنا .. وإنما عنوا بالمعنى النحوي الوظيفة الإعرابية التي تشغلها الكلمة في الجملة ، وهي الفاعلية والمفعولية .. والخ.

وهنا في أسلوب التعجب قامت الحركة بدورها في تعين موقع الاسم الذي هو عامل المسمى صاحب الوصف المتعجب منه ، وهو موقع المفعول به ، إلا أنه في الصيغة الأولى تعدى إليه الفعل بنفسه ، وفي الصيغة الثانية تعدى إليه بالواسطة ، ولعل هذا للاختلاف بين هيتين الفعلين ، فالاسم المتعجب منه في كل من الصيغتين مفعول به ، وليس بما كما يفرق بينهما النهاة فيverbون الاسم في صيغة ( ما أفعله ) مفعولاً به ، وفي صيغة ( أفعل به ) فاعلاً ، لأن معنى التعجب في كل منهما واحد ، والاختلاف فقط في صياغة الأسلوب أو الجملة.

٥ - وفي مثاليه للمفعول له وهم: (قمت بهذا ابتغاء وجه الله) و(قمت بهذا الابتغاء وجه الله)، وذهب به فيهما إلى أن اختلاف الإعراب لا أثر له في بيان المعنى وتحديده، نقول:

أولاً: إن من أبرز سمات الجملة العربية أن تؤدي معناها الدلالي — إن صح التعبير— بأكثر من أسلوب، ومن ذلك جملة المفعول لأجله حيث تؤدي معناها الذي هو بيان سبب وقوع الفعل من خلال اسلوبي النصب والجر.

ثانياً: إن معنى السببية المشار إليها والتي تدل عليها جملة المفعول له ، يفهم من قرينة الصيغة والحركة ، أعني المصدر المنصوب في الأسلوب الأول .. ومن قرينة الصيغة والأداة ، أعني المصدر واللام التعليلية في الأسلوب الثاني .

ثالثاً: إن الحركة بضميمة دلالة الصيغة أو دلالة الصيغة والأداة تعين المفعولية هنا ، وهو المعنى الوظيفي النحوي للكلمة .

٦ - وفي مثاليه: (جاءني من باع السمك) و(جاءني باائع السمك)، يرجع الأمر فيهما إما إلى اختلاف الأسلوب التعبيري تفتناً في تعدد طرق الأداء للمعنى الواحد، أو لاختلاف مقصود المتكلم ، وكلاهما من دقائق العربية في التعبير.

ذلك أن (أل) في المثال الأول للعهد الذهني المفهوم من القرينة المعنوية المحفلة بالكلام أثناء التكلم به .

وهي في المثال الثاني قد تكون للعهد أيضاً فيأتي الاختلاف في الأسلوبين من باب التفنن في التعبير وأداء المقصود بأكثر من أسلوب .

وقد تكون لغير العهد فيصبح المثال الثاني مستعملاً لبيان المهنة أو الاتصال بالمهنة فيختلف الأسلوبان باختلاف مقصود المتكلم ، ويستبان هذا من القرينة المعنوية أو الحالية المحفلة بالكلام أثناء أدائه من قبل المتكلم .

ومع هذا يبقى الإعراب قائماً كبيان للوظيفة النحوية .. ففي حالة اعتبار (أل) عهدية في المثالين ، وأنهما يدلان على وقوع حادثة معينة معهودة بين المتكلم والمخاطب ، تشغل كلمة (السمك) وظيفة المفعول به لأنها في موقع النصب من موقع الكلم في الجملة ، إلا أنه اختلف في الحركة الدالة عليه ، ففي المثال الأول دُلَّ عليه بالفتحة ، وفي المثال الثاني دُلَّ عليه بالكسرة .. وفي حالة اعتبار (أل) في المثال الثاني غير عهدية تشغل كلمة (السمك) في الأسلوب الأول وظيفة المفعول به ، المدلول عليه بالفتحة ، وفي الأسلوب الثاني وظيفة المضاف إليه المدلول عليه بالكسرة .

٧ - وفي مثاليه: (سهرت الليلة الماضية) و (سهرت في الليلة الماضية) يرجع الأمر فيهما إلى اختلاف الأسلوب التعبيري تفتناً في تعدد طرق الأداء للمعنى الواحد ، وهي الظاهرة التركيبية التي عرفت بها اللغة العربية حتى عدت من أهم وأشهر خصائصها و دقائقها .

وأخيراً .. لا أدرى لماذا يلحظ الدكتور أنيس أمثال الجزئيات التي سردها من أمثلته ،

ولم يلحظ ما يقابلها من جزئيات لأمثلة أخرى يظهر فيها تأثير الحركة الإعرابية في بيان المعنى النحوي واضحًا جليًّا كما في الموارد التالية:

- ١— كم الاستفهامية وكم الخبرية، حيث يفرق بينهما بالنصب والجر.
- ٢— اسم كان وخبرها، حيث الرفع يعين الاسم والنصب يعين الخبر.
- ٣— اسم إن وخبرها، حيث النصب يعين الاسم والرفع يعين الخبر.
- ٤— الفاعل والمفعول، حيث الرفع يعين الفاعل والنصب يعين المفعول.
- ٥— اسم لا النافية للجنس ولا المشبهة بليس، حيث النصب يعين الأول والرفع يعين الثاني.. وهكذا.

على أنه كان ينبغي أن ننتبه إلى أن الحركات الإعرابية— كما ألمحت مكررًا— قد تكون قرينة إعرابية مستقلة كما في المواد المذكورة في أعلاه، وقد لا تكون قرينة إعرابية لاعتماد الجملة على قرينة أخرى، وقد تستعمل قرينة مشاركة لقرينة أخرى.

وفي الأحوال الثلاثة المذكورة للحركة الإعرابية لا تخرج الحركة عن كونها علامة الإعراب.. ويأتي له مزيد بيان عند الحديث في قواعد الإعراب.

أما احتجاجه بلغة الصحافة فلا أراه وارداً هنا لأن لغة الصحافة عندنا لا تزال في مستوى ياتها التعبيرية والتركيبية أقرب إلى العامية منها إلى الفصيحة ومتأثرة بغير العربية من اللغات الأوروبية أكثر من تأثرها بالعربية، فهي تعتمد كالعامية على قرينة الرتبة أو قرينة السياق فيما تكتبه ليقرأ.. ومن هنا جاءت السهولة واليسر في معرفتها دونها عناء أو تفكير لدى من لا يعرف قواعد النحو.

ولو قدر للغة الصحافة أن ترتفع إلى مستوى العربية الفصيحة، أو تقترب منها لرأينا الحاجة إلى دراسة أو معرفة قواعد الإعراب أمراً ماساً.

وكمثال نضر به هنا — كما يفعل الدكتور أنيس باحتجاجه بالجزئيات— ونحن نرتفع بلغة الصحافة إلى مستوى العربية الفصيحة مستخدمين الحركات الإعرابية، أن نقول —مثلاً— (قادت الحرب بين الألمان والإنجليز وهزمت جيوش الإنجليز جيوش الألمان)، فإن من لا معرفة له بأساليب الفصيحة وقواعد إعرابها يفهم منه أن الإنجليز هم الهائمون والألمان هم المهزومون، مع أن مقصود المتكلم أو الكاتب هو العكس.

وهكذا لو طلبنا من القارئ المعتمد على قراءة الصحف اليومية، وهو غير ذي معرفة بقواعد الإعراب، أن يقرأ نصاً من أحد الكتب الأدبية أمثل: (نهج البلاغة) و(البيان والتبيين) و(الكامل) للمربرد و(أمالى القالى) و(أمالى المرتضى)، لا يستطيع فهم المعنى فهماً كاملاً أو سليماً.

ومن الغريب أن نحتاج بلغة الصحافة وهي المولدة التي جاءت من تزاوج العربية باللغات الأوروبية تزاوجاً غير شرعي، فرضته ضرورة الترجمة السريعة، فراحـت ولـدتـهما

تراث — لعوامل نفسية وأخرى سياسية في نفس المترجم من اللغة الأجنبية أكثر بكثير مما ورثه من العربية، وبخاصة في التراكيب والأساليب التعبيرية.

ومتى آن لنا أن ندرك وجودنا ونقدر شخصيتنا كأمة عربية لها أصالتها تراثاً وها وعيها وفكراً معاصرة، ورحنا لهذا ننقى لغتنا من شوائب العجمة التي لم نأخذها تعريباً مؤصلاً ببيوتها داخل إطار ظواهرنا اللغوية النابعة من طبيعة حضارتنا وتفكيرنا، في حينها يسوع لنا أن نحتاج بلغة الصحافة لأنها هيئتنا عربية شرعية النسب والانتماء.

وقد تنبه لمثل هذا من النحاة الأقدمين أبو القاسم الزجاجي، قال في إياضه<sup>(١)</sup>: «فاما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فاما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدرائية، ولو التجأ أحدهم إلى الإياض عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يكن ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه».

— والدليل لنظرية العامل الذي يأتي به الدكتور أنيس أمران هما:

أ— نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

ب— ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

والذي يلاحظ عليه:

أولاً: إن الدكتور أنيس يفترض أن الجملة العربية كجملة الإنجليزية التي تعتمد في بيان المعنى اللغوي للكلمة فيها على الترتيب الخاص للجملة الذي يتم بتعيين موقع خاص لكل معنى لغوي لا يتعداه إلى غيره.

وهوقياس مع الفارق — كما يقول المناطقة — ذلك أن الجملة العربية جملة توليدية تؤدي معناها بأكثر من أسلوب:

فقد تترتيب من: فعل + فاعل + مفعول .

وقد تترتيب من: فاعل + فعل + مفعول — كما هو رأي الكوفيين .

وقد تترتيب من: مفعول + فعل + فاعل .

والخ .

وهذا يتطلب منه جيأً إحصاء وحصر جميع الصور التي تتتألف منها الجملة العربية ووضع عناوين بعد تلکم الصور.

وهذا — بالإضافة إلى ما فيه من تضخيم لعدد القواعد العربية وتسخير في الحفظ والتطبيق — لا يصبح لازماً إلا إذا فقدنا الإعراب الذي هو أ更快 وأقصر طريق إلى معرفة المعاني اللغوية .

ثانياً: إن الدكتور أنيس يفهم من الإعراب أنه الحركات الإعرابية، والحركات — كما

(١) ص ٩٦

تقديم— ليست هي الإعراب ، وإنما هي من الدلائل أو القرائن الدالة على الإعراب ، والتي تتكامل مع رصيفاتها في الدلالة على الإعراب كالرتبة والأسلوب والصيغة والسيق وما إليها مما سيأتي بيانه مفصلاً في موضوع قرائن الإعراب .

فالقرائن المحيطة بالكلام والتي عبر عنها بالظروف والملابسات هي من دلائل الإعراب المشار إليها .

والإعراب هو الموضع — من رفع ونصب وخفض — الذي يحدد لنا وظيفة الكلمة التي تقع فيه وتحتل موضعه في الجملة من فاعلية ومفعولية وما إليهما .

وهذا هو موطن المفارقة التي وقع فيها الكثير من تصدى لنقد نظرية العامل أو لنقد الإعراب .

١٠— والقرائن التي أكد عليها الدكتور أنيس في بيانه لـ(موقف الفاعل من المفعول في الجملة) — وكان النهاة لم يكونوا على صلة بها — كلها ذكرها النهاة واعتمدوها كقرائن ودلائل على الإعراب ، إلا أنهم أعطوا الحركات الإعرابية إهتماماً أكبر وأكثر .

وهذه بعض الأمثلة من كتاب (معاني القرآن) للفراء :

— « قوله (إذ قتلت نفساً فدارءتم فيها) وقوله (إذ واعدنا موسى أربعين ليلة) ، (إذ فرقنا بكم البحر) يقول القائل : وأين جواب (إذ) وعلام عطفت؟؟.. ومثلها في القرائن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر! ، والمعنى — والله أعلم — على إضمار (واذكروا إذ أنتم) أو (إذ كنتم) فاجترىء بقوله (اذكروا) في أول الكلام ، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك .

ومثله من غير (إذ) قول الله (إلى ثمود أخاهم صالح) وليس قبله شيء تراه ناصباً لـ(صالح) ، فعلم بذكر النبي — صلى الله عليه وسلم — والمُرسَل إليه أن فيه إضمار (أرسلنا) ، ومثله قوله : (ونوحًا إذ نادى من قبل) ، (ذا النون إذ ذهب مغاضباً) ، (وابراهيم إذ قال لقومه) يجري هذا على مثال ما قال في (ص) : (واذكرب عبادنا ابراهيم واسحاق) ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير (واذكروا) لأن معناهم متفق معروف ، فجاز ذلك .

ويستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال : (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض) ، (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) ، فلو لم تكن هاهنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تراد ، لأنها قد ذكرت قبل ذلك»<sup>(١)</sup> .

وهو من أوضح الأمثلة للاستشهاد بدلاله (السيق) .

— ومثال آخر للاحتجاج بقرينة (السيق) قوله : «إذا رأيت اسمًا في أوله كلام وفي

آخره فعل<sup>(١)</sup> قد وقع على راجع ذكره جاز في الإسم الرفع والنصب، فمن ذلك قوله: **(والسماء بنيناها بأيدٍ)** قوله: **(والارض فرشناها فعم الماهدون)** يكون نصباً ورفعاً. فمن نصب جعل (الواو) كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل، ومن رفع جعل (الواو) للاسم، ورفعه بعائد ذكره كما قال الشاعر:

إن لم أشف النفوس من حي بكر      وعدى تطاه جرب الجمال  
فلا تكاد العرب تنصب مثل (عدى) في معناه، لأن (الواو) لا يصلح نقلها إلى الفعل،  
ألا ترى أنك لا تقول: (وتطا عدياً جرب الجمال)، فإذا رأيت (الواو) تحسن في الاسم  
جعلت الرفع وجه الكلام، وإذا رأيت (الواو) يحسن في الفعل جعلت النصب وجه الكلام،  
وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد  
على صاحبه، مثل قول الشاعر:

إذا ابن أبي موسى بلاً أتيته      فقام بفأس بين وصلينك جازر  
قالرفع والنصب في هذا سواء»<sup>(٢)</sup>.

— ومن أمثلة الاستشهاد بقرينة (الصيغة) قوله: «وك قوله: (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل تغلي في البطون) (ويغلي) فمن أنت ذهب إلى الشجرة ومن ذكر ذهب إلى المهل، ومثله قوله عزوجل (آمنة نعاً نقشى طائفه منكم) للامنة (ويغشى) للتعاس»<sup>(٣)</sup>.

— ومثال آخر من شواهد الاحتجاج بدلالة (الصيغة) قوله: «وقوله: «ولا تسئل عن أصحاب الجحيم) قرأها ابن عباس وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين جزماً، وقرأها بعض أهل المدينة جزماً، وجاء التفسير بذلك، إلا أن التفسير على فتح التاء على النهي، والقراء بعد على رفعها على الخبر (ولست تُسئل)، وفي قراءة أبي (وما تُسأل)، وفي قراءة عبدالله (ولن تُسأل) وهو شاهدان للرفع»<sup>(٤)</sup>.

— وأيضاً مثال من شواهد الاستدلال بقرينة (الصيغة) قوله: «قوله (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى)، وقد قرأت القراء بمعنى الجزم (والتفسير مع أصحاب الجزم)، ومن قرأ (واتَّخَذُوا) ففتح الخاء كان خبراً، يقول: (جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى)، وكل صواب إن شاء الله»<sup>(٥)</sup>.

— ومثال آخر لقرينة (الصيغة) قوله: «— (وكفلها زكرييا) من شدد جعل (ذكرىاء)

(١) هكذا في معاني القرآن، وصوابه: «إذا رأيت كلاماً في أوله اسم وفي آخره فعل».

(٢) ٢٤١—٢٤٠/١

(٣) ١٦—١٥/١

(٤) ٧٥/١

(٥) ٧٧/١

في موضع نصب كقولك (ضمنها زكرياء)، ومن خفف الفاء جعل (زكرياء) في موضع رفع»<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ما اشتهرت فيه في الدلالة على المعنى القرینتان (الصيغة) و(الحركة الإعرابية) قوله: «.. (ولتستبين سبيل المجرمين) ترفع (السبيل) بقوله (ولتستبين) لأن الفعل له، ومن آثر (السبيل) قال (ولتستبين سبيل المجرمين)، وقد يجعل الفعل للنبي (صلى الله عليه وسلم) فتنتصب (السبيل) يراد به (ولتستبين يا محمد سبیل المجرمين)»<sup>(٢)</sup>.

— ومن أمثلة الاستشهاد بقرينة (الأسلوب) قوله: «وقوله (ذلكم وأن الله موهنٌ كيد الكافرين) و(موهنٌ)، فإن شئت أضفت، وإن شئت نوّرت ونصبت، ومثله (إن الله بالغ أمره) و(بالغ أمره) و(كافشات ضره) و(كافشات ضرها)<sup>(٣)</sup>.

— ومن أمثلة الاحتجاج بقرينة (العلامة الإعرابية) قوله: «وفي قرائتنا (لا ينال عهدي الظالمين) وفي حرف عبدالله (لا ينال عهدي الظالمون)»<sup>(٤)</sup>.

— ومثال ثان: «إذا قال إبراهيم لا يبه آزرٍ يقال (آزرٍ) في موضع خفض ولا يجري لأنه أعمجي.. وقد قرأ بعضهم (لا يبه آزرٍ) بالرفع على النداء (يا) وهو وجه حسن»<sup>(٥)</sup>.

— ومثال ثالث: «ومثله في سورة الواقعة (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين) ثم قال (وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشهون وحور عينٌ) فخفض بعض القراء ورفع بعضهم (الحور العين)، قال الذين رفعوا: الحور العين لا يطاف بهن، فرفعوا على معنى قولهم (وعندتهم حور عينٌ) أو (مع ذلك حور عينٌ)، فقيل: الفاكهة واللحم لا يطاف بهما إنما يطاف بالحمر وحدها— والله أعلم— ثم اتبع آخر الكلام أوله، وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم، وأنشدني بعضبني أسد يصف فرسه:

علفتها تبيناً وماء بارداً      حتى شئت همالةً عينها  
والكتاب أعراب وأقوى في الحجة من الشعر»<sup>(٦)</sup>.

— ومثال رابع لقرینية العلامة الإعرابية والأسلوب: «وأما قوله: (فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) فإنه رفع، وهو منزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: (من لقي العدو فصبراً واحتسباً) فهذا نصب، ورفعه جائز، وقوله تبارك وتعالى: (فاتباع بالمعروف) رفع، ونصبه جائز.

(١) ٢٠٨/١

(٢) ٣٣٧/١

(٣) ٤٠٦/١

(٤) ٢٨/١

(٥) ٣٤٠/١

(٦) ١٤/١

ولما كان الرفع فيه وجة الكلام ، لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل ، فكأنه قال (فالأمر فيها على هذا) فيرفع .

وينصب الفعل<sup>(١)</sup> إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس ب دائم ، مثل قوله للرجل : (إذا أخذت في عملك فجداً جداً وسيراً سيراً) نصبت لأنك لم تنبه العموم فيصير كالشيء الواجب على من أثار و فعله .

ومثله قوله : ( ومن قتل منكم متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتلَ من النعم ) ومثله ( فإمساك بمعرف أو تسریح بإحسان ) ومثله في القرآن كثير ، رفع كله ، لأنها عامة ، فكأنه قال : من فعل هذا فعلية هذا<sup>(٢)</sup> .

وأمثال هذه الأمثلة المتضمنة للاحتجاج بالقرائن النحوية كثيرة ، ومنتشرة في مختلف أبواب النحو ، إلا أن الملاحظ أن النحوة لم يبحثوها تحت عنوان خاص ، ولم يتعرضوا لها نظرياً بشكل مفصل حتى من باب الاستطراد ، ولما رجعوا إليها في مجالات التطبيق ، وبشكل من الواضح جعل معناها في جلوة بيته .

ولعله من هنا كانت المفارقة التي وقع فيها الكثير من نقد الإعراب أو نظرية العامل — كما ألمحت قبل قليل .

١١— والشاهد القرآنية الكريمة التي ذكرها الدكتور أنيس هنا هي مما بحث بлагايا لبيان الأغراض والداعي التي تدعوا إلى التقديم والتأخير ، وهي — في واقعها — لا تمس جوهر الإعراب في شيء بل تأتي دليلاً عليه — كما أسلفت .

١٢— وصور جملة الفاعل التي ذكرها الدكتور أنيس تتبعها النحوة وذكروها في مواضعها من التقديم والتأخير والذكر والمحذف وما إليها .

١٣— أما ما استدل به من شيع الوقف فالمسألة ليس فيها دلالة لأن الوقف ظاهرة صوتية ترتبط بأسلوب الكلام عند العرب وتعتمد نظامه في الإلقاء حواراً أو إنشاداً أو خطابة حيث يقوم على أساس من الإيقاع المعين ، فتكون ظاهرة الوقف حاكمة على ظاهرة الإعراب ومقدمة عليها للسبب المذكور .

١٤— ويبدو أن الدكتور أنيس سلك هنا منهج المتكلمة في الاستدلال على إلغاء الإعراب ، ذلك أنه أعجب سلفاً بنظام الجملة الإنجليزية فقارنه بنظام اللغة العربية محاولاً إخضاع اللغة العربية لنظام اللغة الإنجليزية ، وهوقياس مع الفارق — كما أسلفت — لأن اللغة العربية لغة إعرابية وللغة الإنجليزية لغة غير إعرابية ، فالمقارنة بينهما هنا غير واردة .

---

(١) يعني المصدر

(٢) ١٠٩/١

نعم. لو قورنت اللغة العربية باللغة الألمانية لورد ذلك لأن اللغة الألمانية هي الأخرى لغة إعرابية.

ولو أن الدكتور أنيس احتفظ للإعراب بسمته القرینية، ولللغة العربية بسمتها الإعرابية، ونادى بإلغاء نظرية العامل فقط قبل منه ذلك لأن فكرة العامل فكرة موضوعة وليس بناية من واقع اللغة العربية كإعراب، ولكن البديل الذي وضعه عوضاً من الإعراب بديلاً عن نظرية العامل، وإن كان بحاجة إلى بلورة وجلوة.. ومن هنا وقف رأيه عند حدوده كما وقفرأي قطرب في حينه عند حدوده.. مع فارق واحد هو أن فكرة (الموقع) كانت منطلقاً لمن عالج بعده موضوع العامل أو الإعراب — كما سترى.

### امتداد لرأي ابراهيم مصطفى:

للدكتور مهدي المخزومي تلميذ الأستاذ ابراهيم مصطفى مؤلفان بعنوان (في التحو العربي)، الأول منها (نقد وتوجيه) والثاني (قواعد وتطبيق)، وهما — كما يقول فيما استاذه الآخر الأستاذ مصطفى السقا — «استمرار لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الاستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو»<sup>(١)</sup>.

ونلمس ذلك في المبدأ الأساسي الذي انطلق منه الدكتور المخزومي في دراساته في الكتابين المذكورين، وهو مبدأ دلالة العلامات الإعرابية، المبدأ الذي نادى به استاذه ابراهيم مصطفى ونهجه في كتابه (إحياء النحو)، يقول: «للإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاثة: الضمة والكسرة والفتحة.

وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية»<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً: «الضمة علّم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي في العربية تؤدي إلى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية، وتدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، أو تتحقق الارتباط بين هذين الركنين.

وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة، أما الواو في الأسماء الخمسة، أو الواو في جمع

(١) في التحو العربي: نقد وتوجيه ١٠

(٢) المصدر السابق ٦٧

المذكر السالم فليست بعلامة مستقلة، وإنما هي ضمة ممطولة، لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء.

والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظاهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»<sup>(١)</sup>.

ويقول: «اللهم عَلَمُ الإِضَافَةِ، وَالْكَسْرَةُ تَدْلِيْلٌ عَلَى أَنَّ مَا حَلَقَتْهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ، أَوْ تَابِعٌ لِلِّمَضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُبْدِأً لِغَوِيِّ صَحِيحٍ مُسْنَدٍ إِلَى اسْتِقْرَاءِ الْمَخْفُوضَاتِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَحِيثُ وُجُدَّ الارْتِبَاطِ بَيْنَ كَلْمَتَيْنِ—أَعْنِي الارْتِبَاطِ الَّذِي يَتَمَثَّلُ بِنَسْبَةِ لَا تَعْبُرُ عَنْهُ فَكْرَةً تَامَّةً—وَجَدَ الْخَفْضَ»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «ليست الفتحة عَلَمًا لشيءٍ خاصٍ، ولكنها عَلَمٌ كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها.

والفتحة هي الحركة الحقيقة المستحبة التي يهreu إليها العربي ما وجد إلى الحفة سبيلاً»<sup>(٣)</sup>.

وكان هدف الدكتور المخزومي من تأليفه لكتابيه المذكورين هو تيسير النحو، إلا أن ذلك لا يتم —فيما يرى— «إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحووي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعني نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدي من أمر ما يبحثون فيه»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا كان كتابه الثاني الذي قال فيه: «هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرءاً مما علق بال نحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه ، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً ، وألغي معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحووي ، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال ، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكمهم بفكرة العمل»<sup>(٥)</sup>.

وفي طوابيا هذه النصوص نلمع الدكتور المخزومي امتداداً بينما لاستاذه ابراهيم مصطفى ، ووفاء

(١) المصدر السابق ٧٠

(٢) المصدر السابق ٧٦

(٣) المصدر السابق ٨١

(٤) المصدر السابق ١٦

(٥) في النحو العربي: قواعد وتطبيقات ١٥

مجسداً له ولأفكاره التي نادى بها وأمن بها ، وذلك بإعادة تدوين المادة النحوية وفق المنهج الذي أشار إليه استاذه وفصله هو وبناته، وبه وضع البديل لنظرية العامل ، فأضاف الحلقة المفقودة في عمل استاذه.

وهو بحق منهج كامل وواف .. ولكن يلاحظ عليه في عمومياته ما لوحظ على آراء استاذه سوى مؤاخذة عدم وضع البديل .

### رأي قام حسان:

في ضوء ما انتهى إليه الدكتور قام حسان من دراسته قضية (اللغة بين المعيارية والوصفيّة) من أن المنهج العلمي الذي ينبغي أن يتبع في دراسة الظواهر اللغوية ، نحوية وغيرها هو (المنهج الوصفي) لأنّه هو المنهج العلمي الذي يحيب عن (كيف) تتم الظاهرة، فيلتقي بهذا وطبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية فرضتها حاجة أبناء المجتمع إلى التفاهم .

فالباحث في اللغة ينبغي عليه — على أساس مما تقدم — أن ينظر إليها وباعتبارها مسلكاً اجتماعياً يجري في نماذج معينة من الأداء ، وأن المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف» .

«والدراسة المنظمة للعناصر التي تتكون منها اللغة — على حد تعبير مارزو (هي التي) تتوجه إلى (وصف) الأصوات والصيغ والكلمات والظواهر الموقعة» .

من هذا المنطلق الذي عالج فيه الدكتور حسان قضية (اللغة بين المعيارية والوصفيّة)<sup>(1)</sup> ذهب وهو يدرس (اللغة العربية: معناها ومبناها) إلى «أن (التعليق) هو الفكر المركبة في النحو العربي ، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافات العمل النحووي والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوف وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية .

وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبدالقاهر (الجرجاني) : إن الكلمات «يأخذ بعضها بجز بعض» ولا أن نرجع الفضل والمزيد إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته ، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحووي بالتفصيل تحت عنوانين :

أحدهما: (العلاقات السياقية) أو ما يسميه الغربيون *syntagmatic relations*

والثاني: هو (القرائن اللفظية) :

إذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتوضح بها الأبواب هي في الحقيقة

(1) انظر: الصفحات 15 وما بعدها .

(قرائن معنوية) فقد علمنا أن العناوين المذكورة جميعاً يتناولان القرائن من الناحيتين المعنية واللفظية وهما مناط التعليق... فالتعليق إذن هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة (الإعراب)...<sup>(١)</sup>.

والبديل لنظرية العامل الذي يذهب إليه الدكتور حسان — كمارأينا — هو نظرية القرائن.

وقد حصر القرائن النحوية في:

— المادية.

— العقلية.

— قرائن التعليق.

وقسم العقلية إلى: ذهنية ومنطقية.

وقسم قرائن التعليق إلى: مقالية وحالية.

وقسم المقالية إلى: معنوية ولفظية.

وقسم المعنوية إلى: الإسناد والتخصيص والنسبية والتبعية والمخالفة.

وقسم اللفظية إلى: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغير.<sup>(٢)</sup>

وأقول هنا ما قلته في الملاحظة على الدكتور أنيس من أن النحاة لم يغفلوا مراعاة القرائن، بل اعتمدواها في تحديد المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليهما، إلا أنهم لم يولوها الاهتمام الذي أعطوه العلامات الإعرابية، ولم يفردوها بالبحث ضمن فصول خاصة بها فتفرقت لهذا في ثانياً التطبيقات الإعرابية وأمثالها.

والصنيع المهم الذي قام به الدكتور تمام حسان هنا يتمثل في الآتي:

١ - بحثه القرائن النحوية تحت عنوان يخصها ويجمعها ، فلم يملأ بذلك ما شنته النحاة هنا وهناك ، وأضاف إليه ما رأاه لازم الإضافة مما هو مستعمل في لغات أخرى.

٢ - انتباهه إلى أن القرائن النحوية — وهي من طبيعة اللغة الاجتماعية — تغنى عن العامل النحوي في تبيان المعنى النحوي للكلمة الذي يمثل بدوره وظيفتها اللغوية في سياق الجملة.

ويضاف إلى الملاحظة السابقة ما يلي :

١ - إن العلاقة السياقية syntagmatic relation لا تعني القرينة المعنية بمدلولها المصطلح عليه عند

(١) اللغة العربية: معناها وبناؤها ١٨٩

(٢) المصدر السابق ١٩٠ وما بعدها.

القدماء وهو ما يقابل القرينة اللغوية أو ما يرادف ما سماه الدكتور حسان بالقرينة المادية، لأنها تعني «العلامة بين وحدة لغوية وأخرى معها في نفس السياق، مثل العلاقة بين كلمات الجملة الواحدة، أو العلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة»<sup>(١)</sup>.

فهي في حقيقتها السياق نفسه، والسياق—في واقعه—هو الربط القائم بين الألفاظ، وقد أطلق الدكتور حسان على الربوط بين الألفاظ وما يشبهها اسم القرينة المعنية.

في ضوء هذا كان ينبغي له أن يشير إلى ذلك دفعاً للالتباس.

٢— إن التعليق عند البرجاني يعني (النظام النحوي للجملة)، وكان ذكره في كتابه (دلائل الإعجاز) ليفسر به (نظرية النظم) التي قال بها مستعيناً إياها من الفلسفة من مباحثها في الوضع والدلالة، حيث تذهب الفلسفة إلى أن المعاني ذات واقع خارجي تنطبع صوره في الذهن و يستنزله الإنسان من ذهنه إلى قوله الألفاظ ليقدمه إلى الآخرين متخدزاً من الصورة اللغوية وسيلة لنقل الفكر وأسلوباً للتواصل.

والنظم—عند البرجاني—يعني مطابقة الصورة اللغوية في حملها المعنى للصورة الذهنية.

ولا يتم النظم—في رأيه—إلا بالتعليق، ويعني به ربط اللفظ بالأخر وفق النظام النحوي للجملة.

قال موضحاً نظرية النظم: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتباها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو—إذن—نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»<sup>(٢)</sup>.

وقال موضحاً نظرية التعليق: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وبين بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما مخصوصه، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا مخصوص لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تبع الأسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجبيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تقييضاً، (أو) أن تتلوخى في كلام هولاء ثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تزيد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من

(١) معجم علم اللغة النظري

(٢) دلائل الإعجاز ٤٠

الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس.

وإذا كان لا يكمن في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء وما يتصور أن يكون فيه ومن صفتة، بأن بذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النص ندرك — وبوضوح — أن فكرة التعليق عند الجرجاني تعني النظام النحوي لصياغة الجملة، وليس هو الإعراب فقط، كما فسره به الدكتور حسان، ذلك أن الإعراب أو الموضع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموضع الإعرابي أو الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة التي تمثل في المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحوية، وليس نظام الجملة ككل.

وأحال قوياً أن الدكتور حسان تأثر في هذا بالدكتور أنيس وما أثاره في محاولته لإلغاء الإعراب من ظاهري (الموضع) و(القرينة).

٣— فسر الدكتور حسان الإعراب بالعلامة الإعرابية<sup>(٢)</sup> واعتبره إحدى القرائن التي تتضاد فيما بينها لبيان المعنى النحوي.

واعتعداد العلامات الإعرابية إحدى القرائن النحوية أمر مفروغ منه عند النحاة، ولكن يؤخذ عليه هنا اعتقاده الإعراب هو العلامات الإعرابية، وهو — كما أوضحت قبل — الرفع والنصب والجر، والعلامات الإعرابية إحدى القرائن التي يستدل بها عليه.

والإعراب المدلول عليه بالقرائن النحوية — والتي منها العلامة الإعرابية — هو الذي يحدد لنا المعنى النحوي للكلمة في الجملة أو الوظيفة النحوية لها.

والقول بأن الإعراب هو العلامة الإعرابية هي المفارقة التي وقع فيها أكثر من تصدى لنقد العامل والإعراب — كما أسلفت.

٤— إن الدكتور حسان في كتابه (اللغة العربية: معناها ومبناها) قدم الفكرة البديل لفكرة العامل النحوي، وهي فكرة القرائن، إلا أنه حتى الآن لم يقدم (القواعد والتطبيق) كما فعل الدكتور المخزومي حيث قدم البديل فكرة ومنهجاً وتطبيقاً.

ومن خلال البديل التطبيقي يعرف مدى نجاح الفكرة وأهميتها علمياً، وإن كانت القرائن

(١) المصدر السابق ٤٤-٤٥

(٢) انظر: اللغة العربية ٢٠٦

—فيما أرى— هي الفكرة التي تتمشى وطبيعة اللغة العربية كظاهرة اجتماعية، والحق يقال أن الدكتور حسان أولاًها من الاهتمام في بحثها ودراستها بالقدر الذي تتطلبه وتستحقة.

### رأي محمد الكسار:

تهدف محاولة الأستاذ الكسار في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) إلى تنقية وتهذيب النحو مما شابه أو علق به من مدخلات غير عربية، ليخلص بعد ذلك عربياً أصلياً، يلتقي وطبيعة الذهن العربي والبيئة العربية في بساطتها ويسراها.

فالأستاذ الكسار يرى أن النحو القائم غير عربي، لأنه في وضعه الفكري وصياغته الفنية لا يتمشى وطبيعة الذهن العربي الذي لم يعرف التفلسف والتعمق في طرح الأفكار، أو في صياغة التراكيب وأساليب استعمال اللغة.

وذلك لأن الحركات الإعرابية التي ربطها علماء النحو بالعامل النحوي لم تكن في ذهن الإنسان العربي هكذا، وإنما كانت «رموزاً صوتية مختصرة، استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعالية المختلفة في الأفعال وعن درجة المشاركة في أداء هذه الفعالية في الأسماء المعرفة»<sup>(١)</sup>، وهذا الرابط جاء من المنطق اليوناني، إقرأ — مثلاً — قوله : يبدو من كلام خاتمة المحققين (ابن هشام) أنه متأثر جداً بنظرية العوامل والمنطق الصوري اليوناني المستمدة منه في الأصل»<sup>(٢)</sup>.

ولأجل هذا نادى الأستاذ الكسار بنظريته في (ربط الحركة الإعرابية بالفعالية).

وفي رأيه أن الفعالية المشار إليها تنتظم الحركات الإعرابية عند العرب في ثلات درجات ، هي : القوة والتوسط والرکود.

وسمى مرتبة القوة بـ(العمدة) ، ومرتبة التوسط بـ(الوسيط) ومرتبة الرکود بـ(الفضلة).

وزع الحركات عليها وفق ما توصل إليه من فهمه لها وتبعه لاستعمال العرب إياها في مختلف تراكيب الجمل وأساليبها إلى الآتي :

الضمة للقوة (العمدة).

الكسرة للتسط (الوسيط).

الفتحة للرکود (الفضلة).

وصنف أبواب النحو وفقها كالتالي :

العمدة للمرفوعات.

(١) المفتاح ٢١٨

(٢) المفتاح ٢٠٩

الوسيل لل مجرورات .  
الفصلة لل منصوبات .

والأستاذ الكسار يريد أن يستبعد بهذا ربط الحركات الإعرابية بالعوامل النحوية ، لأنه تعليل غير عربي ، بسبب أنه مستعار أو مستورد من المنطق اليوناني .

والتعليق الذي يمكن أن يكون عربياً هو أن نربط الحركة الإعرابية بالفعالية ، لأن هذا الربط يلتقي وطبيعة الذهن العربي ، ويُسر مقومات البيئة العربية .

والطريق إلى تعریف النحو - في رأيه - هو أن نسمح لأنفسنا بفتح باب الاجتهداد في النحو ، حتى نستطيع أن نفسح المجال لأمثال النظرية التي نادى بها إلى الدخول في عالم الدراسات النحوية ، وأن نقوم أيضاً بتحرير النحو من كل مادخله من مفاهيم أو معايير أو أفكار فلسفية أو منطقية ، وما تسرب إليه من عجمة الشعوبين .

وليدلل الأستاذ الكسار على عروبة النظرية - مضافاً إلى ما أشرت إليه - قام بتتبليه (الجملة العربية) بـ (الخيمة العربية) ، كما فعل الخليل بن احمد الفراهيدي ، وهو يوضع (علم العروض) حيث شبه بيت الشعر بيت الشعر .

قال : «إن العرب المعربين استخدمو الحركات الثلاث (الضمة . الكسرة . الفتحة) لتحديد وظيفة الاسم في الجملة وبيان مدى مشاركته في الحدث الذي تبني عليه .. وفي الوقت نفسه جعلوا عناصر هذه الجملة مشابهة لعناصر بيت الشعر ، فخصصوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعاً كالعماد في الخيمة ، والكسرة بالوسيل ليكون مجروراً كالطنب المشدود ، والفتحة بالفضلة اشعاراً بضآل الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة ، شأنها في ذلك شأن الوتد الصغير» (١) .

هذه هي خلاصة ما أتى به الأستاذ الكسار وهدف إليه من وضع كتابه (المفتاح لتعريب النحو) .

ويلاحظ عليه :

١ - إن نظريته في ربط الحركات الإعرابية لا تخرج عن كونها تعليلاً نحوياً من ناحية ، وعن كونها محاولة في تطوير النحو إلى ما هو أيسر من ناحية أخرى ، وبخاصة في مجال النحو التطبيقي .

٢ - إن الأستاذ الكسار الذي هاجم النحاة لتأثيرهم بالفلسفة هجوماً عنيفاً لا هوادة فيه ولا رحمة ، هو الآخر يتاثر بالفلسفة في أكثر من موضع من كتابه ، فمثلاً : في الصفحة ١٤٨ يصف الضمة

(١) المفتاح ٢٢٧

بأنها أشرف الحركات، ومن المعلوم أن (الأشرافية) مفهوم أو تعبير فلسي .. كما أنه في الصفحة ١٥٠ من كتابه يستخدم القاعدة الفلسفية المعروفة والمشهورة (النقيدان لا يجتمعان) التي عبر عنها بالقاعدة المنطقية، قال : « واستكمالاً لبحث النداء من وجهة النظر الجديدة التي تنفي فكرة بنائه أصلاً ، لابد لنا من إيجاد تعليل مقبول ومستساغ لعدم تنوين المنادي عندما يكون مفرداً علمًا أو نكرة مقصودة باعتبار أن عدم تنوين المدل بأل مبرر بالقاعدة المنطقية التي تقول : (النقيدان لا يجتمعان) ، والنقييدان في المدل بآل هما (آل) الدالة على التعريف و (التنوين) الذي يفيد التكير».

في الحوار الذي دار بين الأستاذ الكسار والأستاذ عباس حسن<sup>(١)</sup> يؤكّد الكسار على أن (إن) في مثل قولنا : (إن الشمس ساطعة) مسند، و(ساطعة) مسند إليه، وذلك لأن (إن) تفيد التوكيد، وهو— هنا— منسوب إلى (السطوع)، أما (الشمس) فهي— في رأيه— فضلة. ولا ادرى من أين أفاد الأستاذ الكسار هذا؟!.. وكلنا يعلم أن من له أدنى إمام بأساليب اللغة العربية وتراكيبيها يدرك— ببداية— أن التوكيد هنا مسلط على الإسناد وهو نسبة السطوع إلى الشمس ، وهكذا جل معاني الحروف تنصب على النسبة (الإسناد) ، ولنأخذ مثلاً لتأكيد ما قلته أكثر هو قولنا : (والله إن الشمس لساطعة) ، فإن القسم — في الجملة— المستفاد من (الواو) لم يسند إلى (السطوع) لذاته ، وإنما هو متوجّه إلى نسبة السطوع للشمس لأنها هي المقصود إثباتها وتوكيد ذلك بالإثبات . ويعيني أن الأستاذ الكسار لوعاد وتبع استعمالات حروف المعاني لوجد ما قلته في وضوح. يعني عن البيان<sup>(٢)</sup>.

وإحال أن منشأ هذه المفارقة عند الكسار هو اعتباره الإسناد أمراً مرتبطاً باللفظ . والذي عليه النهاة أن الإسناد يرتبط بالمعنى ، وعليه فالمتكلّم عندما يسند معنى حرفيًّا لا يسنته إلى الخبر لذاته ، وإنما يسنته إلى نسبة الخبر إلى المبدأ ، أو الإسم لإثبات الواقع أو الالاقع أو نفيهما . وأخيراً يبدو لي أن الأستاذ الكسار رجع إلى ما قاله النحاة القدامى وأعطاه شيئاً من الإيضاح والبلورة ثم أفرغه في نظريته التي وسمها بـ(الفعالية) ، من أمثل قول ابن الناظم في شرحه على الأليةفه : « وأنواع الإعراب في الاسم ثلاثة : رفع ونصب وجر ، ولا رابع لها ، لأن المعاني التي جيء بها في الاسم لبيانها بالإعراب ثلاثة أجناس :

١— معنى هو (عمدة) في الكلام لا يستغني عنه كالفاعلية ، وله (الرفع) .

(١) انظر: المفتاح ١٤٤-١٤٥

(٢) يراجع: اللامات للمؤلف ٥٣-٦٣

- ٢— ومعنى هو (فضلة) يتم الكلام بدونه كالمفعولية، وله (النصب).  
 ٣— ومعنى هو (بين العمدة والفضلة)، وهو المضاف إليه نحو (غلام زيد)، وله (الجر).

وأما الفعل المضارع فمحمول في الإعراب على الاسم فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم.

فأعرب بالرفع والنصب إذا لم يمنع منها مانع.  
 ولم يعرب بالجر، لأنّه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها، لأن الإضافة إخبار في المعنى، والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلًا، فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم.

والرفع بضمّة نحو (زيد يقوّم).

والنصب بفتحة نحو (لن أهاب زيداً).

والجر بكسرة نحو (مررت بزيد).

والجزم بسكون نحو (لم يقُم زيد).

وقد يكون الإعراب بغير ما ذكر عن طريق النيابة»<sup>(١)</sup>.

وقول الرضي: «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبدأ والخبر.

وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر.

وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفّها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها.

ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنّه فضلة»<sup>(٢)</sup>.

وقول السيوطي: «أنواع الإعراب أربعة:

- ١— الرفع: وهو إعراب العمد.  
 ٢— والنصب: وهو إعراب الفضلات.

(١) ص ١٠

(٢) شرح الكافية ٢٠/١

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فشخص به العمدة لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبدأ والخبر، والفضلات كثيرة، إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى وال الحال إلى مالا نهاية له، وما كثرتداوله فالأخف أولى به.

٣— والجر: وهو ما بين العمدة والفضلة، لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب<sup>(١)</sup>.

فكما يرى القارئ أن الأستاذ الكسار—على ضوء هذه النصوص وأمثالها—قام بما يلي:

- ١— استعمل في نظريته المصطلحين (العمدة) و(الفضلة) بما هما من مدلول عند النحاة، وفي بابيهما (المروعات) و(المنصوبات).
- ٢— وضع مصطلح ( وسيط ) لما هو بين العمدة والفضلة مستخلاصاً له من واقع تعبيرهم: (بين العمدة والفضلة) الذي يعني (الوسط) أو (المتوسط) أو (ال وسيط ).
- ٣— ربط الحركات الإعرابية بواقعها الصوتي ربطاً يقوم على ما للحركة من كمية ايقاعية تمثل في نوعيتها من القوة والضعف، أو الثقل والخففة، كما جاء في نص السيوطني.
- ٤— أهل ذكر (الجزم) مع ذهابه إلى أن الأفعال جميعاً معربة<sup>(٢)</sup>.
- ٥— سحب تسمية العمدة التي هي للرفع، والفضلة التي هي للنصب وال وسيط الذي هو للجر، للحركات فسمى الضمة بالعمدة، والفتحة بالفضلة، والكسرة بال وسيط .
- ٦— اعتبر هذه التسميات مستعارة من واقع تصميم بيت الشعر العربي (الخنيمة)، دونما دليل على ذلك.

والأستاذ الكسار في محاولته هذه كالأستاذ ابراهيم مصطفى نقد نظرية العامل، ولكن ما نادى به من مبدأ ليس بالجديد لأنه مستقى من القديم كما أنه لم يقدم البديل لنظرية العامل، ولعلنا نجد في كتابه (لباب الإعراب) الذي أشار إليه في كتابه المفتاح.

#### الخلاصة:

وننتهي من كل ما تقدم إلى أن عامل الإعراب يتمثل حسب اختلاف الآراء في إحدى النظريات التالية:

١— نظرية العامل:

وتعني أن كل كلمة معربة تتأثر في إعرابها بكلمة أخرى، كانت سبب الإعراب فيها، وتدعى (العامل) .. وهو الرأي النحوى العام.

(١) مع الموسوعة ٢١/١

(٢) انظر: المفتاح ١٨٤ وما بعدها

## ٢— نظرية المعاني الإعرابية:

ويقصد بها أن لكل حركة إعرابية معنى تدل عليه ، فالضمة للإسناد ، والكسرة للإضافة ، والفتحة للخفة ، والمعنى الحركي هو الذي يبين وظيفة الكلمة في الجملة .. وهو رأي الأستاذ ابراهيم مصطفى وتلميذه الدكتور مهدي المخزومي .

## ٣— نظرية الموقع الإعرابي :

ويراد منها أن لكل كلمة —حسب نظام الجملة العربية— موضعًا في الجملة خاصاً بها ، يدل على معناها النحوي بعنونة القرائن التي تحيط بالكلام وهو رأي الدكتور ابراهيم أنيس .

## ٤— نظرية القرائن :

وتعني أن القرائن التي يقترن بها الكلام لفظياً أو معنوياً أو مادياً هي التي تدل على المعنى النحوي للكلمة في الجملة .. وهو رأي الدكتور تمام حسان .

## ٥— نظرية الفعالية :

وتعني أن الحركات الإعرابية ذات معانٍ مختلفة حسب فعاليتها الصوتية ، فالضمة للقواء ، والكسرة للتتوسط ، والفتحة للركود ، والمعنى الحركي هو الذي يدل على المعنى النحوي للكلمة في الجملة .. وهو رأي الأستاذ محمد الكسار .

ورأيي أننا متى نقينا فكرة العامل من الزوائد الصناعية ، سواء كانت في التقدير أو الإعراب ، وما إليها مما سأذكره فيما بعد ، وأبقينا على فكرة العامل نظرية من نظريات النحو ، واعتمدنا في تحديد إعراب الكلمة في بيان وظيفتها النحوية في الكلام —مضافاً إليها— على الدلائل أو القرائن النحوية التي اعتمدها النحاة استطعنا أن نجمع بين القديم في أصالته والجديد في يسر وسائله ، واستطعنا بذلك أن نحقق هدف هذه النظريات من إلغاء العامل ، وفي الوقت نفسه مع الإبقاء عليه ، ولكن نقياً من الشوائب والزوائد .

والخطورة تكمن —فيما أعتقد— في أننا متى ألغينا فكرة العامل إلغاء تماماً ، سوف يبعد بنا شوط الدرس النحوي بعد جيلين أو ثلاثة أجيال عن الأكثرين منهم جانب كبير من تراثنا العربي والإسلامي ، وهو الذي تشغله فكرة العامل في مفاهيمه وشروحها في جل كتب الشرح الأدبية كشرح ديوان المتنبي وديوان الحماسة ، وكل كتب التفسير على اختلافها وكتب شروح الحديث الشريف ، وكتب الفقه وأصوله ، وكتب البلاغة والنقد القديم ، وكتب شروح الأمثال وشرح المقامات وكتب الأمالي والمحالس العلمية ، وكتب شروح القراءات القرآنية ، وكتب إعراب القرآن ، وكتب معاني القرآن ، وما إلى هذه ، مضافاً إليها تراث النحو والصرف ، وهو تراث ثر وضخم . وسوف ندعوا إلى العودة مرة أخرى لدراسة نظرية العامل وفهم علم النحو وقواعدة على أساس من العامل النحوي لنعود إلى الإرتباط بتراثنا الحضاري وثقافتنا الإسلامية والعربية .

فمن الخير لنا ونحن نعالج مشكلة المقررات النحوية إلا نفع نتيجة نشوتنا بالوصول إلى حل لها في مشكلة بعدها عن تراثنا وثقافتنا.

على أنني أرى أن لا نتطرف فنستبعد أمثال هذه النظريات من الدرس النحوي ، وذلك لأن مجال الاجتهاد في النحو مفتوح ، ولأن فيها آراء ذات أصالة وعمق ينبغي دراستها والاستفادة منها.

على أن يكون مجال دراستها وبحثها (ال نحو النظري) أو (الإعراب النظري) لا (ال نحو التطبيقي) أو (الإعراب التطبيقي)، كما سأوضح هذا فيما يأتي.

# دلائل الإعراب

الدلائل تعني (القرائن) جمع قرينة ، ولفظ (قرينة) على زنة (فعيلة) بمعنى (فاعلة) ، مأخوذه لغة من (المقارنة) بمعنى (المصاحبة) .

ومنه استعيرت الكلمة في اصطلاح العلوم اللغوية لـ :

- ١ – ما يصاحب أو يقارن الكلام من منظومات سياقه ، ويدل على المراد به ، أو ما ينطوي عليه الكلام نفسه ، ويدل على المقصود منه .
- ٢ – ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات أو ما تنتطوي عليه بيئة الكلام من أعراف أو وقائع أو ما إليهما .

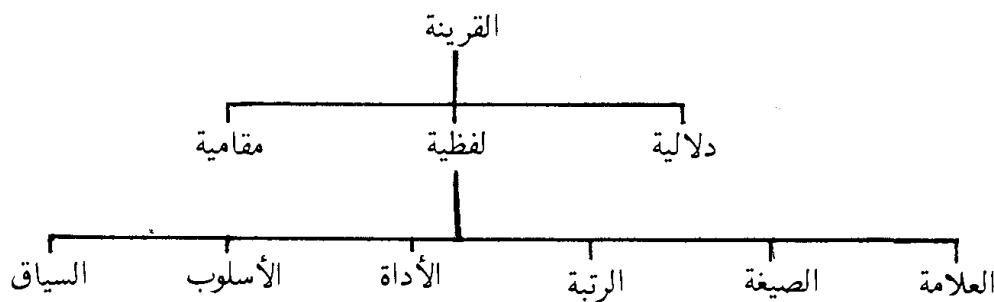
واصطلاح على الأولي بالقرينة (اللفظية) و(المقالية) و(القولية) .. وعلى الثانية بالقرينة (المعنوية) و(المحلية) و(المقامية) أو (قرينة المقام) .

وقد تعرف الأولى بـ(سياق الكلام) أيضا ، وبخاصة في الترجمات الحديثة لكلمة context الانجليزية .

وقد يعبر عن القرينة بـ (الدليل) ، لأنها تدل على المقصود من الكلام ، ويؤثر جمعه باعتبار معناه وهو (القرينة) فيقال (دلائل) .. وعلى هذا تأتي القرائن مرادفة للدلائل – كما ألمحت .. ومن هنا فدلائل الإعراب تعني قرائن الإعراب .

وقرائن الإعراب هي التي يعتمدتها المتكلم أو الكاتب عند صياغة الكلام ، وكذلك السامع أو القاريء لفهم مدلول النص في تعيين أو معرفة الموقع الإعرابي للكلمة .

وهي كما في الجدول التالي:



والقرائن اللغوية الست وكذلك المقامية هي القرائن التي ذكرها النحاة في طوابيا تطبيقاتهم الإعرابية والنحوية.

والقرينة المقامية أو المعنوية هي التي تعين وتحدد لنا فاعل الأفعال المضارعة للمتكلم والمخاطب (أ فعل . ن فعل . تفعل ) لأن المتكلم حاضر للمخاطب ، والمخاطب حاضر للمتكلم ، والحضور من أوضح القرائن المادية أو المقامية .

ومن هنا لم يذكر اللفظ الدال على المتكلم أو المخاطب اكتفاء بقرينة (الحضور) واعتماداً عليها لأنها هي التي تحده وتعينه .

وفي ضوء لا يحتاج إلى تقدير الفاعل بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) كما يصنع النحاة ، لأنه تقدير صناعي لا يفتقر إليه معنى الكلام ، وإنما فرضته الصناعة النحوية ليتم للجملة ركناها الأساسيةان (المسند إليه والمسند) حسب ما اصطلحوا عليه في تعريف الجملة .

أما ونحن نذهب إلى أن الكلام هو (اللفظ المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها) ولا نفرق في ذلك بين أن تكون الجملة اسنادية تشتمل على مسند إليه ومسند وأن تكون بسيطة (غير اسنادية) كما في ما نحن فيه ، فلا نحتاج إلى هذا التقدير الصناعي .

وفي قول المبرد الآتي إشارة واضحة إلى مثل هذه القرينة الحالية ، إلا أنه اعتمدتها دليلاً على التقدير ولم يستغن بها عنه أحذأ بمبدأ التقدير الصناعي المتسالم عليه بينهم : « وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف ، وذلك قوله : (رأسك والحائط) و(رأسه والسيف يافتي) ، فاما حذف الفعل للإطالة والتكرير ، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال »<sup>(١)</sup> .

وأعني بقرينة الدلالة : التصور الذهني لمعنى ومدلول الوظيفة النحوية من فاعل ومبتدأ وخبر وقييز وحال ومفعول ومستثنى .. والخ .

(١) المقتصب ٢١٥/٣

سواء اكتسب هذا التصور الذهني من تعلم قواعد العربية ومعرفة تعاريف هذه المفاهيم النحوية وأمثلتها ، أو من ممارسة اللغة والتعامل معها ،

ذلك أننا لا نستطيع أن نعي (الفاعل) — مثلاً — في جملة ما إذا لم نكن قد فهمنا معنى الفاعل ، وألمنا بمفهوم النحو .. وهكذا .

وهذه القرينة لابد من وجودها أثناء الإعراب مع كل كلمة نقصد إعرابها ، سواء كان ذلك الوجود تلقائياً ، أو استحضاراً علمياً .

ومن هنا تأتي هذه القرينة أهم القرائن النحوية في فهم الإعراب وتطبيقه .  
وأسميتها بـ(الدلالية) أخذأً من مدلول الوظيفة النحوية الذي هو معناها ومفهومها .  
أما القرائن اللغوية فهي كالتالي :

١— العلامة: وقد حصرتها — فيما تقدم — بالحركات الثلاث ، وهي تنقسم إلى :

أ— الحركات القصيرة وهي : الضمة والفتحة والكسرة .

ب— الحركات الطويلة وهي : الواو والألف والياء .

ومواضعها : الأسماء المتغيرة ، وهي التي تعرف في رأي النحاة بما يعرب بالحركات الظاهرة أو بالحرروف .

وذلك لأن جميع الأفعال — فيما أرى — مبنية ، كما أوضحت هذا في كتابي (دراسات في الفعل)<sup>(١)</sup> ، والحرروف جميعها مبنية بالاتفاق ، ولأن جميع الأسماء — فيما أرى — معربة ، ومنقسمة — باعتبار وجود الحركة على آخرها ولا وجودها وتغير الحركة ولا تغيرها — إلى :

أ— اسم متغير: وهو ما اختلفت عليه الحركات الإعرابية .

ب— اسم ثابت: وهو ما لازم آخره علامة واحدة سكوناً كانت كالأسماء المقصورة والمنقوصة في حالي الرفع والجر ، أو حركة كالاسم المضاف ليء المتكلم وأمثاله من المفردات .. وهي جميع الأسماء التي تعرف في رأي النحاة بالإعراب التقديرية أو الإعراب المحلي — وسيأتي ذلك زيادة توضيح في موضوع (مادة الإعراب) .

٢— الصيغة :

ويراد بها بجزء الكلمة على هيئة خاصة للدلالة على معنى معين ، كما في الظواهر التالية :

أ— صيغة الفعل المبني للمعلوم ، التي تدل على أن مرفوعها فاعل .

(١) انظر: موضوع (بناء الفعل) ص ٦١

- بــ صيغة الفعل المبني للمجهول، التي تدل على أن مرفوعها نائب فاعل.
- جــ صيغة المفعول المطلق إذا كان مصدراً التي تدل عليه بمعونة قرينتي العلامة (الفتحة) والدلالة.
- دــ صيغة المفعول له التي لا تأتي إلا مصدراً فتدل عليه بمساعدة قرينتي العلامة (الفتحة) والدلالة إذا كان منصوباً، أو قرينتي العلامة (الكسرة) والدلالة والأداة (لام التعليل) إذا كان مجروراً.
- هــ صيغة الضمائر لأنها تدل على الحالة الإعرابية للضمير رفعاً أونصباً في الضمائر المنفصلة، ورفعاً أونصباً وجراً في الضمائر المتصلة.

#### ٣ـ الرتبة:

وتأتي في تعين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به.  
وتقوم قرينتها أو دلالتها في حالة فقدان القرائن الأخرى المعينة والمميزة لكل من المبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول حيث تخضع الجملة للترتيب الأول لها فيعرب الاسم الأول مبتدأ والثاني خبراً في جملة المبتدأ والخبر، وهو ما أشار إليه ابن مالك في قوله:

وامنعه حين يستوي الجزآن عرفاً ونكراً عادمسي بيان  
ويعرب الاسم الأول فاعلاً والثاني مفعولاً في جملة الفاعل، وهو ما أشار إليه ابن مالك  
بقوله:  
وآخر المفعول إن ليس حذف

#### ٤ـ الأداة:

ويراد بها ما يعرف بالأدوات العاملة في الأسماء عند النحوة أمثال:

- أــ كان وآخواتها.
- بــ ليس وآخواتها (ما. لا. لات).
- جــ إن وآخواتها.
- دــ لا النافية للجنس.
- هــ ظن وآخواتها.
- وــ واو المعية مع المفعول معه.
- زــ لام التعليل مع المفعول له.
- حــ إلا الاستثنائية وآخواتها.
- طــ حروف الجر.

## ٥- الاسلوب:

وأعني به اختلاف الحركة الإعرابية المترتبة باختلاف الترکيب أو الصورة اللفظية،  
كما في أمثلة:

أ— اسم الفاعل المستعمل بأسلوبين هما:

١— أن يكون متوناً فيقتضي الأسلوب مجيء مفعوله منصوباً.

٢— أن يكون غير متون فيقتضي الأسلوب مجيء مفعوله مجروراً بإضافته إليه.

فمن تنوينه يستدل على نصب مفعوله، وبعدم تنوينه يستدل على جر مفعوله بإضافته  
إليه.

ومن شواهد ما جاء في (معاني القرآن) للفراء<sup>(١)</sup>: «قوله (ذلكم وأن الله موهنٌ كيد  
الكافرين) و(موهنٌ) فإن شئت أضفت، وإن شئت نوّت ونصبت، ومثله (إن الله بالغ  
أمره) و(بالغ أمره) و(كاشفاتٌ ضريره) و(كاشفاتٌ ضررها...».

ب— الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بمحضه، وعدم الفصل، كما في الآية الكريمة:  
(وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتلُ أولاً دِهْم شركاؤهم) وهي في قراءة السبعة غير ابن  
عامر، و(كذلك زُيْنَ لـ لكثير من المشركين قتلُ أولاً دِهْم شركائهم) وهي قراءة ابن عامر،  
فكلاً منها أسلوب.

ج— المصدر مع فاعله ومفعوله فله أسلوبان، كل منهما قرينة على تحديد إعراب الفاعل والمفعول،  
ففي الآية القرآنية السابقة لوأخذت شاهداً هنا لجاز أن يقال: (زَيْنَ لـ لكثير من المشركين قتلَ  
أولاً دِهْم شركاؤهم) بإضافة المصدر إلى مفعوله ورفع فاعله، وجاز أن يقال (زُيْنَ لـ لكثير من  
المشركين قتلُ أولاً دِهْم شركائهم) بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله.

د— المصدر المقصود به الدوام فيرفع أو اللادوام فينتصب، مثل: (شَكْرٌ) و(شَكْرًا).  
فإن أريد الدوام فالأسلوب يتطلب رفع المصدر، وإن أريد اللادوام فالأسلوب يقتضي  
نصب المصدر.

## ٦- السياق:

ويراد به نظم الكلام وما يشتمل عليه من دلائل تحدد وتعين إعراب الكلمة التي اقترنـت  
بها، كما في الأمثلة التالية:

أ— قوله تعالى: (وَكَفَلَهَا زَكْرِيَا) فقد قرئ الفعل بالخفيف وهو قرينة على أن (زَكْرِياء)  
فاعـل، وقرئ بالتشديد وهو قرينة على أن (زَكْرِيَا) مفعولـ به.

ب— قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ): عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ، فإن سياق هذه الفقرة من الآية الكريمة والذي  
تسمـ به وهو (وقالت النصارى: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، ذلك قوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يَضَاهُهُنَّ قَوْلَ الَّذِينَ

كفروا من قبل، قاتلهم الله أئمَّةً يؤفكون)، هذا السياق يقتضي تنوين الكلمة (عزير) وإعراب الكلمة (ابن) خبراً لكلمة (عزير)، كما يقتضي كتابة الكلمة (ابن) بالهمزة لأنها لم تقع وصفاً.

وبهذا جاءت قراءة عاصم والكسائي ويعقوب، وقرأ الباقون من العشرة بطرح التنوين دفعاً لالتقاء الساكنين الممثل في التنوين والباء من الكلمة (ابن) لا على اعتبار الكلمة (ابن) صفة، فإن السياق لا يقتضي ذلك — كما تقدم.

قال القراء: «قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه أن ينون لأن الكلام ناقص و(ابن) في موضع خبر لـ(عزير)، فوجه العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجاً إلى (ابن).

إِذَا اكْتَفَى دُونَ (ابن) فوجَهَ الْكَلَامُ إِلَيْهِ يَنْوَنُ، وَذَلِكَ مَعَ ظُهُورِ اسْمِ أَبِيهِ الرَّجُلِ أَوْ كَنِيَتِهِ.

إِذَا جَاؤَتْ ذَلِكَ فَأَخْصَفَتْ (ابن) إِلَى مَكْتَنِي عَنْهُ، مَثَلَ (ابنك) وـ(ابنه)، أَوْ قَلَتْ (ابن الرجل) أَوْ (ابن الصالح) أَدْخَلَتِ النُّونَ فِي التَّامِ مِنْهُ وَالنَّاقِصِ، وَذَلِكَ أَنْ حَذَفَ النُّونَ إِنَّمَا كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُجْرِي فِيهِ الْكَلَامُ كَثِيرًا، فَيُسْتَخْفَ طَرْحُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ.

وقد ترى الرجل يذكر بالنسبة إلى أبيه كثيراً فيقال: (من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان) فلا يجري كثيراً بغير ذلك.

وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام لسكون الباء من (ابن)، ويستقبل النون إذ كانت ساكنة لقيت ساكناً فحذفت استثنائلاً لتحريرها، قال: من ذلك قراءة القراء (عزير ابن الله)، وأنشدني بعضهم:

لتجذبني بالأمير برا      وبالقناة مدعساً مكرراً  
إذا غطيف السلمي فرا

وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون (قل هو الله أَحَدُ اللهُ أَصْمَدُ) فيحذفون النون من (أحد)، وقال آخر:

كيف نومي على الفراش ولما      تشمل الشام غارة شعواءً  
تذهل الشيخ عن بنيه وتبدى      عن خدام العقيقة العذراء  
أراد عن (خدم) فحذف النون للساكن إذ استقبلتها»<sup>(١)</sup>.

وكذلك نلمس اعتماد النحاة لقرينة السياق في أوسع من مجال الإعراب في مثل قول ابن الناظم الذي يصرح فيه بذلك والذي جاء في شرح بيت الألفية في موضوع المفعول معه:  
والنصب إن لم يجز العطف يجب      أو اعتقاد اضمamar عامل تصب

(١) معاني القرآن/٤٣١

«.. وَقَسْمٌ لَا يُشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمِهِ، وَلَا الْوَاوُ مَعَهُ لِلمُصَاحَّةِ، إِمَّا لِأَنَّهَا مُفَقُودَةٌ، وَإِمَّا لِأَنَّ  
الْإِعْلَامَ بِهَا غَيْرُ مُفِيدٍ، فَيُنْصَبُ بِفَعْلِ مُضْمِرٍ يَدِلُّ عَلَيْهِ سِياقُ الْكَلَامِ، مَثَلُ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَلَفَتْهَا تَبْنَىً وَمَاءَ بَارِدًا      حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا

فَ(مَاء) مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ مُضْمِرٍ يَدِلُّ عَلَيْهِ سِياقُ الْكَلَامِ، تَقْدِيرُهُ: (وَسَقَيْتَهَا مَاءً بَارِدًا) .. وَمَثَلُ  
الثَّانِي قَوْلُ الْآخِرِ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزَنَ يَوْمًا      وَزَجَّنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْنَوَنَا

فَ(الْعَيْنَوَنَا) نَصْبٌ بِفَعْلِ مُضْمِرٍ تَقْدِيرُهُ: (وَزَيَّنَ الْعَيْنَوَنَا) ..»<sup>(١)</sup>.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ١١٢



# وظيفة الإعراب

المحت في أكثر من موقف مع بعض الذين تناولوا بالنقد قضية الإعراب ومسألة العامل ، من أن الإعراب ليس هو الحركة الإعرابية ، وإنما هو الرفع والنصب والجر ، أو هو ما يعرف بـ(الحالة الاعرابية) .

ومنشأ المفارقة أن النحاة كثيراً ما يطلقون الحركة الإعرابية أو العلامة الإعرابية ، وهم يقصدون بها الحالة الإعرابية التي هي الرفع والنصب والجر ، من باب التجوز والاتساع في استخدام المصطلح ، ولعل ذلك لأن الحركة هي الأصل في رأيهم ، أو لأنها أغلب في الاستعمال من القرائن الأخرى ، أو لأنها ظهرت في الدلالة والقرینية من سواها من الدلائل ، غالباً ما يغيب هذا عن بعض الباحثين في الحال أنهم يريدون بالحركة العلامة لا الحالة .

ولا يوضح المعنى أكثر أقول : إن لدينا أربع ظواهر نحوية متراقبة فيما بينها ، هي :

## ١ - الكلمة المعربة :

وهي التي تتعاقب عليها الحالات الإعرابية الآتية ، وتشغل موقعاً اعرابياً في الكلام سواء تغيرت حركتها بتغير الحالة أو الموضع أو كانت ثابتة لم تتغير .

## ٢ - العلامة الإعرابية :

وهي الحركة الإعرابية بنوعيها :

أ - الأصوات القصيرة : الضمة . الفتحة . الكسرة .

ب - الأصوات الطويلة : الواو . الألف . الياء .

والحركة الإعرابية - كما تقدم - دليلة من دلائل الإعراب ، وذلك لأنها قرينة من القرائن الدالة على الحالة الإعرابية .

## ٣ - الحالة الإعرابية :

هي : الرفع والنصب والجر .

وهي التي تقوم بوظيفة أو مهمة بيان الموضع الإعرابي أو المعنى النحوي للكلمة في الجملة أو

ما قد يسمى بالوظيفة النحوية للكلمة من فاعلية وما إليها من مرفوعات، ومن مفعولية وما إليها من منصوبات، ومن إضافة وما إليها من مجرورات.

#### ٤- الموقع الإعرابي:

وهو الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في سياق الكلام أو في منظومة الجملة كالفاعلية والمبتدئية والخبرية والمفعولية والحالية والتمييزية والإضافة.. الخ.

وعلى أساس منه فإننا عندما نقول : (وظيفة الإعراب) فإننا نعني بها الدور الذي تقوم به الحالة الإعرابية في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في سياق الكلام أو منظومة الجملة.

والفرق بين العالمة الإعرابية والحالة الإعرابية هو:

- ١- العالمة الإعرابية صوت يتلفظ به ويدرك عن طريق الحس .
- ٢- العالمة الإعرابية قد توجد على آخر الكلمة المعرفة ، إذا كانت من نوع الكلمة المتغيرة كقرينة مستقلة أو متكاملة مع قرينة أخرى أو قرائن أخرى ، وقد لا توجد على آخر الكلمة إذا كانت من نوع الكلمة الثابتة فيسترشد في معرفة الحالة الإعرابية بسوها من القرائن الأخرى .
- ٣- الحالة الإعرابية شيء معنوي اعتباري لا يدرك إلا عن طريق التصور الذهني .
- ٤- الحالة الإعرابية ملزمة للموقع الإعرابي فلا يتصور موقع اعرابي بدون حالة إعرابية ، وبعكسها العالمة الإعرابية قد تقارن الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية إذا كانت الكلمة المعرفة التي تشغل الموقع وتتصف بالحالة من نوع الكلمة المتغيرة ، وقد لا تقارنها إذا كانت من نوع الكلمة الثابتة .

وقد تطرق لتعريف وبيان هذا الدور الوظيفي للإعراب غير واحد من النحاة ، منهم :

١- الزجاجي : قال تحت عنوان (باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام) : «فإن قال : فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه ، واحتاج إليه من أجله ؟

الجواب : أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ف تكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنتيها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضرَبَ زيدٌ عمراً) فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به .

وقالوا : (ضرَبَ زيدٌ) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : (هذا غلامٌ زيدٌ) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه .

وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، و يقدموا الفاعل إن أرادوا بذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقادمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحوين «القطر باً»<sup>(١)</sup> .

وقد تقدم الكلام في رأي قطر ببياناً ونقداً .

ومما يفاد هنا : أن الزجاجي كما أوضح وظيفة الإعراب بدلالة على المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وضافة ، تلكم المعاني التي تتعثر الأسماء وتعاقب عليها وأشار إلى ظاهرتين آخريين هما :

أ— قرینية العلامة الإعرابية من خلال مثاله الأول (ضرب زيد عمرًا) ، ومثاله الثالث (هذا غلام زيد) .

ب— قرینية الصيغة من خلال مثاله الثاني (ضرب زيد) التي تكاملت مع الحركة في الدلالة على نائب الفاعل .

٢— ابن فارس ، قال : «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالاعراب ، وكذلك إذ قال : .... و ( وجهك وجه حر) ... وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه»<sup>(٢)</sup> .

٣— وقال أيضاً : «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولو لا ما ميزَ فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صفة من مصدر ، ولا نعت من تأكيد»<sup>(٣)</sup> .

٤— وقال أيضاً : «فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلًا لو قال : (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده .

إذا قال (ما أحسنَ زيداً!) أو (ما أحسنَ زيد) أو (ما أحسنُ زيد؟) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده .

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، يقولون : (مفتح) للآلة التي يفتح بها .

و(مفتح) لموضع الفتح .

و(مقص) للآلة القص .

و(مقص) للموضع الذي يكون فيه القص .

(١) الإيضاح ٦٩

(٢) الصحابي ٦٦

(٣) الصحابي ٧٧

و(محلٌّ) للقدح يحلب فيه.

و(مَحْلَبٌ) للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن.

ويقولون:

إِمْرَأَةُ (طَاهِرَةٌ) مِنَ الْحِيْضُ لأنَّ الرَّجُلَ لَا يُشَرِّكُهَا فِي الْحِيْضِ، و(طَاهِرَةٌ) مِنَ الْعِيُوبِ لأنَّ الرَّجُلَ يُشَرِّكُهَا فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ.

وَكَذَلِكَ (قَاعِدٌ) مِنَ الْحِبْلِ، و(قَاعِدَةٌ) مِنَ الْقَعُودِ.

ثُمَّ يَقُولُونَ:

(هَذَا غَلَامًا أَحْسَنَ مِنْهُ رَجُلًا) يَرِيدُونَ الْحَالَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ.

وَيَقُولُونَ:

(هَذَا غَلَامٌ أَحْسَنَ مِنْهُ رَجُلٌ) فَهُمَا إِذْنُ شَخْصَيْنَ.

وَتَقُولُ:

(كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟) فِي الْاسْتِخْبَارِ.

و(كَمْ رَجُلَ رَأَيْتُ) فِي الْخَبْرِ يَرِادُ بِهِ التَّكْثِيرُ.

و(هُنْ حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ) إِذَا كَنْ قَدْ حَجَجُنَّ.

و(حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ) إِذْ أَرْدَنَ الْحَجَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ:

(جَاءَ الشَّتَاءُ وَالْحَطَبُ) لَمْ يَرِدْ أَنَّ الْحَطَبَ جَاءَ، إِنَّمَا أَرَادَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَرَادَ بِعِيهِمَا، قَالَ:

(وَالْحَطَبُ).

وَهُدَا دَلِيلٌ يَدِلُ عَلَى مَا وَرَاهُ»<sup>(١)</sup>.

٥ - الفراء ، قال : « ثُمَّ نَظَرَنَا فِي السُّمَاتِ الَّتِي وَسَمِّتَ الْعَرَبُ بِهَا كَلَامَهَا مِنَ الْخُفْضِ وَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فَوَجَدْنَاهُمْ أَدْخَلُوا ذَلِكَ لِلْإِيجَازِ فِي الْقُولِ وَالاِكْتِفَاءِ بِقَلِيلِ الدَّالِ عَلَى كَثِيرِهِ ، فَقَالُوا :

(ضَرَبَ أَخْوَكَ أَخَانَا) فَدَلَّوْا بِرَفْعِ أَحَدِ الْأَخْوَى وَنَصْبِ الْآخَرِ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ خُرُجَ الْكَلِمَتَيْنِ وَاحِدًا فَقِيلَ : (ضَرَبَ أَخْوَكَ أَخَونَا — أَوْ — أَخَاكَ أَخَانَا) لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا فَرْقٌ يَدِلُّ السَّامِعَ عَلَى الضَّارِبِ مِنَ الْمُضْرُوبِ»<sup>(٢)</sup>.

٦ - ابن الحشّاب ، قال : « وَفَائِدَتِهِ (يُعْنِي الإِعْرَابُ ) أَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي لَوْلَمْ يَدْخُلْ الْإِعْرَابَ الْكَلِمةُ الَّتِي تَتَعَاقِبُ عَلَيْهَا تَلْكَ الْمَعَانِي التَّبَسَّتِ .

(١) الصاحبي ١٩١٠ - ١٩١٠

(٢) الزينة ٧٦ / ١

والمثال في ذلك: المسألة المذكورة، وهي قولهم (ما أحسنَ زيداً) و(ما أحسنَ زيداً) و(ما أحسنُ زيداً).

صيغة الكلام واحدة، ومعانيه مختلفة، فإذا نصبت (زيداً) وفتحت النون من (أحسن) كان الكلام تعجباً، وإذا رفعت (زيداً) مع فتح النون (من أحسن) كان الكلام نفياً للإحسان عنه، وإذا رفعت النون من (أحسن) وجررت (زيداً) كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسن ما في زيد، كذلك سألت: أعني زيد أحسن ما فيه أم فمه، إلى غير ذلك مما يصح الاستفهام عنه منه، فلولا اختلاف الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد، التبست هذه المعاني، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللفظ.  
إلى غير ذلك من المسائل التي تبين فيها فائدة الإعراب»<sup>(١)</sup>.

٧— وقال أيضاً— وهو يقسم الإعراب إلى صريح وهو ما دلت عليه العلامات الإعرابية، وغير صريح وهو ما يفهم من الدلائل الأخرى، ومثل له بالضمائر التي تدل بهياتها وصورها على موضع إعرابها—: «وغيره الصريح أن تكون الكلمة على هيئة مخصوصة، ولا إعراب فيها ولا لها، فتدل على ما تدل عليه، وفيها الإعراب، وذلك كالضمير من الأسماء، فإن هيئته وصورته تدل على الرفع إن كان ضمير مرفوع، وعلى النصب إن كان ضمير منصوب، وعلى الجر إن كان ضمير مجرور»<sup>(٢)</sup>.

٨— الرضي، قال: «قوله: (ليدل على المعاني) تعليل لوضع الإعراب في الأسماء.  
اعلم، أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضررين:

أحدهما: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة، نحو (القرء) في الظهور والحيض، و(الضرب) في التأثير المعروف والسير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، (من) للابتداء والتبيين والتبسيط، فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر، لأن جعله لأحد المعنيين— واضعاً كان أو مستعملاً— لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدهما على الآخر أو الآخر، فلا بد للطارئ— إن لم يلزم— من علامة مميزة له من المطرد عليه.. ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة.

وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغير له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند إلى المفعول كـ(رجل)  
وـ(رجال) وـ(ضرب).

(١) المرنجل ٣٤

(٢) المرنجل ٣٢٦

وقد يجتطلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو (مسلمان) و(مسلمون) و(مسلمات) و(زيدي) و(مسلمة) و(مسلم).

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف.

وإن كان طرآن المعنى لازماً للكلمة، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما ترکب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره. وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة.

ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لأن المعنى المحتاج فيه إلى العلامة غير لازم هما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط حتى أن بعدما طرأ بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ.

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه:  
إما معنى كونه عمدة الكلام.  
أو كونه فضلة.

فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات.  
وجعلت في بعض الأسماء حروف المد، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها.

ولم تجتطلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنى والمجموع حرقا التشنيه والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف»<sup>(١)</sup>.

والرضي في نصه المفصل هذا ذكر أكثر من قرينة نحوية ولغوية وضعت في اللغة العربية ل تستخدم في الدلالة على المعاني المختلفة التي تتعاقب على الأسماء منها:  
١— قرينة الصيغة، كما في الألفاظ المشتركة في أكثر من معنى اشتراكاً لفظياً مثل (القرء) و(الضرب) و(ال فعل المضارع) — على رأي من يقول إنه مشترك فيه بين الحال والاستقبال — (من) الجارة.. وكما في أمثال: التصغير وجع التكسير والفعل المبني للمفعول.

(١) شرح الكافية ١٩/٢٠

- ٢— قرينة الإلصاق، كما في أمثال: المثنى والجمع السالم مذكراً ومؤثراً والمنسوب والمؤثر القياسي والمعرف بأي.
- ٣— قرائن المجاز، مقالية كانت أو مقامية.
- ٤— قرينة الوصف والمضاف إليه.
- ٥— قرينة العالمة الإعرابية.
- ٩— الدكتور رافي، قال: «متاز اللغة العربية في شؤون التنظيم syntax بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب، والتي يتمثل معظمها في أصوات مدقصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عدتها من عناصر الجملة. وهذا النظام لا يوجد له نظير في أي أخت من أخواتها السامية، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والأرامية والحبشية»<sup>(١)</sup>.
- ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الإعراب المدلول عليه بالقرائن هو الذي يقوم بوظيفة تحديد الموضع الإعرابي للكلمة المعرفة (الاسم) في الجملة، ويبين لنا وظيفتها النحوية من فاعلية ومفعولية واضافة وما إليها.



# مجالات الإعراب

يقسم النحوة الإعراب إلى ثلاثة أقسام هي :

- ١ - الإعراب الظاهر: وهو ما تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعرفة ،
- ٢ - الإعراب المقدر: وهو مالا تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعرفة ، إما بسبب تعدد ظهورها أو لشلل التلفظ بها ، أو لاشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة فتقدر لذلك ، وتعتبر كأنها ظاهرة .
- ٣ - الإعراب المحلي: ويأتي في المبنيات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية ولا تقدر بسبب علامة بنائتها فتعرب محلاً لا لفظاً

وفي ضوء ما تقدم في موضوع (حقيقة الإعراب) من عرض لتعريفات الإعراب يلاحظ على هذه الأقسام :

- ١ - إن التعريف القائل بأن الإعراب هو اختلاف أو تغير آخر الكلمة المعرفة بسبب تغير العوامل ، يختص -وفق ما يظهر منه- بالإعراب الظاهر فقط ، ولا يشمل الإعراب التقديرية ولا المحلي لأنهما لا اختلاف فيهما ولا تغيير،.. وعليه فهو تعريف غير جامع ، كما يقول المناطقة .
- ٢ - إن التعريف الآخر القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر، يصدق -حسب ما يبدو منه- على التعريفين الظاهر والمقدر فقط ، ولا يشمل الإعراب المحلي ،.. فهو أيضاً غير جامع .
- ٣ - أما تعريف سيبويه القائل بأن الإعراب هو الرفع والنصب والجر فيشمل الأنواع الثلاثة للإعراب -على فرض التسليم بها- وكذلك التعريفان الآخران وفق توجيهي المؤذها المتقدم ذكره في موضوع (حقيقة الإعراب) .
- ٤ - إن اعتبار الإعراب هو الرفع والنصب والجر، واعتبار العلامات الإعرابية إحدى دلائل الإعراب يقتضيان أن لا تكون بحاجة إلى القول بالإعراب التقديرية لأن في القرائن الأخرى

ما يعني بدلاته على الإعراب عن تقدير العلامة، وهذا يساعدنا على القول بإلغاء الإعراب التقديري.

وكذلك الإعراب المحلي لأنك تكون بحاجة إليه أيضاً للأسباب التالية:

- ١ - لأن الإعراب لا يكون إلا في الكلمة المعربة – كما هو صريح تعاريفهم للإعراب –، وأن مفهوم المبني هو ما كان ضد المعرب، والمعرب إنما سمي بهذا الاسم لاختلاف الإعراب عليه، فمفاد هذا: أن المبني هو الذي لا يختلف الإعراب عليه، فوقعه في محل المعرب ينافي اعتباره مبنياً.
- ٢ - إن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان، وهذا يعني أن الكلمة التي تتصرف بالإعراب لا تتصرف بالبناء، والكلمة التي تتصرف بالبناء لا تتصرف بالإعراب، والقول بأن الكلمة المبنية مبنية لفظاً معربة محلاً لا يساعد على رفع الملاحظة أو الإشكال المذكور، مضافاً إلى أنه يؤدي إلى أن الإعراب والبناء أمران اعتباريان، وهما في حقيقةهما ملائساً كذلك، وإنما هما وصفان ذاتيان للكلمة، وعليه إنما أن تكون الكلمة معربة مطلقاً أي لفظاً ومحلاً، أو مبنية مطلقاً – إن صح الإطلاق هنا –، ولهذا كانت الأسماء – فيما أرى – كلها معربة – وسيأتي هذا في موضوع (مادة الإعراب) – وبه ترتفع هذه المنافة الناشئة من القول بالإعراب المحلي، كما أنها بهذه نستطيع أن نلغي الإعراب المحلي من أساسه، لأنه لا مبني لدينا في الأسماء حتى يعرب إعراباً محلياً.

والتنوع الذي ينبغي أن ينبع إلى الإعراب هو أن ينبع على المجالات التالية:

- ١ - الإعراب نظرياً.
- ٢ - الإعراب التعليمي.
- ٣ - الإعراب التطبيقي.

وهو تنويع يقوم على أساس من تعاملنا مع الإعراب كظاهرة لغوية ومادة علمية وطريقة تربية في تعليم قواعد النحو، والإحقيقة الإعراب لا تقسيم فيها.

١ - الإعراب نظرياً.

وأعني به كل ما يرتبط بالإعراب نظرياً من فكر نحوى.

وتقوم الدراسة فيه على الخطوات التالية:

- ١ - تتبع آراء العلماء ونظرياتهم في الإعراب.
- ٢ - الموازنة بينها واسقاط مالا دليل عليه.

- ٣— مناقشة الأدلة لتلكم الآراء والنظريات ومحاكمتها في ضوء الأصول النحوية واللغوية المرعية أو المتبناة.
- ٤— الترجيح بينها باختيار الرأي ذي الدليل الأقوى وهو الذي يلتقي وطبيعة الإعراب كظاهرة لغوية اجتماعية.
- ٥— إضافة الجديد رأياً أو نظرية أو غيرها، إذا كان البحث يسلم إلى ذلك، شريطة أن يكون الجديد مقتنزاً بدليله المعتبر.

وهذا بطبيعته يتطلب إيقاع مجال البحث العلمي والدراسة المتخصصة قائماً، واستمرار باب الاجتهداد في النحو مفتوحاً.

وذلك لأن النحو بوضعه الراهن يتطلب منا إعادة النظر فيه دائماً ليبقى كعلم غضاً طريراً يهب العطاء باستمرار، ولتبلور معطياته وأبعاده العلمية في طريق مسيرة التطور ومتطلبات المعاصرة لتلبية احتياجات المجتمع باستقبال ما يجد من أساليب وتراكيب كلامية للقيام بعملية بوقتها وفق مبادئ النحو ومفاهيمه وظواهره.

ومن الواضح أن هذا النوع من الإعراب هو مجال المتخصصين بالدراسات النحوية.

ومنطلقه الطبيعي هو قول الخليل بن احمد الفراهيدي شيخ المدرستين النحويتين المعروفيين البصرية والكوفية: «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم مالا يحتاج إليه». قال أبو شمر: إذا كان لا يتوصل إلى ما يحتاج إليه إلا بما لا يحتاج إليه، فقد صار مالا يحتاج إليه، يحتاج إليه»<sup>(١)</sup>.

## ٢— الإعراب التعليمي:

وهو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية لتعليم الإعراب وقواعد النحو للمبتدئين ، فلا يرجع إليه إلا في مجال تعليم النحو فقط .  
وتقوم طريقة على الآتي :

- ١— ذكر دلائل الإعراب التي اقتربت بالكلمة المعرفة في النص أو المثال .
- ٢— ذكر الحالة الإعرابية .
- ٣— ذكر الموقع الإعرابي (الوظيفية النحوية) .
- ٤— ذكر الوسائل النظرية والمادية التي تساعده على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلم .

وهذا النوع من الإعراب هو الشائع عند القدماء وبخاصة في كتب الإعراب كإعراب ألفية ابن مالك، وفي كتب شرح الشواهد، وشرح المتون النحوية، وحواشي شروح المتون، وحواشي الحواشي.

وقد عقد ابن هشام الأنباري الباب السابع من كتابه (مغني الليب عن كتب الاعاريب) في كيفية الإعراب، كما عنونه، وقال بعد العنوان: «المخاطب بمعظم هذا الباب للمبتدئون».

وقد نجد ما يلمح إليه وإلى استخدامه منذ العصور الأولى للدراسة النحوية، ومن هذا ما جاء في كتاب (معاني القرآن) للفراء: «ثم قال: ( يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ) فتصب ( حذر ) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك: ( أعطيتك خوفاً وفرقاً ) فانت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فتصبه على التفسير ليس بالفعل ، كقوله جل وعز: ( يدعوننا رغباً ورهباً ) ، وكقوله: ( ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ) ، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضوع ، وليس نصبه على طرح ( من ) وهو ما قد يستدل به المبتدئ للتعليم»<sup>(١)</sup>.

«يريد أنه قد يقرب المفعول لأجله للمبتدئ بما يصلح فيه تقدير من» كما علقه محقق الكتاب.

### ٣— الإعراب التطبيقي:

وأعني به الإعراب الذي ينبغي أن يستعمل بعد اجتياز المرحلة التعليمية، سواء أكان ذلك في دراسة النصوص ونقدتها أو في اعراب الأمثلة وما إلى هذا.

وهو الذي يكتفى فيه بمعرفة الموضع الإعرابي أو الوظيفة النحوية من فاعلية ومفعولية .. الخ.

و يأتي توضيحه في موضوع (طريقة الإعراب).

# مَادَةُ الْإِعْرَابِ

في ضوء ما انتهى إليه البحث من أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر، يكون البناء هو الضم والفتح والكسر، ويضاف إلى هذه العلامات البنائية الثلاث المقابلة لحالات الإعراب علامة رابعة هي السكون.

وقد استقر العرف النحوي على اطلاق المصطلحات الثلاثة: الرفع والنصب والجر (أو المخض) على الحالات الإعرابية.. وعلى اعتبار المصطلحات الأربع: الضم والفتح والكسر والسكون أنواعاً للبناء.

والعلامات الدالة على كل واحد من أنواع الإعراب والبناء التي استقر عليها العرف النحوي هي الضمة للرفع في المبني، والفتحة للنصب في المبني، والكسرة للجر في المبني، والسكون للجذم في المبني — على رأيهم من إعراب الأفعال — والسكون في المبني.

وقد نجد في كتاب سيبويه وما بعده من كتب الأقدمين استخدام الرفعة للرفع، والنصبة للنصب والجرة للجر، ولكن لم يستقر عليها العرف عندما استقرت المصطلحات النحوية، وإنما تم استقراره على ما ذكرت آنفًا، ولو قدر لهذه المصطلحات الأخيرة (الرفعة والنصبة والجرة) أن تستقر وتقر لتمايز الإعراب من البناء في النوع والعلامة.

أما المبنيات في عرف النحويين فهي:

- ١— الحروف، جميعها، وعلى ذلك قام اتفاق الجميع.
- ٢— الفعل الماضي. وعليه اتفاقهم أيضًا.
- ٣— فعل الأمر، في رأي البصريين ومن تابعهم.
- ٤— الفعل المضارع المقترب بإحدى التونين: نون الاناث ونون التوكيد.
- ٥— ومن الأسماء: أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، أسماء الأفعال والأصوات، الأسماء الموصولة، الضمائر، أسماء الإشارة، خلا ما استثنى منها كمثنياتها وبعض مفرداتها.

٦— وهناك هيئات ومفردات أخرى ثبت بناؤها سماعاً.

وما سوى المذكور فهي معربات.

ويلاحظ على هذا التوزيع للمواد النحوية على مفهومي أو بابي المعرب والمبني أنه لا يلتقي والمقياس الذي اخذه أساساً في التقسيم، وهو اعتبارهم الكلمة المعرفة هي ما تتعاقب عليها المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وصفية وما إليها، وتقابلاها الكلمة المبنية وهي التي لا تتعاقب عليها المعاني النحوية.

وذلك لأننا نرى الأفعال التي قالوا بغيرها — مضارعة على رأي الجميع، أو مضارعة وأوامر على رأي الكوفيين — لا تتعاقب عليها المعاني النحوية، وبعكسها الأسماء فإننا نراها جميعها حتى ما تعتبر منها مبنياً في رأي النحاة تتعاقب عليها المعاني النحوية.

من هنا ولأجل التخلص من مثل هذا الإشكال «علل الكوفيون إعراب الفعل المضارع بما علل به البصريون إعراب الاسم وهو اختلاف المعاني عليه، إلا أنهم وسعوا في دائرة المعاني إلى ما يشمل المعاني اللغوية أيضاً، وذلك لأن الفعل لا مختلف عليه المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والخبرية وما إليها، فلم تكن حاجته للإعراب بسببيها، ولكن وجد في الحرف الداخل عليه معان لغوية مشتركة في لفظة تفتقر إلى قرينة معينة، وليست تلك القريئة إلا الإعراب، فمثلاً الحرف (لا) فيه معنى النفي والنهي، وعندما يستعمل مع الفعل المضارع تقوم العلامة الإعرابية بدور تعين المعنى المقصود، حيث تعين الصيمة النفي ويعين السكون النهي.

ونتبين هذا بوضوح من قول المحقق الرضي في شرحه على الكافية ٢٢٧/٢: والفعل المضارع معرب للتشابه المذكورة عند البصريين لا لأجل ورود المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفيون: اعراب الفعل المضارع بالأصل لالتشابه، وذلك لأنه قد يتواجد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلية عليه، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه، وذلك نحو قوله (لا تضرب) رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قوله (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) نصب (شرب) دليل على كون الواو للصرف (أي العطف إلى النصب)، وجزمه على كونها للعطف»<sup>(١)</sup>.

وقول الكوفيين هذا لا ينهض بدفع الإشكال لما أوضحته في بحثي عن بناء الفعل من كتاب (دراسات في الفعل).

ولأنني أشجعت البحث في المسألة هناك لا أرى وجهاً لإعادة البحث فيها بأكثر مما ذكرت لإمكان الرجوع إلى الحديث عنها في المصدر المذكور.

(١) انظر: دراسات في الفعل ٦٤—٦٥

وفي ضوء المقياس النحوي المشار إليه نقول:  
تنقسم الكلمة إلى قسمين: معربة ومبينة.

- ١— والكلمة المعربة: هي التي تختلف عليها المعاني النحوية.
- ٢— والكلمة المبنية: هي التي لا تختلف عليها المعاني النحوية.

و يتم توزيع المواد النحوية على أساس من هذين التعريفين كالتالي:

- ١— الأسماء كلها معربة لاختلاف المعاني النحوية عليها.
- ٢— الأفعال كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها.

٣— الحروف كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها ولا تفاق الجميع على بنائهما.

ولأن الأسماء تتتنوع بسبب حركة الحرف الأخير منها إلى النوعين التاليين:

- ١— ما تغير فيه الحركة— قصيرة أو طويلة— بتغير وظيفتها النحوية، وتتأتي الحركة فيه على هذا الأساس دالة من دوال الإعراب فيه.
- ٢— مالا تغير فيه الحركة، وتتأتي ملازمة له في جميع الأحوال.

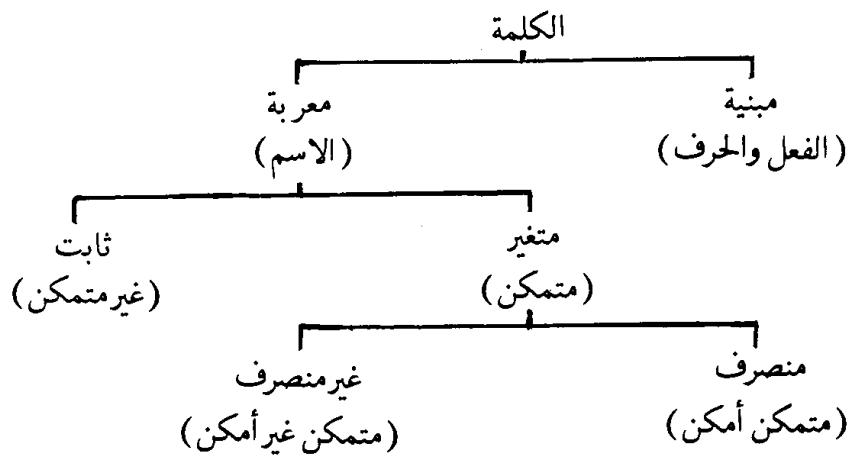
وعلى هذا ينقسم الاسم إلى القسمين المقدمين، ويمكننا أن نطلق على القسم الأول (الاسم المتغير) أو نبني المصطلح القديم وهو (المتمكن) لا للمعنى الذي ذكره له النحاة وإنما على اعتبار أن الاسم هنا تمكنت فيه الحركة من القيام بالدلالة على الإعراب، لأنها ثبتت وجددت على وضعية واحدة، وإدخال أن هذا راجع إلى عامل تاريخي في الاسم.

وأن نطلق على القسم الثاني (الاسم الثابت) أو نبني أيضا المصطلح القديم وهو (غير المتمكن)، وكذلك لا للمعنى الذي ذكره له النحاة وإنما على اعتبار أن الاسم هنا لم تتمكن فيه الحركة من القيام بالدلالة على الإعراب، لأنها ثبتت وجددت على وضعية واحدة، وإدخال أن هذا راجع إلى عامل تاريخي في الاسم.

ويشمل هذا النوع ما يعرف عند النحاة بالأسماء المبنية، وكذلك الأسماء المقصورة والأسماء المضافة للياء المتكلّم والأسماء المحكية والأسماء المجرورة بحرف جر زائد، والأسماء المنقوصة في حالة ثقل التلفظ بالحركة عليها.

وينقسم الاسم المتغير أو المتمكن القسمة التي ذكرها النحاة إلى منصرف وغير منصرف، أو إلى متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

## الخلاصة:



ونخلص من كل ما تقدم إلى أن المادة الإعرابية هي: الأسماء فقط، وبجميع مفرداتها.

# طريقة الإعراب

أعني بطريقة الإعراب – هنا – كيفية إعراب النص بغية تبيان الوظيفة النحوية لكل كلمة فيه.

وقد ألمحت – فيما تقدم – أن للإعراب طريقتين، هما:

- ١ – الطريقة التعليمية.
- ٢ – الطريقة التطبيقية.. وهي طريقة ما بعد مرحلة التعليم.

أما الطريقة الأولى فتقوم على الخطوات التالية:

أ – بيان العلامة الإعرابية إن وجدت .. ويأتي هذا في الأسماء المتمكنة (أو المتغيرة)، أما الأسماء غير المتمكنة (الثابتة) فلا علامة إعرابية فيها ظاهرة ولا مقدرة، ويكتفى هنا ببيان الحالة الإعرابية لها.

ب – بيان الحالة الإعرابية للكلمة.

ج – بيان الوظيفة النحوية للكلمة.

د – بيان الدلائل الدالة على الوظيفة النحوية.

هـ – بيان الوسائل التربوية لايضاح ما ينبغي ايضاحه إعرابياً.

مثال ذلك:

(كتب محمد رسالة إلى أخيه علي المقيم في بغداد)

كتب: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وهو مبني للفاعل.

محمد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لأنّه هو الذي وقع منه فعل الكتابة.

رسالة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، لأنّها التي وقع عليها فعل الكتابة.

إلى: حرف جر.

أخي: مجرور، وعلامة جره الياء لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضارف.

اهاء: مضارف إليه مجرور، ولا علامة له لأنّه اسم غير ممكّن.

علي : بدل من أخ ، مجرور ، وعلامة جره الكسرة ، لأنه يصح حلوله محل المبدل منه .  
المقيم : نعت لعلي ، مجرور ، لأن المعموت مجرور .  
في : حرف جر .

بغداد : مجرور ، وعلامة جره الفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة .. وهكذا ..  
وتقوم الطريقة الثانية على بيان الوظيفة النحوية فقط ، فنقول في مثالنا المتقدم :

كتب : فعل ماض .

محمد : فاعل .

رسالة : مفعول به .

إلى : حرف جر

أخي : مجرور مضارف .

اهاء : مضارف إليه .

علي : بدل مجرور .

المقيم : نعت مجرور .

في : حرف جر .

بغداد : مجرور .

وهكذا .

# تقدِيرُ الإعرَابَ

يدخل تقدير الإعراب باعتباره صناعياً ضمن التقدير الصناعي العام ، وهو (أعني التقدير الصناعي) — فيما أرى — من أهم الموضوعات النحوية التي ينبغي أن تولى ما تستحقه من البحث والدراسة ، لأنها تأتي — فيما أقدر — بنتائج مهمة تساعده مساعدة فعالة وواسعة في عملية تيسير النحو للمتعلمين والدارسين وتحفيظه مما أثقله من آثار حملته إليها أمثال نظرية العامل ونظرية الإسناد ونظرية الإعراب مما لا يلتقي وطبيعة النحو كنظام للجملة العربية بصفتها ظاهرة لغوية اجتماعية .

فكل من تعامل مع النحو درساً أو تدرисاً يعرف مدى تغلغل الفكر الفلسفى والمنطقى في الفكر النحوي عن طريق أمثال النظريات المشار إليها في أعلاه .

ولعل من أهم وأبعد آثار هذه النظريات في الدراسة النحوية هو (التقدير الصناعي) .

ومن هنا رأيت أن أجعل هذا البحث شاملًا للتقدير الصناعي ، ومن ضمنه (تقدير الإعراب) ، مبيناً مفهومه ، ومعرفاً عوامله وأسبابه ، ومثلاً لواضعه و مجالاته وروده واستعماله ، ومناقشاً ما أراه موضع نقاش ، ومنتهاً بذلك إلى تقديم ما أقترب من موقف تجاهه .

إن كلمة (تقدير) بما سأذكره لها من مدليل من أقدم المصطلحات النحوية ، ومن أشهرها انتشاراً على الساحة النحوية ، وأكثرها دوراناً في لغة النحو وبين النحو ، لأننا نقرعوها في أكثر من موضع من كتاب سيبو يه — وهو أقدم كتاب نحوى وصل إلينا — وكذلك في ما تلاه من كتب متعاقبة ومتداة مع مسيرة النحو التاريخية حتى عصرنا الراهن .

وهي كمصطلاح نحوى ترادف (الإضمار) ، وترادف (التأويل) أيضاً ، فقد تستعمل في موضع (الإضمار) ، وقد يستعمل (الإضمار) في موضعها ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى كلمة (التأويل) .

فقد تستعمل كلمة (التقدير) في موضعها ، وقد تستعمل هي في موضع كلمة (التقدير) .

وهذه المصطلحات الثلاثة من تلکم المصطلحات التي تحددنا كتب النحو نظرياً ، ويرجع هذا إلى شهرتها لأنها من المصطلحات النحوية التطبيقية التي يكثر دورانها في كتب النحو وبين النحو ، والتي أعطتها كثرة الاستعمال وضوح معناها حتى أمست من البديهيات التي لا تفتقر إلى تعریف .

والذي يستخلص من معنى لـ(الإِضمار) من خلال استخداماته التطبيقية في كتب النحو هو أن الإِضمار يعني: تقدير كلمة حذفت في اللفظ مع اباقتها في النية . ومن هذه التطبيقات التي تشير إلى هذا المعنى للإِضمار ما يلي :

### ١— سيبويه :

«فأعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجازٍ

أ— فعل مظاهر لا يحسن إضماره.

ب— فعل مضمر مستعمل إظهاره.

ج— فعل مضمر متrok إظهاره .

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله فتقول : (زيداً) ، فلا بد له من أن تقول له : (اضرب زيداً) ، أو تقول له : (قد ضربت زيداً) ، أو يكون موضعياً يقبح أن يعرى من الفعل نحو (أن) (قد) وما أشبه ذلك . وأما الموضع الذي يضمّر فيه وإظهاره مستعمل ، فنحو قوله : (زيداً) لرجل في ذكر ضرب ، تريده : (اضرب زيداً) .

وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتroc إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه (إياتك) إلى الباب الذي آخره ذكر مرحباً وأهلاً»<sup>(١)</sup>.

### ٢— سيبويه :

«هذا باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قوله : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر) و(الماء مقتول بما قتل به إن خنجرأ فخنجر وإن سيفاً فسيف) ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرأ فخنجر ، وإن كان شراً فشر»<sup>(٢)</sup>.

### ٣— الفراء :

«...(كيف تكفرون بالله وكتتم أمواتاً) المعنى — والله أعلم — (وقد كنتم) ولو لا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام لأنّه قد قال في سورة يوسف : (إن كان قميصه قد من دبر فكذبت) المعنى — والله أعلم — (فقد كذبت) ، قوله للرجل : (اصبحت كثرة مالك) لا يجوز إلاً وانت تريده (قد كثرة مالك) ، لأنّهما جيئاً قد كانوا ، فالثاني حال للأول ، والحال لا تكون إلاً باضمار (قد) أو بإظهارها»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٢٩٦/٢٩٧

(٢) الكتاب ٢٥٨/١

(٣) معانٰ القرآن ٢٤/١

٤- الفراء:

«وقوله تعالى: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) انقطع معنى (الختم) عند قوله (وعلى سمعهم) ورفعت (الغشاوة) بـ(على)، ولو نصيتها باضماء (وجعل) لكان صواباً»<sup>(١)</sup>.

٥- المبرد:

إياك إياك المرأة فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب  
فأضمر بعد قوله (إياك) فعلاً آخر على كلامين، لأنه لما قال (إياك) أعلم أنه يزجره  
فأضمر فعلاً يريد: اتق المرأة يافتي»<sup>(٢)</sup>.

٦- ابن حني:

«وقد يضمر فيها (يعني كان) اسمها — وهو ضمير الشأن والحديث — فتقع الجمل  
بعدها أخباراً عنها، تقول: (كان زيد قائم) أي: كان الشأن والحديث زيد قائم»<sup>(٣)</sup>.

٧- ابن السراج:

«الأفعال المنسوبة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: فعل ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز  
إضماره، وفعل ينتصب بحرف يجوز أن يضمر و يظهر.. الخ»<sup>(٤)</sup>.

والذي يستخلص من معنى الكلمة (التأويل) من خلال تطبيقات النحو لها، هو أن التأويل  
يعني: ذكر الكلمة المقدرة.

وما يشير إلى هذا من تطبيقات ما يلي:

١- المبرد:

«وذلك قوله: (إياك والأسد يا فتى)، وإنما التأويل اتق نفسك والأسد»<sup>(٥)</sup>.

٢- ابن السراج:

«فاما (أن) — المفتوحة — فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر»<sup>(٦)</sup>.

٣- ابن السراج:

«وتقول: (سرت حتى أدخلها)، والتأويل: إلى أن أدخلها»<sup>(٧)</sup>.

(١) معاني القرآن / ١٣

(٢) المقتصب / ٢١٣ / ٣

(٣) اللمع / ٣٨

(٤) الموجز / ٧٨

(٥) المقتصب / ٢١٢ / ٣

(٦) الموجز / ٣٩

(٧) الموجز / ٥٧

#### ٤- ابن السراج:

«الثاني: ما انتصب بحرف يجوز اظهاره واصماره، وذلك قوله (يعجبني ضرب زيد وتغضب)، تريده: (وأن تغضب) و(جئتكم لتعطيني) و(لتقوم)، والتأويل: جئتكم لأن تعطيني، ولأن تقوم»<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة استعمال (التقدير) معنى (التأويل) ما يلي:

#### ١- المبرد:

«ألا ترى أنك تقول—إذا أردت المعرفة—: (يارجلُ أقبلُ)، فإنما تقديره: يا أيها الرجل أقبل»<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- المبرد:

«فاما قوهم: (سبحان الله) فتأوليه: (براءة الله من السوء) وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل، فإنما حذف الإضافة إلى الله عزوجل، وهو معرفة، وتقديره—إذا مثلته فعلًا—: تسبیحًا لله»<sup>(٣)</sup>.

#### ٣- ابن السراج:

«وأما قوهم (يا أيها الرجل) و(يا هذا الرجل) فإنهم جعلوا (أيُّ الرجل) منزلة اسم واحد، فـ(أي) في التقدير (مدعى) وـ(الرجل) صفة له وـ(ها) تنبية»<sup>(٤)</sup>.

#### ٤- ابن عقيل:

«(ونحن العرب أخن الناس) وقوله—صلى الله عليه وسلم—: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)، وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء»<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلة استعمال (التقدير) معنى (الإضمار) ما جاء في قول ابن الناظم: «فإن الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل إنما ظاهرة أو مقدرة»<sup>(٦)</sup>.

وقد تستعمل الكلمة (تقدير) في لغة النحو مضافة إلى لفظ (الكلام) أي (تقدير الكلام) فمعنى

(١) الموجز ٧٩

(٢) المقتصب ٢٠٤/٤

(٣) المقتصب ٢١٧/٣

(٤) الموجز ٤٦

(٥) شرح ألفية ابن مالك ١٤٥

(٦) شرح ألفية ابن مالك ٨

عندهم (فحوى الكلام) أو (مدلول الكلام) .. ومن أمثلة ذلك قول ابن الناظم في موضوع (العرب والمبني) ، وهو يشرح قوله أبيه ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من المروف مدنبي  
«وتقدير الكلام: والاسم منه معرب ومنه مبني .. الخ»<sup>(١)</sup>.

وكما لم يعرف النحويون (التقديرين) لم يقسموه أيضاً القسمة التي سأذكرها ولعل ذلك عائد إلى عدم تفرقتهم بين القسمين اللذين سأذكرهما لأن كلاًًاً منهما مرتبط إما بالعمل أو بالإسناد أو بالإعراب ، وما ارتبط بواحد من هذه هو—عندهم—من النحو أصلحة لا دخالة.

ومن خلال استقراء وتتبع التقادير النحوية المذكورة في كتب النحو، يقف الباحث على نوعين من التقدير:

أو همما: ما يقتضيه معنى الكلام أو النص ، وتدل عليه القرائن المحيطة به ، مثل :

١ - ما ذكره سيبويه في قوله: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قوله: (زيداً) و(عمراً) و(رأسه) ، وذلك أنك رأيت رجلاً يتضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت: (زيداً) أي (أوقع عملك بزيده).

أو رأيت رجلاً يقول: (أضرب شرَّ الناس) فقلت: (زيداً).

أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه ، فقلت: (حديثك).

أو قدم رجل من سفر ، فقلت: (حديثك).

استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبرٌ ، فعلٌ هذا يجوز هذا وما أشبهه»<sup>(٢)</sup>.

والقاعدة هذه تقوم على أساس من الاختصار الذي عرف به العرب اعتماداً على الوضعية للمتكلم وما يحيطها من ظروف وملابسات ، والتي يعبر عنها علمياً بالقرائن الحالية أو المقامية ، ذلك أن «من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه» كما يقول الفراء<sup>(٣)</sup>.

ففي كل الأمثلة التي ساقها سيبويه مستخلصاً إليها من واقع الحياة الاجتماعية اللغوية التي يعيشها العرب ، يعتمد في اختصار الكلام فيها وتقليله على القرائن الحالية.

(١) شرح ألفية ابن مالك

(٢) الكتاب ٢٥٣/١

(٣) معاني القرآن ٢/١

ومن هنا يأتي التقدير أو التأويل بياناً للمحذوف اختصاراً، ففي المثال الأول كان الكلام مؤلفاً من الجملة التالية (اضرب زيداً) أو (اشتم زيداً) أو (اقتل زيداً) فحذف الفعل للاختصار اعتماداً على قرينة الحال.

وفي المثال الثاني كان قام الكلام (اضرب زيداً) وحذف الفعل للاختصار اعتماداً على قرينة الحال التي سبقت الكلام وهي قول الرجل (أضرب شرّ الناس)، ولك أن تعتبرها قرينة مقالية متى بقيت مصاحبة للجملة المختصرة.

وهكذا في بقية الأمثلة:

٢— ما ذكره سيبويه في الباب نفسه في قوله: «من ذلك قول العرب في مثلٍ من أمثالهم: (اللهم ضبعاً وذئباً) إذا كان يدعون بذلك على غنم رجل وإذا سألهما ما يعنون؟ .. قالوا: (اللهم اجمع — أو اجعل — فيها ضبعاً وذئباً) وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»<sup>(١)</sup>.

والقاعدة فيه تقوم على أساس من الاختصار أيضاً، ولكن اعتماداً على شهرة الجملة المستعملة والعلم بالمحذوف كما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: «لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار».. فلو قدر الفعل هنا تأويلاً يأتي تقديره بما يتطلبه معنى الكلام.

٣— ما ذكره سيبويه وفي الباب نفسه في قوله: «ولو رأيت ناساً ينظرون الملل — وأنتم منهم بعيد — فكبروا، لقلت: (الملل وربُّ الكعبة) أي أبصروا الملل»<sup>(٢)</sup>.

وهذا — أيضاً — من النوع الأول الذي يختصر فيه الكلام اعتماداً على قرينة الحال.

٤— ما ذكره الفراء من قوله — وهو يستشهد لترك الجواب —: «ومنه قوله: (ولو أن قرآنًا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل الله الأمر جيغاً)، وترك الجواب في القرآن كثير، لأن معاني الجنة والنار مكرر معروف»<sup>(٣)</sup>.

يعني بالجواب هنا (جواب لو)، وهو ما يقتضيه السياق ليتم به الكلام، ولكنه حذف اختصاراً للعلم به، لأنه من معاني الجنة والنار، وهي أمر مكرر معروف، كما يقول:

٥— ما ذكره الفراء في تفسير الآية الكريمة: (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) من قوله: «فإنه أراد: (حب العجل)، ومثل هذا مما تمحظه العرب كثير، قال الله: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) والمعنى (سل أهل القرية وأهل العير)، وأنشدني المفضل:

حسبت ب GAM راحلتني عنانًا  
وما وهي ويبَ غيرك بالعنان

---

(١) الكتاب/٢٥٥

(٢) م.ن

(٣) معاني القرآن/٩٧

ومعناه (بغام عناق) ، ومثله من كتاب الله (ولكن البر من آمن بالله) معناه — والله أعلم — (ولكن البر من فعل هذه الأفعال التي وصف الله) .. الخ»<sup>(١)</sup>.

فالتقدير هنا تأوهلاً مما يقتضيه المعنى .

وقد أشار الفراء إلى هذا النوع من التقدير مفصلاً معناه ومعروفاً قاعده التحوية بقوله : « وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره ، كقولك : (قد أصاب فلان المال فبني الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن) فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ، ولا على الدواب ، ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليسار ، فحسن الإضمار لما عرف .

وأما ما لا يحسن فيه الضمير (يعني الإضمار) لقلة اجتماعه ، فقولك : (قد اعتدت مباركاً أمس وأآخر اليوم يا هذا) وأنت تريد (واشتريت آخر اليوم) لأن هذا مختلف ، لا يعرف أنك أردت (ابتعدت) .

ولا يجوز أن تقول (ضررت فلاناً وفلاناً) وأنت تريد بالآخر : (وقتلت فلاناً) لأن ليس هنا دليل .

ففي هذين الوجهين ما تعرف به ما ورد عليك إن شاء الله»<sup>(٢)</sup>.  
كما أشار ابن مالك أيضاً إلى قاعدة التقدير اللغوي في (الألفية) من موضوع الابتداء بقوله :  
وتحذف ما يعلم جائز كما تقول (زيد) بعد (من عندكما)  
وفي جواب (كيف زيد) قل (دنس) ف(زيد) استغنى عنه إذ عرف

ومن موضوع الفاعل بقوله :

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل (زيد) في جواب (من قرأ)  
وقد نستطيع أن نطلق على هذا النوع من التقدير (التقدير اللغوي) لأن طبيعة نظام اللغة كظاهرة اجتماعية تتطلبها وتفتبيه ، ولكن يكون في مقابل (التقدير الصناعي) الذي تفرضه صناعة النحو  
كما سيأتي :

وثانيهما : ما يقابل النوع الأول تماماً ، أي أن معنى الكلام لا يقتضيه ، لأنه تام بدونه ، ولا قرينة تدل عليه ، وإنما اقتضته قواعد النحو لا بصفتها نظاماً لغوياً ، وإنما باعتبارها صناعة وعلمًا ، ومن هنا يطلق عليه (التقدير الصناعي) .

(١) معاني القرآن /١ - ٦٢

(٢) معاني القرآن /١ - ١٤

ولا وضح معناه أكثر، وبغية التفرقة بينه وبين التقدير اللغوي نأخذ مثالاً (النعت المقطوع) فإننا عندما نقول (الحمد لله رب العالمين) نعرب كلمة (رب) نعتاً لاسم الجلالة تابعاً له في إعرابه وهو الجر.. ويحوز أن يقطع هذا النعت عن تبعيته للمنعوت بأن يرفع أو ينصب، وفي حالة الرفع يعرب خبراً لمبدأ مذوف وجوباً تقديره (هو)، وفي حالة النصب يعرب مفعولاً به لفعل مذوف وجوباً تقديره (اعني).

والملحوظ في هذا أن كلمة (رب) في المثال مجرورة كانت أو مرفوعة أو منصوبة تعطي معنى النعت، كما أن دلالتها على النعت غير متوقفة على تقدير كلمة أخرى.

وعليه فالتقدير في حالة النصب لم يكن إلا لأن الفتحة على آخر كلمة (رب) أثر إعرابي لا بد له من عامل، كما تفرض ذلك نظرية العامل، وليس هو هنا إلا الفعل (اعني).

فنحن نقدر هنا (اعني) لأن مبدأ أو فكرة العمل النحوي تقتضي ذلك، وفكرة العمل ليست من النحو بصفته نظاماً لغوياً – كما أوضحت ذلك بالتفصيل في موضوع (عامل الإعراب) – وإنما هي من مفاهيم علم النحو بصفته صناعة وعلماء.. فهذا التقدير إذن تقدير صناعي وليس تقدير لغوياً.

كما أن التقدير في حالة الرفع لم يكن إلا لأن الضمة على آخر كلمة (رب) تعني أن الكلمة خبر، لأنه لا يصدق عليها شيء من المفوعات النحوية إلا الخبر.. والخبر وحده لا تتكون منه جملة استناداً لنظرية الإسناد، لأنه مسند، فلا بد له من مسند إليه تتم به الجملة.

فنحن نقدر هنا المبدأ لأن نظرية الإسناد تفرض ذلك.. وفكرة الإسناد ليس فيها العموم والشمول اللذان فرضهما لها النحاة، لأن الجملة كما تكون إسنادية تكون بسيطة (غير إسنادية).

فالتقدير إذن جاء من الناحية الصناعية لأن نظام الجملة لغوياً يفرض ذلك أو يقتضيه.

ونخلص مما تقدم إلى أن التقدير في الدراسة النحوية يأتي على نوعين:

- ١— التقدير اللغوي.
- ٢— التقدير الصناعي.

و قبل أن نذكر نماذج من مواضع التقدير الصناعي وأمثلته، نستعرض أسبابه، لتأتي معرفتها ممهداً لما يجيء بعدها من عرض لأنواعه.

إننا نستطيع أن نحصر أسباب التقدير الصناعي في العوامل التالية:

- ١— العمل.
- ٢— الإسناد.
- ٣— الإعراب.

إن نظرية العامل التي استعار النحاة فكرتها من الفلسفة الإغريقية، والتي تلخص فحواها في

أن كل كلمة تحتوي بها الجملة إما أن تكون عاملاً أو معمولاً أو كليهما ، وأن كل أثر اعرابي في آخر الكلمة العربية لابد له من عامل<sup>(١)</sup> .

إن هذه النظرية وبهذا التصور والفهم لمعناها تفرض ما يلي :

- ١ - في حالة وجود أثر اعرابي ولا عامل له مذكور في الجملة لابد من تقدير العامل .
- ٢ - في حالة وجود عامل يتطلب معمولاً من ناحية صناعية ولم يوجد معموله في الجملة لابد من تقدير المعمول .
- ٣ - في حالة وجود معمول ولا عامل مذكور له في الجملة لابد من تقدير العامل .
- ٤ - في حالة وجود عامل وعدم وجود الاثر الإعرابي الذي يجعله العامل على آخر المعمول لابد من تقدير الأثر الإعرابي .

وستتبين هذا مفصلاً في مواضعه مما يأتي ، ولا بأس في عرض بعض الأمثلة هنا للتوضيح :

١ - الحالة الأولى في مثل : (ألا ماء) فقد ذهبوا إلى أن الفتحة في آخر كلمة (ماء) أثر اعرابي فلا بد له من عامل ، ومن هنا أعرابوا (ماء) مفعولاً به لفعل مذوف تقديره : (ألا أجد ماء) .. مع أن المثال - وكما هو واضح - يدل على معناه المقصود للمتكلم من غير تقدير أية كلمة . كما أن هناك سبباً آخر يفرض التقدير المذكور وهو عدم اشتمال الجملة على عنصريها الأساسية المسند إليه والممسند ، فلا بد إذن من تقديرهما لتتكامل الجملة . فالتقدير هنا لم يكن لأن معنى الكلام يقتضيه ، وإنما كان لأن نظرية العامل ونظرية الإسناد فرضتا ذلك .

وقد صرَّح ابن الناظم بما لنظرتي العامل والإسناد من تأثير في مثل هذا في باب (ظن وآخواتها) في موضوع الاقتصر على أحد المفعولين بقوله : «وأما الاقتصر على أحد المفعولين فجائز إذا دل على الحذف دليل ، وأكثر النحوين على منعه ، قالوا لأن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه»<sup>(٢)</sup> .

٢ - الحالة الثانية ، مثل : (هذا قولي فاحفظ وصدق) فإنهم يقولون في تقديره : (هذا قولي فاحفظه وصدقه) لأن كلاماً من الفعلين متعدد فلا بد من تقدير معموله .. مع أن الكلام لا يتطلب في دلالته على معناه المقصود للمتكلم أي تقدير .

(١) انظر: موضوع (عامل الإعراب).

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٧٩

٣ - الحالة الثالثة ، مثل : (صبراً آل ياسر) فإنهم يعرّبون (صبراً) مفعولاً مطلقاً لفعل مذوف وجوباً تقديره (اصبروا) .. مع أن النص – كما هو واضح – لا يقتضي هذا التقدير في اعطاء معناه المقصود للمتكلم .

٤ - الحالة الرابعة ، مثل : ( جاء مصطفى ) فإنهم يعرّبون (مصطفى) فاعلاً مرفوعاً بضمme مقدرة للتعذر .. مع أن الجملة بينة في دلالتها على أن كلمة (مصطفى) فاعل ، ولكن لأن العامل – كما يفترض النحاة – هو الذي يؤثر الإعراب في آخر الكلمة ، ولأن الإعراب إن لم يكن ظاهراً لابد من تقديره ، قدرها الضمة .

فكل هذه – كما رأينا – تقادير صناعية فرضتها فكرة العمل أو ما يعرف نحوياً بنظرية العامل .

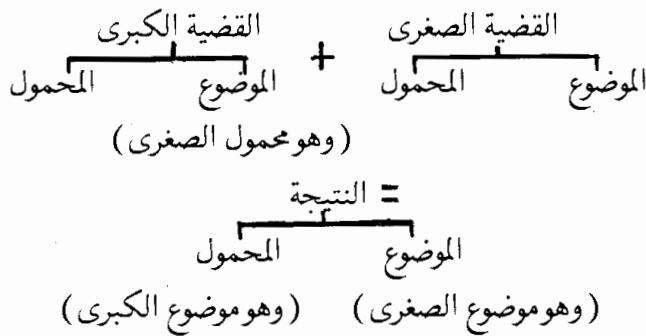
أما نظرية الإسناد فهي الأخرى استعار النحاة فكرتها من المنطق اليوناني ، ففي المنطق المذكور تقسم الجملة – والتي يصطلاح عليها منطقياً بـ(القضية) – إلى حملية وشرطية ، وذهبوا (أعني المناطقة) إلى أنه لابد للقضية إن كانت حملية من أن تتألف من موضوع (و يقابلها المسند إليه في النحو) ومحمول (و يقابلها المسند في النحو) ولا بد لها إن كانت شرطية من أن تتألف من مقدم (و يقابلها الشرط في النحو) وتالي (و يقابلها الجزاء في النحو) .

وعلى ضوئه قال النحاة تأثراً بهذا (فكرة وقسمة الجملة المنطقية) : لابد في الجملة غير الشرطية من مسند إليه ومسند ، وفي الجملة الشرطية من شرط وجزاء .

ولما رأى النحاة أن قسماً من الجمل في اللغة العربية لا يصدق عليه الإسناد ولا التعليق المستعاران من المنطق ، فرضوا مبدأ التقدير لكي تطرد قاعدة الإسناد وقاعدة التعليق .. وكان الأولى بهم منهجياً ، بل المفروض أن يقسموا الجملة العربية وفق ما وقفوا عليه من أمثلتها وجزئياتها في كلام العرب ، لا على أساس من قياسها على قسمة القضية المنطقية ، وذلك لفارق الواضح بين المنطق واللغة ، وهو أن قضايا المنطق لا تعكس واقعاً لغوياً ، وإنما تضع منهجاً علمياً لصياغة الحكم القائم بين شيئين في القضية الحاملة الذي ينتهي إليه الباحث في أية مسألة فكرية ليترتب صورة استدلاله من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة .. ولصياغة الإرتباط القائم بين قضيتين (في القضية الشرطية) في أية مسألة ، وأيضاً ليترتب صورة استدلاله من أجل الوصول إلى المطلوب .

فالمنطق يضع أمامنا صورة الاستدلال و يترك لنا اختيار المادة التي تقولب بتلك الصورة من أية لغة من اللغات ، ومن هنا عبروا عن هذا المنطق بـ(المنطق الصوري) و(المنطق الشكلي) ، ومن هنا أيضاً كان هذا المنطق منهجاً علمياً عالمياً .

وتوضيحاً لذلك نقول: من طرق المنطق للاستدلال الصورة التالية:



ونحن إذا أردنا أن نستدل على فكرة ما أو شيء ما، كما لو أردنا مثلاً أن نستدل على حدوث العالم وأنه مخلوق، وليس بقديم، نقوم بدورنا باستعمال اللغة التي نتكلمها أو التي نختارها ونرتبها وفق هذه الصورة.. فنقول باللغة العربية:

العالم متغير+ كل متغير حادث = العالم حادث

وباللغة الفارسية:

عالٰم متقلب أست+ همه متقلب مخلوق أست = عالٰم مخلوق أست

باللغة الإنجليزية:

The world is changeable+ Everychangeable is created =The world  
is created.

وهكذا باللغات الأخرى.

ومعنى هذا أن اللغة التي تستعمل مادة لصور المنطق هي اللغة العلمية، ومن الممكن قوله أسلوب اللغة العلمية وفق متطلبات الصور المنطقية، ولكن من غير الممكن قوله اللغة الاجتماعية في تحاور أبناء المجتمع وفق قوانين المنطق لأنها سابقة عليها، وأنها تخضع في وضع أساليبها وتطورها للسنن الاجتماعية لا للقوانين العلمية.

فالنظر إلى اللغة بعيدة عن المنطق هو المنهج السليم لمعرفة اللغة كما هي وبطبيعتها.

ولو اتبع النهاة في تعريف الجملة وتقسيمها المنهج المشار إليه لتخلصنا من مشكلة التقدير الصناعي الذي جاءنا بسبب مقايسة الجملة العربية اللغوية على القضية المنطقية العلمية.

والتقسيم السليم —لأنه مأخوذ من واقع أمثلة الجملة العربية— هو أن تقسم الجملة العربية إلى ما يأتي:

١— الجملة الإسنادية.

- ٢— الجملة الشرطية.
- ٣— الجملة الظرفية.
- ٤— الجملة البسيطة.

والجملة الإسنادية هي التي تشتمل على مسند إليه ومسند.

والجملة الشرطية هي التي تشتمل على شرط وجزاء.

والجملة الظرفية هي التي تشتمل على ظرف أو جار و مجرور بعدهما اسم.

والجملة البسيطة هي ما سوى الثلاث، فقد تشتمل على كلمة واحدة اسمًا أو فعلًا و خالفة، وقد تشتمل على أكثر إلا أنها لا إسناد فيها ولا تعليق ولا ظرفية، مثل : جملة النداء (محمد) أو (يامحمد) و جملة الأمر (استقم) و جملة التعجب (ما أكرم زيداً) و (أكرم بزيد) و جملة التحذير (إياك والأسد) .. والخ.

وعلى أساس من وضع الجملة العربية وفق قانون القضية المنطقية ، قال النحاة: عندما تكون الجملة لا مسند إليها فيها لابد من تقديره ، وكذلك إذا كانت غير مشتملة على مسند لابد من تقديره ، ومثلهما ما لو كانت غير مشتملة عليهما معًا لابد من تقديرهما .. وهكذا الأمر في الجملة الشرطية.

ومن أمثلة ذلك الآية الكريمة (سلام قوم منكرون) فقد أعر بوا كلمة (سلام) مبتدأ خبر مذوق تقديره (عليكم) وأعر بوا كلمة (قوم) خبراً مبتدأ مذوق تقديره (أنتم) ، مع أن الكلام بما أحاط به من قرائن حالية لا يتطلب هذا التقدير ، لأن معناه المقصود للمتكلم واضح ، ولكنها نظرية الإسناد التي تقتضي التقدير لستكميل عنصريها لفظياً .

وفي الإعراب قالوا بتقدير العلامة الإعرابية حيث ينبع من ظهورها مانع التعدّر كما في (الاسم المقصور) ، أو مانع التقل كما في (الاسم المنقوص) أو مانع الاشتغال كما في (الاسم المضاف لباء المتكلّم) و (الاسم المحكي) و (الاسم المجرور بحروف جر زائد) ، مع أن العلامة المقدرة هنا ليست قرينة دالة على الإعراب ، لأن الكلمة قد استفیدت معرفة موقعها الإعرابي من قرائن أخرى ، ولكن لأن نظرية الإعراب التي تقول إن الإعراب هو أثر العامل ، فإذا لم يكن مظهراً في آخر الكلمة المعربة لابد من تقديره ، فقدرها العلامة هنا تقديرًا صناعيًّا — كما ترى .

ومن خلال معرفتنا لأسباب التقدير الصناعي نستطيع أن نتعرف أنواع المقدرات ، وهي :

- ١— العامل.
- ٢— المعمول.
- ٣— المسند إليه.
- ٤— المسند.
- ٥— العلامة الإعرابية.

أما مواضع تقدير هذه المقدرات صناعياً فقد رأيت أن استخلص نماذج منها من (ألفية ابن مالك) معتمداً شرحي (ابن الناظم) و(ابن عقيل)، وذلك لأهمية الألفية نحوياً بسبب قيمتها العلمية ومكانة مؤلفها بين النحاة ولانتشارها ويسر تناولها:

### ١— الكلام وما يتألف منه:

كلامنا لفظ مفيد كاستقام      واسم و فعل ثم حرف الكلم

قال ابن الناظم: «ولابد للكلام من طرفين مستند ومستند إليه ولا يكونان إلا اسمين نحو (زيد قائم) أو اسمًا وفعلاً نحو (قام زيد) ومنه (استقام) فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب، تقديره: استقم أنت».

قال ابن عقيل: «ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو (زيد قائم) أو من فعل واسم كـ(قام زيد) وكقول المصنف (استقام) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم انت».

التقدير هنا للإسناد كما هو صريح قوله ابن الناظم وابن عقيل، وهو تقدير صناعي لأن الأمر مفهوم من لفظ (استقام) أي من الأسلوب، والمخاطب معلوم لأنه حاضر للمتكلّم، وليس هناك قرينة حالية أقوى من الحضور.. ففهم المعنى المقصود للمتكلّم لا يقتضي بل ينفي قبول أي تقدير.

والجملة — فيما أذهب إليه — جملة بسيطة (غير إسنادية) تألفت من أسلوب الأمر للمخاطب المفرد وهو (استقام).

والجملة البسيطة لا يشترط اشتتماها على المسند إليه والمسند، ومن هنا لا وجه لتقدير مسند إليه فيها، أولاً لأن معناها لا يتوقف على ذلك، وثانياً لأنها جملة بسيطة لا يشترط فيها اشتتماها على ركي니 الإسناد كما قدمت.

و يأتي استغناؤها عن التقدير مضافاً إلى ما تقدم لاعتماد المتكلّم فيها لبيان مقصوده منها على قرينة مقالية هي (الأسلوب) وقرينة مقامية هي (الحضور).

### ٢— المعرب والمبني:

وسم معتلًا من الأسماء ما

فسؤال الإعراب فيه قدرا

والثاني منقوص ونصبه ظهر

قال ابن الناظم: «المقصور يقدر فيه الإعراب كله لتعذر الحركة على الألف تقول: ( جاءني الفتى ) و(رأيت الفتى ) و(مررت بالفتى ) فـ(الفتى ) أولاً مرفوع بضميمة مقدرة على الألف ، وثانياً منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وثالثاً مجرور بكسرة مقدرة على الألف .

والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسورة قبلها ، ويظهر فيه النصب بالفتحة لحفتها ، تقول : (جاعني القاضي) و(رأيت القاضي) و(مررت بالقاضي) ف(القاضي) أولاً مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، وثانياً منصوب وعلامة نصبه فتحة الياء ، وثالثاً مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء .

وعلى هذا يجري جميع المقصور والمنقوص في الكلام » .

التقدير هنا للإعراب ، وسببه علمياً هو أن الإعراب – في رأي النحاة – إما أن يكون هو التغير الحاصل لآخر المغرب بسبب تغير العوامل ، أو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر المغرب ، وإذا لم يكن ذلك التغير ظاهراً بظهور العلامة الدالة عليه لابد من تقديره وتقدير العلامة الدالة عليه ، وكذلك الأثر إذا لم يكن ظاهراً لابد من تقديره .

وهذا لأننا افترضنا مسبقاً أن الإعراب هو التغير أو الأثر ثم وقفنا على مالا يظهر عليه ذلك فلنجأنا إلى التقدير ليطرد التعريف في جميع الأمثلة .

والملاحظ هنا : أن العلامة الإعرابية التي هي قرينة تدل على الحالة الإعرابية للكلمة من رفع أو نصب أو جر انقلب واقعها فدللت عليها الحالة الإعرابية ، وذلك لأننا إنما قدرنا الضمة في حالة الرفع لأن الكلمة مرفوعة ، وهكذا في النصب والجر ، فأصبح الأمر قلباً لوظيفة العلامة الإعرابية وسلبها منها واعطاءها للحالة الإعرابية ، وهو من المنافاة الواضحة في التعقيد ، والتي ينبغي أن يتبعده عنها منهجياً .. مضافاً إلى أن الحرف الأخير الذي يفترض فيه التقدير معلماً بالسكون ، فالمفروض أن لا تقدر عليه أية حركة ، ويكتفى في اعرابه بأن يقال مرفوع أو منصوب أو مجرور ، لاسيما أنها لانذهب إلى أن العلامة دائماً هي دالة الإعراب ، إذ قد تقترب الكلمة بدليلة أخرى أو دلائل أخرى تغنى عن العلامة ودلالتها .

### ٣ـ المعرف والمبني :

وأي فعل آخر منه ألف  
أو واو أو ياء فمعتلاً عرف  
فالالف انوفيه غير الجزم  
وابد ما كيد عويس مي  
والرفع فيها أنو واحذف جازما  
ثلاثهن تقضي حكمما لازما

قال ابن عقيل : « ذكر .. كيفية الإعراب في الفعل المعتل فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو (زيد يخشى) ف(يخشى) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، و(لن يخشى) ف(يخشى) منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف .. وأشار بقوله : (والرفع فيما أنو) إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو (يدعو) و(يرمي) فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء » .

إذا كان الفعل معتلاً بالألف لابد أن يكون ساكن الآخر لتعذر التلفظ بالحركة مع الألف ،

ولئلا نقع في محدود المعرفة التي أشرت إليها فيما سبق— وهي اعتبار الكلمة مبنية لفظاً معرفة محلاً. لأن الإعراب والبناء وصفان متقابلان، والاتصاف بأحدهما ينافي الاتصاف بالآخر— بسبب التقدير الذي قال به النحاة نقول أولاً ببنائه لعدم تعاقب المعاني النحوية عليه، ونقول ثانياً ببنائه على السكون — كما هو واقعه وطبيعته—، وتصاغ القاعدة كالتالي: الفعل المعتل ماضياً كان أو مضارعاً يبني على السكون<sup>(١)</sup>.

#### ٤— الموصول:

كذاك حذف ما بوصف خفضاً  
كذا الذي جربها الموصول جر  
كمرباً الذي مررت فهو بر  
قال ابن الناظم: «يعني أنه يجوز حذف العائد مجروراً بإضافة الوصف إليه، كما جاز حذفه منصوباً لأنه مثله في المعنى، قال الله تعالى: (فاقت ما أنت قاصِ) تقديره: (فاقت ما أنت قاضيه) وقال الشاعر:

و يصغر في عيني تلادي إذا انشت يميني بادراك الذي كنت طالباً  
و يجوز أيضاً حذف العائد المجرور بحرف جر به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلقاً، كقولك (مر  
بالذي مررت) تقديره: (مر بالذي مررت به) فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه، ومثله قوله تعالى:  
(ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل ما تأكلون منه ويشرب ما تشربون) أي: منه».

إن تقدير الضمير العائد هنا إنما قال به النحاة استفادة من دلالة السياق عليه، مع أن المفروض أن لا يقدر، لأن اقتران الكلام بقرينة السياق يعنيه عن التقدير وذلك لأن القرنية نفسها تدل على المقصود.

#### ٥— الابتداء:

والفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكן  
قال ابن الناظم: «الخبر المفرد لا يخلو إما أن يكون جامداً أو مشتقاً، فإن كان جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ خلافاً للكوفيين، لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق كقولك: (زيد أسد) و(الجارية قمر) على تأويل (هو شجاع) و(هي منيرة).. وإن كان مشتقاً فإن لم يرفع ظاهراً رفع ضمير المبتدأ لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من فاعل إما ظاهراً كما في نحو (زيد ضارب غلامه) وإما مضمر كما في نحو (زيد منطلق) تقديره: زيد منطلق هو».

التقدير هنا للعمل «لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من فاعل» كما يقوله ابن الناظم.

(١) لمزيد الاستبيان ينظر: دراسات في الفعل—بناء الفعل.

والملاحظة هنا تأتي في أن (المشتقة) المذكورة أسلوبان عند استعماله في الكلام، هما:

- ١— الأسمية، وذلك إذا أريد منه معنى الوصف ولم يرد منه معنى الفعل.
- ٢— الفعلية، وذلك إذا قصد به معنى الفعل.

فإذا كان أسلوبه اسمياً عوامل معاملة الاسم فلا يفترق إلى الفاعل أو نائب.. وإذا كان فعلياً عوامل معاملة الفعل بإسناده إلى الفاعل أو نائب إذا اقتضت ذلك طبيعة الكلام.

وما نحن فيه من النوع الأول فلا مجال للتقدير فيه.

#### ٦— الابتداء:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

قال ابن عقيل: «تقديم أن الخبر يكون مفرداً ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو مجروراً نحو (زيد عنده) و(زيد في الدار)، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلآً نحو (كائن) أو (استقر) فإن قدرت (كائناً) كان من قبيل الخبر المفرد وإن قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة.. وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات..

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو (مررت ببرجل عنده) أو (في الدار) أو حالاً نحو (مررت بزيد عنده) أو (في الدار) أو صلة نحو ( جاء الذي عنده) أو (في الدار) لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلآً، التقدير: ( جاء الذي استقر عنده) أو (في الدار)، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم».

التقدير هنا لأن النهاة — غير ابن السراج — حصروا الخبر في قسمين هما المفرد والجملة، ثم لاحظوا بعد ذلك أن الظرف والجار والمجرور ليسا بمفرد ولا جملة، وأجل أن يتزموا بالحصر الذي قالوا به رأوا أنه لابد من الحاق الظرف والمجرور بأحد القسمين فقالوا بالتعليق والتقدير.

ولو أنهم منذ البدء وقبل القيام بعملية الحصر ادركتوا أن هناك صنفآ ثالثاً ليس بمفرد ولا جملة، وأنه يستقل بالمفهومية بنفسه وأدخلوه في قائمة التصنيف لقالوا بما ذهب إليه ابن السراج وتخلصوا من هذا التقدير الصناعي.

ومنه نتبين أن قول ابن السراج هو الذي يتمشى ومنهج البحث في اللغة، وبالأخذ به نتخلص من هذا التقدير الصناعي، ويمكن أن نطلق عليه العنوان المعروف وهو (شبه الجملة).

#### ٧— الابتداء:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نصين ذا استقر

وبعد واعيئت مفهوم مع  
كمثل كل صانع وما صنع  
وقبل حال لا يكون خبرا  
عن الذي خبره قد اضمرا  
كضربي العبد مسيئاً وأتم  
تبيني الحق منوطاً بالحكم  
قال ابن الناظم : وحاصله : أن ما يجب حذفه من الأخبار أربعة :

الأول : خبر المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ وهو الغالب  
كقولك : (لولا زيد لزرتك) تقديره — لأجل ضرورة تصحيح الكلام — (لولا زيد مانع  
لزرتك) ، ثم التزم فيه حذف الخبر للعلم به وسد جواب لولا مسده.

الثاني : خبر المبتدأ الصريح في القسم نحو (لعمرك لا فعلن) أي (لعمرك قسمي) إلا أن هذا الخبر  
لا يتكلّم به لأنّه معلوم وجواب القسم ساد مسده ، ومثله (إين الله ليقومن) .

الثالث : خبر المبتدأ المعطوف عليه بـ (أو) أو (و) المصاحبة — وهي الناصبة على المعية — نحو (كل رجل  
وضيّعه) (و) كل صانع وما صنع) فالخبر في نحو هذا مضمر بعد المعطوف ، تقديره:  
(مقرونان) إلا أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده ..

الرابع : خبر المبتدأ إذا كان مصدرأً عاملاً في مفسر صاحب حال واقع بعده نحو (ضربي العبد  
مسيئاً) أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور نحو (أتمن تبيني الحق منوطاً بالحكم)  
ف(مسيئاً) حال من الضمير في (كان) المفسر بـ (فعول) المصدر المقدر مع الفعل المضاف إليه  
الخبر ، وكذلك (منوطاً) ، والتقدير: (ضربي العبد إذا كان مسيئاً) (و) (أتمن تبيني الحق  
إذا كان منوطاً بالحكم) وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به وسد الحال مسده» .

وقال ابن هشام تحت عنوان (بيان تقدير المقدار) : «ينبغي تقليله (يعني المقدر) ما أمكن لنقل  
مخالفة الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيداً قائماً) : (ضربه قائماً) أولى من تقدير  
باقي البصريين : (حاصل إذا كان — أو إذ كان — قائماً) لأنّه قدر اثنين وقدروا خمسة ، ولأنّ التقدير  
من اللفظ أولى» (١) .

التقدير هنا للإسناد ، وسيبيه أن النحاة افترضوا أن الجملة هنا اسنادية ، فلا بد من اشتتماها على  
مسند إليه ومسند إما لفظاً أو تقديراً .

ويمكن أن يلاحظ عليه بما يلي :

١— إن جواب لولا في القسم الأول يسد من حيث المعنى مسدة الخبر و يتم به مؤدي الجملة ،

(١) مغني الليب ٨٠٢

فالمحروض منهجياً اعتبار الجملة بسيطة ، وإعراب ما بعد لولا مبتدأ وجوابها ساداً مسد الخبر، ولا حاجة إلى تقديره .

٢- إن جملة (لعمرك لأفعلن) وجملة (أين الله ليقون) اسلوب قسم ، وهو من الأساليب الإنسانية ، والإنسانيات ذات صيغ محددة أو صور تعبيرية خاصة تحفظ بهيئة اسلوبها وتحافظ عليها ، وهي أشبه بالتعابير الاصطلاحية التي قام تبني العرف على أن تؤدي مدلاتها الخاصة بها دونما تقدير أو تأويل .

مضافاً إلى أن الجملة هنا جملة فعلية صدرت بأداة القسم ، وسيأتي بيان مناط التفرقة بين الجملة الأسمية والجملة الفعلية ، والذي ينص على أن (المسند) في الجملة هو الذي يحدد هويتها ، والمسند هنا فعل فجملته إذن فعلية .. وعليه لا مبرر لذكرها ضمن جمل المبتدأ ، ومن حقها منهجياً أن تذكر في مبحث اسلوب القسم .

٣- إن جملة (كل رجل وضيعته) تعطي معناها دونما افتقار إلى تقدير مذوف ، وهي جملة بسيطة أيضاً اشتغلت على مبتدأ ومعطوف عليه استغنى به عن الخبر فلا حاجة إلى تقديره .

٤- إن جملة (ضربي العبد مسيئاً) هي الأخرى جملة بسيطة اشتغلت على مبتدأ وحال اكتفى به عن الخبر ، ومثلها جملة (أتى تبني الحق منوطاً بالحكم) فلا حاجة إلى التقدير .

والخلاصة: أن ما يتم به معنى الجملة مع المبتدأ مما لا يصلح أن يكون مسندأ ليكون خبراً للمبتدأ يستغنى به عن الخبر ذكراً أو تقديرأ ، وتعتبر الجملة جملة بسيطة .. وبهذا يتخلص من التقديرات الصناعية المذكورة في أعلاه .. وبه يتخلص أيضاً من مخالفة الأصل العقلاني الذي أشار إليه ابن هشام .

وقال ابن عقيل: «ولم يذكر المصنف الموضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً ، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو (مررت بزيد الكريم) أو ذم نحو (مررت بزيد الحبيب) أو ترحم نحو (مررت بزيد المسكين) فالمبتدأ مذوف في مثل هذه المثل ونحوها وجوباً وتقديره: (هو الكريم) أو (هو الحبيب) أو (هو المسكين) .

الموضع الثاني: أن يكون الخبر بمخصوص نعم أو بئس نحو (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) ف(زيد) و(عمرو) خبران لمبتدأ مذوف وجوباً ، والتقدير (هو زيد) أي المذوف (هو عمرو) أي المذوم .

الموضع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم: (في ذمي لافعلن) ف(في ذمي) خبر لمبتدأ مذوف واجب الحذف ، والتقدير: (في ذمي يين) ، وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم .

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو (صبر جيل)، التقدير: (صبري صبر جيل) فـ(صبري) مبتدأ وـ(صبر جيل) خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوباً»

و يلاحظ عليه:

١— إن التقدير في النعت المقطوع هو للإسناد، ذلك أن النهاة لم يروا ما يصدق على النعت المقطوع للرفع من المرفوعات إلا الخبر فأعتبروه خبراً وقدروا له مبتدأ وأوجبوا حذفه لأنه مما تقتضيه الصناعة ولا تتطلبه اللغة، وكل هذا لأنهم افترضوا في الجملة العربية أنها جملة اسنادية وفي جميع صورها وأشكالها.. وكان يكفينا تخلصاً من التقدير الصناعي المذكور أن يبقى اللفظ نعتاً لأنه واقعه ومعناه، ويعرب نعتاً مقطوعاً للرفع اعتماداً على القرينة الدلالية. وقد يشكل — على أساس من إيمانهم بضرورة العامل — بأن عامل النعت هو (التبعة)، وهي هنا لا تصدق لأن المنعوت مجرور.

ويرد الإشكال:

أولاً: بأن القطع ألغى التبعة.

وثانياً: أن التبعة في الإعراب مفهوم علمي اعتبره النهاة وليس هو من واقع اللغة الاجتماعية في شيء، وعرف النهاة كما اعتبر التبعة عاملاً في النعت المجرور، واعتبرها مقطوعة عن العمل في النعت المرفوع، يمكنه أن يعتبر القطع عاملاً فيه.

أما نحن — حيث لا نرى ضرورة العامل — فنكتفي في إعرابها نعتاً بقرينة الدلالية.

٢— وفي جملتي (نعم) (بس) إعراب آخر، وهو أن يعرب المخصوص بالمدح، وكذلك المخصوص بالذم مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية خبره.  
وكلا الإعرابين مشهور، وبالموازنة بينهما يرجع الإعراب الثاني لأنه لا تقدير فيه، ومن ثم لا مخالفة للأصل.

٣— ما قلته سابقاً في نظر جملة القسم المذكورة هنا يقال فيها تماماً، فهي جملة فعلية، وموضعها مبحث أسلوب القسم.

٤— لجملة (صبر جيل) استعمالان:

الأول: أن يستعملها المتكلم يخاطب بها غيره طالباً من المخاطب الصبر.

الثاني: أن يستعملها المتكلم يخاطب بها نفسه معبراً عما يجيش فيها من حسرة وألم لما وقع فيه.

وأداء معنى الجملة في الاستعمال الأول أربع صور هي:

١— اصبر

(اسلوب أمر)

٢— اصبر صبراً جيلاً

(اسلوب أمر + مصدر مؤكّد منعوت)

٣— صبراً جيلاً  
(مصدر منصوب منعوت)

٤— صبرٌ جيلٌ  
(مصدر مرفوع منعوت)

والجملة في الصورة الأولى جملة إنشائية لأنها أمر، والأمر من الأساليب الإنسانية.

وكذلك الجملة في الصورة الثانية هي الأخرى إنشائية لأنها أمر.

أما الجملة في الصورة الثالثة فهي اختصار للجملة في الصورة الثانية، وليس هي جملة مصدر نائب عن فعله كما يقول النحاة، معللين ذلك بعدم جواز الجمع بين الفعل ونائبه، وذلك لأنه قد يجمع بينهما كما في الصورة الثانية.. فالمصدر هنا مؤكّد لفعله أيضاً كما في الصورة الثانية، والفارق بينهما أن الفعل المؤكّد في إحدى الصورتين مذكور وفي الأخرى مخوّف للاختصار.

والجملة في الصورة الرابعة — التي هي موضوع بحثنا — هي نفس الجملة في الصورة الثالثة والثانية والأولى من حيث المعنى لأنها في حقيقتها أمر بالصبر، والفارق بينها وبين ما قبلها هو الرفع فيها والنصب فيما قبلها .. ومعنى هذا أنها هي الأخرى جملة إنشائية.

ولأنها جملة إنشائية أمرية يكون موضعها الطبيعي من ناحية منهجية مبحث أسلوب الأمر، وهناك سيرى أنها لا تحتاج إلى تقدير لأنها جملة بسيطة.

وأداء معنى الجملة في الاستعمال الثاني صورتان هما:

١— سأصبرُ.

٢— صبرٌ جيلٌ.

و واضح أن الأداء الأول جملة فعلية تنبئ — مضافاً إلى أدائها لمعناها اللغوي — عن انفعال نفسي يعني منه المتكلم، وعبر عنه بهذه الصورة من الكلام.

والأداء الثاني ورد استعماله في القرآن الكريم في الآية الثامنة من سورة يوسف : « وجاءه على قميصه بدم كذب ، قال : بل سولت لكم أنفسكم أمراً ، فصبرٌ جيلٌ ، والله المستعان على ما تصفون ». .

والعبارة في الآية الكريمة تؤدي نفس المعنى للصورة الأولى مع الفارق في أسلوب التعبير وصياغة الجملة.

وأصحاب إعراب القرآن الكريم في إعراب كلمة (صبر) من قوله تعالى (فصبر جيل) في الآية الكريمة وجهان، هما :

١— اعرابها خبراً لمبدأ مخوّف تقديره : (فأشأني صبر جيل).

٢— إعرابها مبتدأ لخبر مخوّف تقديره : (فلي صبر جيل) أو (فعني صبر جيل).

والمستفاد من استقراء كلام العرب أن الأساليب التي تستعمل للتعبير عما يجيش في النفس من افعال أو تأثير تتقولب ضمن صيغ معينة أو تراكيب محددة، لا تقتضي التقدير لأن معناها بينُ بسبب ما يحيط بها من قرائن دلالية وحالية.

وننتهي من هذا إلى أن الجملة هنا جملة انشائية بسيطة مؤلفة من مبتدأ منعوت ، ولا تقدير فيها .

#### — ٨ — لات:

و ما للات في سوى حين عمل      وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل  
قال ابن عقيل : «أما (لات) فهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ، ومذهب  
الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها  
الاسم والخبر معاً ، بل إنما يذكر معها أحدهما ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء  
خبرها ، ومنه قوله تعالى : (ولات حين مناص) بنصب (الحين) فحذف الاسم وبقي الخبر ،  
والتقدير : (ولات **الحين** حين مناص) ف(الحين) اسمها و(حين مناص) خبرها ، وقد قرئ  
شذوذًا (ولات حين مناص) برفع (الحين) على أنه اسم لات ، والخبر مذوف ، والتقدير :  
(ولات حين مناص لهم) أي (ولات حين مناص كائناً لهم) ، وهذا هو المراد بقوله :  
وحذف ذي الرفع – إلى آخر البيت ».

الذي أفهمه من (لات) في ضوء استعمالاتها أنها (لا) النافية للجنس ، زيدت عليها  
التاء ، فليست هي من ملحقات ليس وأخواتها ، وقوله تعالى (ولات حين مناص) كقولنا :  
(لامناص) و (لامفر) أو (لا خلاص) .. وجلتها جملة بسيطة اكتفت فيها لات باسمها  
المنصوب .. وعليه لا وجه للتقدير .

وما قرئ بالرفع هو من رصيدنا اللغوي التراخي الذي نفيه من وصفه في الدراسات  
اللهجية واللغوية ، فلا يدخل في مجال التعقيد النحووي ولا التدليل أو التعليل .

#### — ٩ — عسى :

وجريدة عسى أو ارفع مضمرا      بها إذا اسم قبلها قد ذكرها  
قال ابن عقيل : «اختصت (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب (أفعال المقاربة)  
بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ..  
وجاز تحريرها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو (زيد عسى أن يقوم) فعل لغة تميم  
يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) و(أن يقوم) في موضع نصب بـ (عسى) ، وعلى  
لغة الحجاز لا ضمير في عسى و(أن يقوم) في موضع رفع بعسى .  
وتفتقر فائدة ذلك في الثنوية والجمع والتأنيث ، فتقول على لغة تميم (هند عست أن تقوم)

و(الزيidan عسي أنيقاما) و(الزيidiون عسا أنيقاما) و(المهندات عسين أنيقمن)..  
وتقول على لغة الحجاز: (هند عسى أنيقوم) و(الزيidan عسى أنيقاما) و(الزيidiون عسى أني  
يقوما) و(المهندات عسى أنيقمن) ... .

التقدير هنا للإسناد، ويخلص منه باخاذ اللغة الحجازية أساساً في التعريف النحوي  
واعتبار اللغة التميمية لهجة توصف ولا يقعد عليها ولا تعلل وتدخل في رصيدها اللغوي التراثي  
الذي يفاد منه في دراسة التراث خارج اطار القواعد النحوية المعتمدة.

١٠— إن:

وان تخفف (إن) فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن  
قال ابن عقيل: «إذا خففت (أن) بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون  
اسمها إلا ضمير الشأن معنوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو (علمت أن زيد قائم)  
ف(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو معنوف، والتقدير: (علمت أنه زيد  
قائم)، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقوله:

فلوْأَنْكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَانْتَ صَدِيقٌ .....».

التقدير هنا للعمل استناداً للشاهد المذكور، وبغية التخلص منه لأنه تقدير صناعي نقول  
بأهمال (أن) واعتبارها مصدرية فقط، تؤول هي وما بعدها بمصدر يأخذ موقعه من الإعراب  
كمفعولية هنا.

وتحقيقها في البيت الشاهد جاء لضرورة الشعر (الوزن) كما هو واضح، فلا حجة فيه.

١١— ظن وأخواتها:

وجُوزُ الإِلْغَاءِ لَا فِي الْابْتِدا  
وَانْسُوْضَمِيرُ الشَّأْنِ أَوْ لَامُ ابْتِدا  
فِي مُوهَمِ إِلْغَاءِ مَا تَقدَّمَ.....

قال ابن عقيل: «لا يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا  
وقعت وسطاً نحو (زيد ظنت قائم)، وأخراً نحو (زيد قائم ظنت).  
وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء.  
وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.

وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: (ظنت زيد قائم). بل يجب  
الإعمال، فتقول: (ظنت زيداً قائماً)، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة،  
أول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مُودَّتَهَا  
فَالتَّقْدِيرُ: (مَا اخَالَ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ)      وَمَا إِخَالَ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ

منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني وحيثند فلا إلغاء، أو على تقدير لام الابداء  
قوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي      أني وجدت ملاك الشيمة الأدب  
التقدير: (أني وجدت ملاك الشيمة الأدب) فهو من باب التعليق، وليس من باب  
الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون، وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره، إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى  
تأويل البيتين».

التقدير هنا للعمل كما هو بين.. واللاحظة: أن كلا الرأيين البصري والكوفي لا نقوى على  
الأخذ بهما.

أما رأي البصريين فلما فيه من التقدير الصناعي المخالف للأصل والمجافي لطبيعة اللغة كظاهرة  
اجتماعية، ولما فيه أيضاً من ادخال الظاهرة اللهجية التي لا يقياس عليها تعيناً، ولا تخضع للتفسير  
تعليقًا إلى خريم الدراسة التحوية، وهي ليست منها، لأن مكانها الطبيعي هو الدراسات اللغوية.  
ورأي الكوفيين أكثر خطورة وخرجاً على منهج البحث التحوي لأنه يستدعينا إلى التقعيد  
اعتماداً على ظاهرة لهجية أو ضرورة شعرية غير شائعة ولا عامة.

فالذي ينبغي أن يذهب إليه هنا هو أن تنقل أمثل هذه الظواهر إلى الدرس اللغوي وتوصف  
بواقعها القائم ليقاد منها في مجال دراسة الارث اللغوي.  
١٢ — الفاعل:

وبعد فعل فاعل فان ظهر      فهو والأفضمير استتر  
قال ابن عقيل: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو (قام الزيدان)  
(وزيد قائم غلاماه) و (قام زيد)، ولا يجوز تقديمها على رافعه، فلا تقول: (الزيدان قام) ولا  
(زيد غلاماه قائم) ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ  
والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين.  
وأما الكوفيون فأجازوا التقدير في ذلك كله».

التقدير البصري هنا تقدير صناعي فرضه مبدأ العمل — كما هو بين. وبغية التخلص  
منه يؤخذ برأي الكوفية، لأنه الرأي الملائم لطبيعة الأشياء، فاجتماعياً لا يختلف الأمر في  
الاستعمال تقدم الفاعل فعله أو تأخر عنه، وفلسفياً — إذا ارتبينا المنهج الفلسفى ولو من باب  
الجدل — الفاعل قبل الفعل لأنه علة الفعل.

وقد يلاحظ أن تقدم الفاعل يستدعي تحول الجملة من فعلية إلى أسمية، على أساس من  
تفرقهم بين الأسمية والفعلية بأن الأسمية هي المصدرة باسم والفعلية هي المصدرة بفعل.  
وللإجابة على هذه الملاحظة نقول: إن التفرقة بين الجملتين الأسمية والفعلية لا تخضع

للمقياس المذكور لأنّه لفظي لا ينبع عن اختلاف في المعنى، وهم يفرقون بينهما في المعنى في مقامات اخر فيقولون: المدلول الاسمي هو الثبوت والدّوام، والمدلول الفعلي هو الحدوث والتّجدد.. وإنما تخضع لمقياس الاختلاف في (المسند) فإذا كان اسمًا كان اسمية، وإذا كان فعلًا كانت فعلية، لأنّ الفارق الذي يقوم على أساس من المعنى المقصود للمتكلّم،

وذلك أن الجملة الأسمية تستخدم للدلالة على ثبوت المعنى ودّوامه وهو مؤدي دلالة الاسم، والجملة الفعلية تستخدم لبيان حدوث المعنى وتتجدد وهو مؤدي دلالة الفعل، وهذا التفاوت بينهما لا يفهم إلا عن طريق (المسند) لأن المسند إلى كل منهما اسم.

### ١٣ — الاستعمال:

إن مضمّن اسم سابق فعلًا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل  
فالسابق انصب بفعل اضماراً حتماً موافق لما قد ظهرها

قال ابن الناظم: «إذا تقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو مثلاً، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر موافق للظاهر أي مماثل له أو مقارب، فالأول نحو (أزيداً ضربته) والثاني (أزيداً مررت به) والتقدير: (أضربت زيداً ضربته) و(أجاوزت زيداً مررت به)....».

المذهب المذكور هو مذهب البصريّة، والتقدير فيه صناعي، استلزم إيمانهم بأن العامل لا يعمل في الاسم وضميره في حالة واحدة.

ومذهب الكسائي والفراء أن هذا «ليس مما ناصبه مضمّن بل الناصب لهذا الاسم عندّهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسلیطه عليه نحو: (زيداً ضربته) فـ(ضربت) عامل في (زيداً) كما أنه عامل في ضميره، وأما لغيره إن اختل المعنى بتسلیطه عليه، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده، كما في (زيداً مررت به) و(عمرأً ضربت أخاه)، فالعامل في (زيداً) هو قوله (مررت به) لسد مسد (جاوزت)، وفي (عمرأً)، (ضربت) لسد مسد (أهنت)، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمّن ناصب عندّهما، وإنما جاز عندّهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسلیطه على الضمير بعد تسلیطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه»<sup>(١)</sup>.

وهو المذهب الذي ينبغي أن يؤخذ به لأنّه يبعدنا عن التقدير الصناعي المذكور، وأنّه يلتقي وطبيعة الاستعمال اللغوي الاجتماعي.

وفي مثل الآية الكريمة: (إذا السماء انشقت) والآية الأخرى (وإن أحد من المشركين

(١) شرح الكافية للرضي ١٦٣/١

استبارك) وذهب بعضهم إلى التقدير باضمار فعل مفسر بالفعل المذكور يسند إليه الاسم المرفوع بغية الاحتفاظ للاداتين الشرطيتين (إذا) و(إن) باختصاصهما بالدخول على الأفعال ، نقول : إن الجملة في الآيتين في ضوء مقياس التفرقة بين الجملتين الأسمية والفعلية — الذي مر بيانيه قبل قليل — جملة فعلية لأن المسند فيها فعل ، إلا أنه آخر عن مرفوعه لغرض بلاغي ، وهو الاهتمام بالاسم بتقاديمه على الفعل .

وإذا كانت الجملة فعلية — كما رأينا — لم تخرج الاداتان الشرطيتان عن اختصاصهما وهو الدخول على الأفعال بمعنى استخدامهما ضمن الجملة الفعلية .

#### ١٤ — التنازع :

وأعمل المهمل في ضمير ما      تنازعاه والتزم ما التزم  
كيحسنان ويسيء ابنيا كا      وقد بغي واعتدى عبداكا

قال ابن الناظم : «المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلب في المعنى فيعمل في ضميره مطابقاً له في الإفراد والتذكرة وفروعهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : ( والتزم ما التزم ) .

ثم المهمل لا يخلواماً أن يكون الفعل الأول أو الثاني ، فإن كان الأول فاماً أن يقتضي الرفع أو النصب ، فإن اقتضى الرفع اضمير فيه قبل الذكر اضميراً على شريطة التفسير نحو (يحسنان ويسيء ابنيك) ، وإن اقتضى النصب امتنع أن يضمير فيه لأن المتصوب فصلة يجوز الاستغناء عنها فلا حاجة إلى اضمارها قبل الذكر ووجب الحذف الآ في باب ظن وفي باب كان وفيما أوقع حذفه في ليس » .

التقدير هنا للعمل ، لأنه لا يجوز — عندهم — اجتماع عاملين على معنوي واحد « لأن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلوّل على فساده في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة » كما يقول الرضي (١) .

إلا أن الفراء في جانب من هذه المسألة — وهو فيما إذا كانت جهة الاقتضاء واحدة — يقرب مذاقاً من طبيعة اللغة الاجتماعية التي تأبى الخضوع لمفاهيم ومبادئ الفلسفة ، فيذهب إلى جواز اجتماع أكثر من عامل على معنوي واحد إذا كان كل من العوامل يطلبه فاعلاً ، أو يطلب مفعولاً به (٢) .

وقد انتهى الدكتور المخزومي في بحثه للمسألة (٣) إلى أن ما ورد من شواهد المسألة نثراً هو مما كانت جهة الاقتضاء فيه واحدة مثل قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرة) و (هاوم أقرأوا

(١) شرح الكافية ١/٧٩—٨٠

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٧٩

(٣) انظر: في النحو العربي : نقد وتوجيه ١٦١—١٦٨

كتابيه) قوله (صلى الله عليه وسلم) : (تسبحون وتکبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين) .

وأن ما ورد منه مما اختلفت فيه جهة الاقتضاء فخاص بالشعر .  
وفي ضؤه: فتقعید المسألة يأتي على أساس من الشواهد النثرية فقط ، فتحصر المسألة تقعیداً فيما توحدت فيه جهة الاقتضاء ، ويؤخذ فيه برأي الفراء تخلصاً من التقدير الصناعي الذي فرضته فكرة العمل ، ويحمل ما جاء من الشعر مختلفة فيه جهة الاقتضاء على الضرورة الشعرية .

وهو رأي وجيه استدلالاً ونتيجة .

#### ١٥— المفعول معه :

وبعد(ما)استفهام أو(كيف)نصب بفعل كون مضمر بعض العرب  
قال ابن عقيل: «حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه — كما تقدم تمثيله— وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهامتين من غير أن يلفظ بفعل نحو(ما أنت وزيداً) و(كيف أنت وقصعة من ثريد) ، فخرجه التحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ، والتقدير: (ما تكون وزيداً) و(كيف تكون وقصعة من ثريد) ف(زيداً) و(قصعة) منصوبان بـ( تكون) مضمرة» .

التقدير هنا للإعراب والعمل ، ونستطيع أن نتخلص منه باعتماد القرينة الدلالية التي تعين أن المنصوب في المثالين مفعول معه ، وتصبح جملتا هامان نوع الجملة البسيطة .

#### ١٦— الحال :

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها لفظها يؤخر  
قال ابن عقيل: «هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي ما أكدت مضمون الجملة ، وشرط الجملة أن تكون اسمية ، جزآها معرفتان جامدان نحو (زيد اخوك عطوفاً) و(أنا زيد معروفاً) ومنه قوله:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسيبي وهل بدارة يالناس من عار  
ف(معطوفاً) و(معروفاً) حالان ، وما منصوبان بفعل مذوف وجوباً ، والتقدير في الأول: (أحقه عطوفاً) وفي الثاني: (أحق معروفاً) ...» .

وقال ابن الناظم: «وقال الزجاج: العامل هو الخبر لتأوله بـ(مسمي) ، وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى (تبني) ، وكلا القولين ضعيف لاستلزم الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وأنه ممتنع» .

وفي هذا أيضاً يمكننا الاعتماد على القرينة الدلالية التي تعين لنا أن المنصوب حال ، فلا تكون بحاجة إلى تقدير العامل المشار إليه لأن المعنى لا يتوقف عليه ، والقرينة تغنى عنه .

والحال قد يحذف ما فيها عامل وبعض ما يحذف ذكره حظل

قال ابن الناظم: «يحذف عامل الحال جوازاً وجوباً.. فيحذف عامل الحال جوازاً لحضور معناه أو تقدم ذكره، فحضور معناه نحو قولك للراحل: (راشدأً مهدياً)، وللقادم من الحج: (مبروراً ماجوراً) باضمار (تذهب) و(رجعت)، وتقدم ذكره نحو قولك: (راكباً) لمن قال: (كيف جئت)، و(بلي مسرعاً) لمن قال: (لم تنطلق)، قال الله تعالى: (بلي قادرين) أي (نجمعها قادرين).

ويحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت مثلاً كقولهم: (حظيين بنات صلفين كنات) باضمار (عرفتهم)، أو بين بها ازدياد ثمن شيئاً شيئاً، أو غير ذلك كقوله: (بعثه بدرهم فصاعداً) أي (فذهب الشمن صاعداً) و (تصدق بدينار فسافلاً) أي (فانحط المتصدق به سافلاً)، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبیخ وغيره، فالتوبیخ نحو (أقائماً وقد قعد الناس)، و (أقاعدأً وقد سار الركب)، ومنه قولك لمن لا يثبت على حال: (أقيمتاً مرة وقيساً أخرى) باضمار (أتتحول)، وقولك لمن يلهو دون أقرانه (الاهياً وقد جد قرناؤك) باضمار (أثبتت)، وغير التوبیخ كقولك: (هنيناً مرئاً، قال سيبويه: (وانغا نصبه لأنه ذكر خير أصابه انسان قلت (هنيناً مرئاً) كأنك قلت: (ثبت له هنيناً مرئاً) أو (هناه ذلك هنيناً) وقد يحذف وجوباً في غير ما ذكرناه كالمؤكدة مضمون جملة، والسايدة مسد الخبر نحو: (ضربي زيداً قائماً) .».

التقدير في الحذف الجائز لغوي لأنه يعتمد فيه على القرينة الحالية، ويستخدم اجتماعياً للاختصار.

وفي الواجب لا تحتاج إليه لأنه صناعي، ولأن الجمل المذكورة جمل بسيطة اعتمد فيها على القرينة الدلالية في تعين الوظيفة النحوية للمنصوبات على الحال.

## ١٨ - الإضافة:

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطف واضافة إلى مثل الذي له أضفت أولاً

قال ابن عقيل: «يحذف المضاف إليه ويفى المضاف كحاله لو كان مضافاً فيحذف تنوينه، واكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها) التقدير: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه .. وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأصل (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف

إليه (رجل) فصار (قطع الله يد من قاها ورجل) ثم أقحم قوله (ورجل) بين المضاف الذي هو (يد) والمضاف إليه الذي هو (من قاها) فصار (قطع الله يد ورجل من قاها) ، فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس .

قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء يكون الأسمان مضافين إلى (من قاها) ولا حذف في الكلام لا من الأول ولا من الثاني » .

ومن الواضح هنا أن رأي الفراء هو الذي ينبغي أن يختار ويعمل به لأن الرأي الذي يتلقي وطبيعة اللغة كظاهرة اجتماعية ، والذي يخلصنا من مخالفة الأصل بارتكاب التقدير.

١٩— نعم وبئس :

ويرفعان مضمراً يفسره مميز كنعم قوماً عشراً

قال ابن عقيل : «لابد لهما (نعم وبئس) من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محل بالألف واللام نحو (نعم الرجل زيد) ..

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه ألل كفولهم : (نعم عقبى الكرماء) ، ومنه قوله تعالى : (ولنعم دار المتقين) .

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو (نعم قوماً عشراً) ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قوماً) و(عشراً) مبتدأ .

وزعم بعضهم أن (عشراً) مرفوع بـ (نعم) وهو الفاعل ولا ضمير فيه » .

والرأي الأخير هو المختار والذي ينبغي أن يعمل به ابتعاداً عن الواقع في محذور التقدير الصناعي المذكور .

والأمر إذا دار بين التقدير وعدمه لا يؤخذ بالتقدير — كما يقول الأصوليون — لأنه خلاف الأصل .

٢٠— نعم وبئس :

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبداً

قال ابن الناظم : «جوز النحويون في المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مبتدأ وخبره الجملة قبله .. وأن يكون خبر مبتدأ محدود ، واجب الحذف ، تقديره : (نعم الرجل هزيد) لأن ساماً سمع (نعم الرجل) فسأل عن المخصوص بالمدح (من هو؟) فقيل له : (هو زيد) ... » .

تقدمنا أن قلت أن الرأي الأول هو الذي ينبغي أن يؤخذ به لأنه لا تقدير فيه ، ومن ثم لا مخالفة للأصل .

٢١— أ فعل التفضيل :

ورفعه الظاهر نزرمستى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

قال ابن عقيل : «لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقع فعل معناه موقعه أولاً .

فإن لم يصلح لوقع فعل معناه موقعه لم يرفع ضميراً مستتراً نحو (زيد أفضل من عمرو) ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على (زيد) ... .

إن أفعل التفضيل كأي مشتق آخر له اسلوبان:

١— الأسمية.

٢— الفعلية.

والذي يفرق بينهما هو قصد المتكلم، فما قصد به الأسمية لا مرفوع له، لأنه لا عمل له، ومن بعد فلا تقدير فيه .. وما قصد به الفعلية عوامل معاملة الفعل.

ولأن أفعل التفضيل في القسم الأول من النوع الأول لا مجال للتقدير فيه.

٢٢— النداء:

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرى فاعلما

قال ابن الناظم: «يجوز حذف حرف النداء اكتفاء بتضمين المنادى معنى الخطاب».

إن المفروض منهجياً أن يقال في موضوع النداء: إنه من خلال استقراء أمثلته المستعملة

عند العرب ينقسم إلى قسمين:

١— ما يستعمل فيه المنادى مقررناً بالأداة.

ما يستعمل فيه المنادى غير مقترن بالأداة.

وفي صوئه: عندما لم يقرن المنادى بالأداة يكون من القسم الثاني، فلا مجال للتقدير فيه.

٢٣— النداء:

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

وانوانيضم ما بنو قبل الندا وليجرب مجرى ذي بناء جددا

والفرد المنكرو والمضافا وشبهه انصب عادماً خلافا

قال ابن الناظم: «كل منادى فحقة النصب لأنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أدعوه) أو (أنادي)، إلا أنه لا يجوز إظهاره لكون حرف النداء كالعوض منه».

النداء اسلوب انشائي قد تستخدم فيه الأداة وقد لا تستخدم — كما تقدم — واستخدامها

للتنبيه فقط، فليست هي عوضاً عن الفعل (أدعوه) أو (أنادي) الذي لا واقع له لغويًّا ولا دليل

عليه، وإنما فرضته نظرية العامل صناعياً لربط الإعراب في الاسم المنادى بالعامل من أجل

أن يطرد مبدأ العمل في كل الأمثلة.

وجملة النداء جملة بسيطة، والقرينة الدلالية هي التي تعين وظيفة الاسم التحوية

كمنادي، وتحدد اعرابه بالرفع (لا البناء على الضم) أو بالنصب.

٢٤— الاختصاص:

الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى باثر ارجونيا

وقد يرى ذا دون أي تلوّأ كمثل نحن العرب أنسخى من بذل

قال ابن الناظم: «كثيراً ما يتسع في الكلام فيخرج على خلاف مقتضى الظاهر كاستعمال الطلب موضع الخبر نحو (أحسن بزيد)، والخبر موضع الطلب نحو قوله تعالى: (والوالدات يرضعن) وقوله تعالى (والمطلقات يتربصن).»

ومن ذلك الاختصاص لأنه خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم (اللهم اغفر لنا ايتها العصابة) و(نحن نفعل كذا أيها القوم) و(أنا أفعل كذا أيها الرجل)، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى (اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب) و(نحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام) و(أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال)، فهو في الحقيقة منصوب بـ(أخص) لازم الاضمار».

التقدير هنا للعمل كما هو واضح .. وإذا قامت القرينة الدالة على الوظيفة النحوية للكلمة والمعينة لنوعية الإعراب فيها لا تكون بحاجة إلى العامل لأنه — كما يبنت مفصلاً — ظاهرة علمية لا لغوية .

والقرينة الدلالية هنا كافية في تعين وظيفة الكلمة في الجملة وتوجيه النصب فيها على المفعولية للاختصاص .

٢٥ — التحذير:

محذر بما استثاره وجب سواء ستر فعله لن يلزم ما كالضيغم الضيغم يلذا الساري	إياك والشر ونحوه نصب ودون عطف ذا الآية انسب وما إلا مع العطف أو التكرار
--	---

قال ابن عقيل : «التحذير تنبية المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه فإن كان بـ(إياك) وآخواته ، وهي : (إياك) و(إياكم) و(إياكن) وجّب اضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا ، فمثاليه مع العطف (إياك والشّر) فـ(إياك) منصوب بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير (إياك أحذّر) ، ومثاله بدون العطف : (إياك أن تفعل كذا) أي (إياك من أن تفعل كذا).

وإن كان ذلك بغير اياك وآخواته ، وهو المراد بقوله ( وما سواه ) فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف كقوله : ( ماز رأسك والسيف ) أي ( يامازن قـ رأسك وأخذـ السيـف ) ، أو التكرار نحو : ( الضيـغم الضيـغم ) أي ( أحـذر الضيـغم ) .

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب واظهاره نحو (الأسد) أي (احذر الأسد)، فإن شئت اظهرت وإن شئت اضمرت».

التقدير هنا هو الآخر للعمل، ولأن العمل ظاهرة علمية ترتبط باللفظ ولا ارتباط لها بالمعنى لا مبرر للتقدير من أجله إلا على نحو صناعي مثلث للقاعدة.

ولأن التحذير مقترب بقرينة مقامية وهي قرينة المضبوط والحضور أقوى القرائن.

لانفتقر معها إلى أي تقدير، وفي دلالتها متعاضدة مع القرينة الدلالية ما يغنى عنه .  
وجملة التحذير من الجمل البسيطة ، واسلوبه من الأساليب الإنسانية التي لا تتحمل  
التصرف فيها تقديرًا أو غيره .  
وأخيرًا .

أرى — في ضوء ما تقدم — أن الموقف الذي ينبغي أن يوقف هنا بغية الوصول إلى الغاية  
المتوخاة من إثارة هذا البحث ، وهي التخفيف من العباء العلمي الذي أُنقل به النحاة  
كأهل القواعد النحوية ، أن نأخذ بالمقترنات التالية :

١— في مجال النحو النظري :

اقتراح الابقاء على كل ما في مسألة التقدير من آراء ونقوص وما يدور في فلكهما من بحث  
خاصصاً لعملية الدراسة الاجتهادية .

٢— في مجال النحو التطبيقي :

اقتراح مؤيداً من سبقوني إلى ذلك من ذوي التجارب في هذا المجال أو من ذوي الآراء  
المقترنة ما يلي :

أ— إلغاء الإعراب التقديرية .

ب— إلغاء الإعراب المحلي .

ج— إلغاء التقديرات الصناعية على اختلاف انماطها سواء كانت للعامل أو للإسناد أو  
للإعراب .

د— إبقاء التقدير اللغوي .

ه— اعتبار الجمل التي يشملها إلغاء تقدير العامل أو تقدير أحد عنصري الإسناد  
صناعياً جملة بسيطة ، أي لا عمل فيها ولا إسناد .

و— اعراب الكلمات المعربة (الأسماء) التي يشملها إلغاء الإعرابين التقديرية والمحلي  
يكون ببيان الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر ، وبيان الموقع الإعرابي من فاعلية أو  
مفعولية أو ما إليها ، ولا يكون بالعلامة الإعرابية المقدرة أو بال محل الإعرابي .





# تَارِيْخ الْبَحْث

وبعد هذا التطواف مع الإعراب تعريفاً ونقداً، والذي كفوت فيه وبصريت معرفاً مع تاريخ الفكر النحووي في تراجمي أزمانه، ثم عدت فعاصرت متعاملاً مع الفكر النحووي الحديث في تجاربه ونقداته وآراء رائديه، انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- الإعراب هو الرفع والنصب والجر.
- ٢- نظرية العامل مبدأ اعتباري وضعه النحويون لتأكيد نظام الإعراب متاثرين بمبدأ العلية الفلسفية.
- ٣- البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدتها النحاة.
- ٤- دلائل الإعراب هي: الدلالية واللفظية والمقامية، ويندرج تحت عنوان اللفظية: العلامة والصيغة والرتبة والأداة وأسلوب والسياق.
- ٥- العلامة الإعرابية هي: الضمة والفتحة والكسرة أصواتاً قصيرة، والواو والألف والياء أصواتاً طويلة.
- ٦- أنواع الإعراب أو بحالاته هي: النظري والتعليمي والتطبيقي.
- ٧- الكلم المعرفة هي الأسماء فقط ، وبجميع مفرداتها.
- ٨- ينقسم التقدير إلى لغوي وصناعي.
- ٩- تنقسم الكلمة إلى: اسم و فعل وأداة وخالفة.
- ١٠- تنقسم الجملة إلى: استنادية وشرطية وظرفية وبسيطة.

والحمد لله رب العالمين



# المراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الأجرمية، ابن آجروم (بها مش شرح الأجرمية لدحلان) انظر: الشرح المذكور.
- ٣- اسرار العربية، ابن الانباري، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م).
- ٤- الأشباء والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م).
- ٥- إظهار الأسرار، بيركلي ضمن مجموع مهمات المتون – (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٦٩ هـ ١٩٤٩ م) ط ٤.
- ٦- الإعراب سمة العربية الفصحى، محمد ابراهيم البنا (دار الاصلاح).
- ٧- اعراب القرآن، ابو جعفر التحايس، تحقيق زهير غازى زاهد (بغداد: م المعاني ١٩٧٧ م).
- ٨- اعراب القرآن، العكجرى (انظر: التبيان).
- ٩- الأعلام، خير الدين الزركلى (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٧٩ م) ط ٤.
- ١٠- الألفية في النحو والصرف، ابن مالك (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٨ هـ ١٩٤٠ م).
- ١١- الانصاف، ابن الانباري، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد (القاهرة: م. حجازي ١٩٥٣) ط ٢.
- ١٢- الأنوج، الزمخشري – مع نزهة الطرف – (بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٤٠١ هـ).
- ١٣- أوضاع المسالك، ابن هشام الاننصاري، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد (بيروت: دار احياء التراث العربي ١٩٦٦ م) ط ٥.
- ١٤- الايضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار النفائس ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م) ط ٢.
- ١٥- الايضاح العضدي، ابو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود (القاهرة: م دار التأليف ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م) ط ١.

- ١٦- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناني العليلي (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٩٨٣-٨٢).
- ١٧- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي (الرياض: م النصر الحديثة).
- ١٨- البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي—بها مش شرح ابن عقيل على الألفية—(انظر: الشرح المذكور).
- ١٩- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحو، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: م عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) ط ١.
- ٢٠- التبصرة والتذكرة، الصيمرى، تحقيق فتحى أحمد مصطفى على الدين (دمشق: م. دار الفكر ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) ط ١.
- ٢١- التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء العكبرى، تحقيق علي محمد الجاوي (القاهرة: م عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦م).
- ٢٢- تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م).
- ٢٣- تنقية الأزهرية، محمد محى الدين عبدالحميد (القاهرة: م السعادة ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م) ط ١١.
- ٢٤- التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق يوسف احمد المطوع (القاهرة: دار التراث العربي ١٩٧٣).
- ٢٥- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تصحيح ارتوبرترل (استانبول: م. الدولة ١٩٣٠م).
- ٢٦- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلايني (صيدا: م. العصرية ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م) ط ٩.
- ٢٧- الجامع الصغير في علم النحو، ابن هشام الأنباري، تحقيق احمد محمود الهرمي (القاهرة: م الحناني ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ٢٨- جواهر النحو، ابو علي الطبرسي (النجف الأشرف: مخطوطه مكتبة الحكيم).
- ٢٩- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر (دمشق: دار الحكمة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
- ٣٠- حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل، السجاعي (بولاق ١٢٩٠هـ).
- ٣١- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى (مصر: ١٢٨٩هـ).
- ٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح مصطفى حسين احمد (بيروت: دار الفكر).
- ٣٣- حاشية العدوى على شرح شذور الذهب (القاهرة: دار احياء الكتب العربية).

- ٣٤— حاشية الملوى على شرح المكودي—بها مشهـ (انظر: الشرح المذكور).
- ٣٧— حاشية ياسين على مجتبـ النـ (القـ: مـ الوـ ١٢٩٢ هـ).
- ٣٨— حاشية الخضـى على شـ اـ عـ (الـ: مـ مـصـطـى الـ بـ الـ حـلـيـ وأـ لـادـهـ ١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ مـ).
- ٣٩— الحـجـةـ لـلـقـراءـ السـبـعـ،ـ اـبـوـ عـلـيـ الفـارـسـيـ (ـاسـتـانـبـولـ:ـ مـخـطـوـطـةـ مـكـتـبـةـ مـرـادـ مـلاـ).
- ٤٠— الحـيـوانـ،ـ الـجـاحـظـ،ـ تـحـقـيقـ عـبـدـالـسـلامـ هـارـونـ طـ ٢ـ.
- ٤١— الـخـصـائـصـ،ـ اـبـنـ جـنـيـ،ـ تـحـقـيقـ مـحـمـدـ عـلـيـ النـجـارـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ دـارـ الـكـتـابـ الـعـرـبـيـ).
- ٤٢— درـاسـاتـ فـيـ الـفـعـلـ،ـ عـبـدـالـهـادـيـ الـفـضـلـيـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ دـارـ الـقـلـمـ ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ مـ) طـ ١ـ.
- ٤٣— درـاسـاتـ نـقـديـةـ فـيـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ،ـ عـبـدـالـرـحـمـنـ أـيـوبـ (ـكـوـيـتـ:ـ مـ الصـبـاحـ).
- ٤٤— دـلـائـلـ إـعـجازـ،ـ الـجـرجـانـيـ،ـ تـصـحـيـحـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ وـمـحـمـدـ الشـنـقـطـيـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ دـارـ الـعـرـفـةـ ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ مـ).
- ٤٥— دـلـيلـ إـعـرابـ وـإـلـمـاءـ،ـ اـحـمـدـ اـبـوـ سـعـدـ وـحسـينـ شـارـاـةـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ دـارـ الـعـلـمـ لـلـمـلـاـبـيـنـ ١٩٨٢ مـ) طـ ٥ـ.
- ٤٦— الرـدـ عـلـىـ النـحـاةـ،ـ اـبـنـ مـضـاءـ الـقـرـطـبـيـ،ـ تـحـقـيقـ مـحـمـدـ اـبـرـاهـيمـ الـبـنـاـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ دـارـ الـاعـتصـامـ ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ مـ) طـ ١ـ.
- ٤٧— الزـيـنةـ فـيـ الـكـلـمـاتـ إـلـاسـلـامـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ،ـ اـبـوـ حـاتـمـ الرـازـيـ،ـ تـحـقـيقـ حـسـينـ بـنـ فـيـضـ اللهـ الـهـمـذـانـيـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ دـارـ الـكـتـابـ الـعـرـبـيـ ١٩٥٧ مـ) طـ ٢ـ.
- ٤٨— شـرـحـ أـلـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ اـبـنـ النـاظـمـ،ـ تـصـحـيـحـ مـحـمـدـ بـنـ سـلـيـمـ الـلـبـاـيـدـيـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ مـ نـاصـرـ خـسـرـوـ).
- ٤٩— شـرـحـ اـبـنـ عـقـيلـ عـلـىـ الـأـلـفـيـةـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ دـارـ اـحـيـاءـ الـكـتـبـ الـعـرـبـيـةـ).
- ٥٠— شـرـحـ الـأـشـمـونـيـ عـلـىـ الـأـلـفـيـةـ—ـمـعـ حـاشـيـةـ الصـبـانـ—ـانـظـرـ حـاشـيـةـ الـمـذـكـورـةـ).
- ٥١— شـرـحـ الـمـكـودـيـ عـلـىـ الـأـلـفـيـةـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ مـ مـصـطـىـ الـبـاـيـيـ الـحـلـيـ وأـلـادـهـ ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ مـ) طـ ٣ـ.
- ٥٢— شـرـحـ التـصـرـيـحـ عـلـىـ التـوضـيـحـ،ـ خـالـدـ الـأـزـهـرـيـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ مـ عـيـسـىـ الـبـاـيـيـ الـحـلـيـ وـشـرـكـاـهـ).
- ٥٣— شـرـحـ أـلـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ (ـتـوضـيـحـ الـمـقـاصـدـ وـالـمـسـالـكـ) اـبـنـ اـمـ قـاسـمـ الـمـرـادـيـ،ـ تـحـقـيقـ عـبـدـ الـرـحـمـنـ عـلـىـ سـلـيـمـانـ (ـالـقـاهـرـةـ:ـ مـكـتبـةـ الـكـلـيـاتـ الـأـزـهـرـيـةـ) طـ ٢ـ.
- ٥٤— شـرـحـ الـخـلـاـصـةـ الـأـلـفـيـةـ،ـ زـيـنـ الدـيـنـ الـمـخـدـومـ (ـالـهـنـدـ ١٣٩٨ هـ)
- ٥٥— شـرـحـ الـكـافـيـةـ،ـ الرـضـيـ الـإـسـتـرـابـادـيـ (ـبـيـرـوـتـ:ـ دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ).
- ٥٦— شـرـحـ قـطـرـ النـدـيـ،ـ اـبـنـ هـشـامـ الـأـنـصـارـيـ—ـبـهـامـشـ حـاشـيـةـ السـجـاعـيـ—ـ(ـانـظـرـ حـاشـيـةـ الـمـذـكـورـةـ).

- ٥٧— شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنباري — بهامش حاشية العدوى — (انظر: الحاشية المذكورة).
- ٥٨— شرح المفصل ، ابن يعيش (بيروت: عالم الكتب والقاهرة: مكتبة المتنى).
- ٥٩— شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد: م. المعاني ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م).
- ٦٠— شرح الإجرامية ، احمد زيني دحلان (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده).
- ٦١— شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد (القاهرة: سجل العرب ١٩٧٤ م) ط ١.
- ٦٢— شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد (النجف: م. الغري الحديثة ١٩٧٤ م) ط ١.
- ٦٣— شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد السيرافي ، تحقيق محمد علي الزبيع هاشم (القاهرة: دار الفكر ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م).
- ٦٤— الصاحبي ، ابن فارس ، تحقيق: مصطفى الشواعي: (بيروت: مؤسسة أ. بدران ١٩٦٣ م — ١٣٨٢ هـ).
- ٦٥— الصمدية ، بهاء الدين العاملى — مع شرح الصمدية للحسيني — (النجف: م. الآداب ١٣٨٥ هـ).
- ٦٦— الصاحح في اللغة والعلوم ، نديم مرعشلي وأسامه مرعشلي (بيروت: دار الحضارة العربية ١٩٧٥ م) ط ١.
- ٦٧— العوامل المائة ، الجرجاني — ضمن جامع المقدمات — (ایران: طبع حجر ١٣٦٥ هـ) وضمن مجموع مهمات المتون ط ٤.
- ٦٨— عوامل ملا محسن (ضمن جامع المقدمات).
- ٦٩— فقه اللغة ، على عبد الواحد واي (القاهرة: دار النهضة مصر) ط ٨.
- ٧٠— فهرس كتاب سيبويه ، محمد عبدالحالق عضيمة (القاهرة: م. السعادة ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م).
- ٧١— الفهرست ، ابن النديم (بيروت: دار المعرفة).
- ٧٢— فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، عبد الهادي الفضلي (جدة: مخطوطه المؤلف).
- ٧٣— في علم النحو ، أمين علي السيد (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٢ م) ط ١.
- ٧٤— في النحو العربي: نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي (بيروت: م. العصرية ١٩٦٤ م).
- ٧٥— في النحو العربي: قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦ م).
- ٧٦— القاموس المحيط ، الفيروزآبادی (بيروت: المؤسسة العربية).

- قراءة ابن كثير واثرها في الدراسات النحوية، عبدالهادي الفضلي (جدة: مخطوطه المؤلف).  
 - ٧٧
- قواعد اللغة العربية، مبارك مبارك (بيروت: دار الكتاب اللبناني ١٩٧٣ م) ط١  
 - ٧٨
- قواعد النحو البدائية في اللغة العربية، محمد عبد الجماد احمد (القاهرة: م. حرم الصناعية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢) ط١  
 - ٧٩
- الكتاب، سيبويه (بغداد: مكتبة المثنى).  
 - ٨٠
- الكافية، ابن الحاچب، (انظر: شرح الكافية للرضي).  
 - ٨١
- الكافية في النحو، عبدالرحمن محمد السيد (القاهرة: م فاصل خير ١٩٧٠ م) ط١  
 - ٨٢
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢).  
 - ٨٣
- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا (دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢).  
 - ٨٤
- اللامات، عبدالهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٩٨٠ م) ط١  
 - ٨٥
- اللغة العربية: معناها ومبناها، قام حسان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م).  
 - ٨٦
- اللمع، ابن جنني، تحقيق فائز فارس الحمد (الكويت: دار الكتب الثقافية).  
 - ٨٧
- متممة الاجرومية، الخطاب - بهامش الكواكب الدرية - (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م) ط٢  
 - ٨٨
- المحتسب، ابن جنني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميله (القاهرة: م. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦ هـ).  
 - ٨٩
- مختصر النحو، عبدالهادي الفضلي (جدة: دار الشروق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ط٨  
 - ٩٠
- المرتجل، ابن الحشاب، تحقيق: علي حيدر (دمشق: دار الحكمة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).  
 - ٩١
- المزهر، السيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى وزميله (القاهرة: م. عيسى البابي الحلبي وشركاه).  
 - ٩٢
- مسائل خلافية في النحو، ابوالبقاء العكبرى، تحقيق: محمد خير الحلوانى (دمشق: دار المؤمن للتراث) ط٢  
 - ٩٣
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل برkat (دمشق: دار الفكر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).  
 - ٩٤
- معاني القرآن، القراء (بيروت: عالم الكتب ١٩٨٠) ط٢  
 - ٩٥
- معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون (القاهرة: م. الحاجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م)  
 - ٩٦

١ ط

- ٩٧ - معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي (بيروت: مكتبة لبنان).
- ٩٨ - مغامرات لغوية ، عبدالحق فاضل (بيروت: دار العلم للملايين).
- ٩٩ - معني اللبيب ، ابن هشام الانصاري ، تحقيق: مازن المبارك وزميله (بيروت: دار الفكر ط ٥ م ١٩٧٩).
- ١٠٠ - المفتاح لتعريب النحو ، محمد الكسار (دمشق: م الآداب والعلوم ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).
- ١٠١ - المفصل ، الزمخشري (بيروت: دار الجيل).
- ١٠٢ - المقتضى في شرح الإيضاح ، الجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٢ م).
- ١٠٣ - المقتضب ، المبرد ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٩ هـ).
- ١٠٤ - المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق: احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوری (بغداد: م. العاني ١٣٩٣ م - ١٩٧٣ هـ) ط ١.
- ١٠٥ - ملحة الإعراب ، الحريري (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م).
- ١٠٦ - الموجز ، ابن السراج ، تحقيق: مصطفى الشومي وزميله (بيروت: مؤسسة أ. بدран ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م).
- ١٠٧ - من اسرار اللغة ، ابراهيم أنيس (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥ م) ط ٥.
- ١٠٨ - مناهج البحث في اللغة ، قام حسان (الدار البيضاء: الشفاف ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) ط ٢.
- ١٠٩ - الموقعي ، ابن كيسان ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي وزميله (بغداد: مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
- ١١٠ - التحويل التطبيقي (مذكرة دراسية) عبدالهادي الفضلي (جدة: مخطوطة المؤلف).
- ١١١ - النحو المصنفي ، محمد عيد (القاهرة: مكتبة الشباب ١٩٧٢ م).
- ١١٢ - النحو الوافي ، عباس حسن (القاهرة: دار المعارف) ط ٥.
- ١١٣ - النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تصحيح: علي محمد الضباع (بيروت: دار الكتب العلمية).
- ١١٤ - نظرية العامل ، كمال ابراهيم: محاضرات أملأها المؤلف على طلبة ماجستير اللغة العربية بجامعة بغداد في العام ٦٦ - ١٩٦٧ م (جدة: مخطوطي الخاصة).
- ١١٥ - هم الهوامع ، السيوطى ، تصحيح: السيد محمد النعسانى (القاهرة: م. السعادة ١٣٢٧ هـ).
- ١١٦ - الواضح في علم العربية ، الزبيدي ، تحقيق: أمين علي السيد (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٥ م).
- ١١٧ - الواضح في النحو ، محمد خيرالحلواني (حلب: المكتبة العربية ١٩٧٥ م) ط ٢.

## فهرست

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة .....
١١	حقيقة الإعراب .....
٢٧	عامل الإعراب .....
٩٩	دلائل الإعراب .....
١٠٨	وظيفة الإعراب .....
١١٥	مجالات الإعراب .....
١١٩	مادة الإعراب .....
١٢٣	طريقة الإعراب .....
١٢٥	تقدير الإعراب .....
١٥٧	نتائج البحث .....
١٦٩	المراجع .....